**مجموعة العمل المالي (فاتف)**

**مجموعة العمل المالي/ فريق المخاطر والإتجاهات والأساليب (2019) 1 / الاصدار الثاني**

**للاستخدام الرسمي فقط** **النسخة العربية**

31 أيار/ مايو 2019

**فريق المخاطر والإتجاهات والأساليب**

**دليل تقييم مخاطر تمويل الارهاب**

**JT03448297**

# دليل تقييم مخاطر تمويل الارهاب

هذا التقرير يتطلب موافقة فريق المخاطر الإتجاهات والأساليب كي تتبناه مجموعة العمل المالي في الاجتماع العام

| | |
|---|---|
| الموضوع | في 18 حزيران/يونيو بدأت مجموعة العمل المالي عملها بتوجيه ارشادات للدول حول تقييم مخاطر تمويل الارهاب، علما أن تلك الدول واجهت تحديات في هذا المجال. ستكون النسخة النهائية للدليل حول تقييم مخاطر تمويل الارهاب جاهزة للعمل بها، بالإضافة إلى جملة من التوصيات حول نشرها وتعميمها كما هو وارد أدناه. |
| الإنجاز | التقرير جاهز للعمل به |
| التوصيات | • موافقة فريق المخاطر و الإتجاهات والأساليب على مسودة التقرير (المرفقة بالملحق أ) مع أية إضافات أخرى وعرضها على الاجتماع العام كي يتم تبني التقرير.<br>• أن يتبنى فريق المخاطر و الإتجاهات والأساليب التوصيات الواردة أدناه لنشرها وتعميمها ضمن الدليل (بما في ذلك نشر التقرير على موقع مجموعة العمل المالي). |
| التوقيت | • أن يتم ذلك في التاريخ المتفق عليه وهو حزيران/يونيو 2018 |

## 1. مقدمة

1. في حزيران/يونيو 2018، وافقت مجموعة العمل المالي على وضع ارشادات للدول حول تقييم مخاطر تمويل الارهاب لمجابهة التحديات التي تواجههم في هذا المجال. قادت الأمانة العامة لمجموعة العمل هذا المشروع بدعم من معهد التدريب والبحث التابع لمجموعة العمل والمنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). استطاع فريق المشروع جمع كمية مهمة من المعلومات من خلال ثلاث مساهمات وورشة عمل وجلسة استشارية[1]. لعبت كل من المجموعة الإقليمية للعمل المالي ومنظمات أي بي جي (ماكاو الصينية والفلبين)، واي آي جي، وغاليفات (غواتيمالا وبيرو)، وجيابا وموني فال، دورا مهما وبصفة خاصة مساهمتهم القيمة في هذا المشروع.

2. تم الانتهاء من المشاورات المتعلقة بالمشروع في المدة المتفق عليها عند البداية. في سبتمبر/أيلول 2018 تم تقديم نسخة أولية للجان المشاركة للتعليق عليها (FATF/RTMG(2018)24)، وفي فبراير/شباط 2019 تم عرض نسخة ثانية (FATF/RTMG(2019)1/REV1)، أما النسخة الثالثة فتم تداولها في أيار/مايو 2019. إن النسخة المرفقة بالملحق أ من النسخة الثالثة للتقرير تشمل على ملاحظات من الارجنتين، أستراليا، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونغ كنغ، إيطاليا، سنغافورة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، الأمانة العامة لغيابا، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ) ماكاو الصينية والفلبين)، غواتيمالا، البيرو، لبنان، وموني فال (أرمينيا وسلوفاكيا).
3. رغم أنه كان للجان المشاركة الكثير من الفرص لمراجعة مسودة التقرير إلا أنهم لم يعلنوا عن أية اعتراضات جدية. يمكن الاطلاع على معلومات إضافية، بما في ذلك مداولات سابقة حول التقرير، في موقع فريق المخاطر و الإتجاهات والأساليب.

## 2. التحليل

4. يحقق **الملحق** أ المدرج بمسودة التقرير الأهداف المعلنة للبرنامج وذلك من خلال تقديم أمثلة عملية وممارسات جيدة للشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي حول كيفية معالجة تقييم مخاطر تمويل الارهاب وفق الأساليب المختلفة التي تتبعها مختلف الأنظمة القانونية. بعد ختم ونشر هذا التقرير سيكون أداة عملية متاحة لأعضاء مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية للعمل المالي لما يحتويه من اعتبارات مهمة ومصادر معلومات قيمة فيما يخص تقييم مخاطر تمويل الارهاب، وهي خلاصة تجارب عملية ودروس استخلصها أعضاء الشبكة الدولية لمجموعة العمل المالي.

## 3. توصيات التعميم والنشر

التواصل المباشر مع الأعضاء المكونين لمجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية للعمل المالي:

5. يهدف هذا الدليل التواصل مع الأعضاء الرئيسيين للشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي المسؤولين عن تعريف وتقييم مخاطر تمويل الارهاب، وبصفة خاصة الدول ذات الأنظمة القانونية المحدودة. ولضمان ايصال الرسائل المهمة بنجاعة وبأسلوب دقيق، يجب اتباع الخطوات التالية:

- نشر التقرير على موقع فريق العمل المالي (بعد المراجعة النهائية).

[1] في آذار/مارس 2019، نظم فريق البرنامج ورشة عمل ليوم ونصف على هامش لقاء الخبراء، وفي أيار/مايو 2019، عقد فريق البرنامج جلسة استشارية مع منظمات غير ربحية على هامش المنتدى التشاوري لمجموعة العمل المالي والقطاع الخاص.

- تقترح على لجان مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية للعمل المالي (عبر الامانة العامة للمجموعة الاقليمية) تعميم التوصيات على السلطات المعنية المسؤولة على تحديد وتقييم مخاطر تمويل الارهاب (سواء تعلق الأمر بتقييم حالة عرضية للمخاطر أو بشكل دوري).
- تنسق الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي مع نظرائها التابعين للمجموعة الاقليمية للبحث عن فرص للتواصل الموجه حول نتائج الدليل أثناء الجلسات العامة والاجتماعات التصنيفية لما بعد حزيران/يونيو 2019.
- على الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي أن تطلع الدولة التي وقع تقييمها على المواد التدريبية بما يتطابق مع الدليل والتنسيق مع معهد التدريب والبحوث التابع لمجموعة العمل المالي لضمان تطابق مجهوداتهم مع المواد التدريبية المتعلقة بمكافحة تمويل الارهاب.
- التنسيق مع المنظمات الدولية والمراقبين المعنيين بتقديم المساعدة في تقييم المخطر بما في ذلك صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة من أجل تسهيل نشر وتعميم الدليل (وذلك من خلال علاقاتهم الثنائية مع البلد المعني).
- وضع منشور من صفحة واحدة لتسهيل نشر رسائل مهمة حول أوضاع البلد المعني (كمثال، راجع المنشورات المدرجة في وثيقة التوجيه والنشر (FATF/RTMG(2019)12).

**التواصل مع جهات أخرى (القطاع الخاص، المجتمع المدني، وعامة الشعب)**

**6.** قد يكون هذا التقرير مفيدا لجهات غير حكومية أخرى بما في ذلك المؤسسات المالية، والمهن والأعمال غير المالية المحددة والمنظمات الغير هادفة للربح الملتزمة مؤسساتيا بتقييم المخاطر الصادرة عن مجموعة العمل. ولضمان التواصل الناجع مع القطاع الخاص تقترح هذه الوثيقة إدراج التوصيات في النسخة القادمة من الملحق الاقتصادي الصادر عن مجموعة العمل. ولتأمين تواصل ناجع مع ممثلي المجتمع المدني، على الأمانة العامة لمجموعة العمل أن ترفع من درجة الوعي وتجمع الملاحظات من المجتمع المدني حول تنفيذ الدليل وادراج ذلك ضمن تعاملاتها الدورية مع ممثلي المجتمع المدني اثناء المنتديات الاستشارية مع القطاع الخاص.

## 4. التوصيات

7. نقترح على فريق المخاطر و الإتجاهات والأساليب مناقشة وتبني التقرير النهائي في الملحق أ. كما نطلب من فريق المخاطر والإتجاهات والأساليب مناقشة والموافقة على التوصيات المذكورة أعلاه المتعلقة بالتواصل والتعميم.

# ملحق أ. المسودة الرابعة لدليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب

## الفهرس


دليل تقييم مخاطر تمويل الارهاب ..... 0

هذا التقرير يتطلب موافقة فريق المخاطر والإتجاهات والأساليب كي تتبناه مجموعة العمل المالي في الاجتماع العام ..... 0

**1. مقدمة** ..... 1

**2. التحليل** ..... 1

**3. توصيات التعميم والنشر** ..... 1

**4. التوصيات** ..... 2

**ملحق أ. المسودة الرابعة لدليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب** ..... 3

**الاختصارات** ..... 5

**الملخص التنفيذي** ..... 6

**1. المقدمة** ..... 8

1.1 الغاية والمجال والأهداف ..... 8

1.2 التركيبة ..... 9

1.3 المنهجية ..... 9

1.4 مفاهيم ومصطلحات مهمة في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب ..... 10

1.5 واجبات مجموعة العمل المالي الرئيسية فيما يتعلق بتقييم مخاطر تمويل الارهاب على المستوى المحلي ..... 12

**2. الحوكمة و والنطاق والتنسيق الوطني—المقاربات الجيدة واعتبارات أخرى** ..... 14

2.1 النطاق الأولي وتحديد الأهداف ..... 14

2.2 اشراك جميع السلطات المختصة ذات الصلة ..... 15

2.3 اشراك منظمات غير حكومية معنية—الاستعانة بمجموعات العمل الشريكة المتعددة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب ..... 16

2.4 المناهج المتخذه للتغلب على تحديات تقاسم المعلومات ..... 18

**3. منهجيات تقييم مخاطر تمويل الارهاب – ممارسات جيدة وتوصيات** ..... 20

3.1 جمع المعلومات ..... 20

3.2 تحليل تهديدات تمويل الارهاب ونقاط الضعف – تقدير المصادر وقنوات تمويل الإرهاب ..... 29

3.3 التقييم ..... 30

**4. تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود وخطرها على قطاعات معينة** ..... 31

4.1 مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود ..... 31
4.2 مخاطر تمويل الإرهاب الخاصة بقطاعات محددة: ..... 34
4.3 مخاطر أخري لتمويل الإرهاب ..... 38
**5. المنظمات الغير هادفة للربح وتقييم مخاطر تمويل الارهاب** ..... 40
5.1. متطلبات مجموعة العمل المالي بشأن تحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات الغير هادفة للربح ..... 40
5.2 أمثلة للتقديرات والوسائل الجيدة ..... 41
**6. المتابعة والحفاظ على تقييم محدث لمخاطر تمويل الإرهاب** ..... 48
**7. خاتمة** ..... 50
**ملحق ب. تقييمات المخاطر تمويل الإرهاب المنشورة ومن المصادر الاعلامية المفتوحة ذات الصلة** ..... 50
**ملحق ج. أمثلة للسلطات المختصة ذات الصلة و أنواع المعلومات التي قد تكون مفيدة عند تقييم تمويل الإرهاب** ..... 56
**الملحق د. أحداث مخاطر تمويل الارهاب: الادوات العملية** ..... 59
**ملحق هـ. أمثلة لمصادر المعلومات المحتملة لدعم تقييم مخاطر تمويل الارهاب التي تواجهها المنظمات الغير هادفة للربح** ..... 61

## الاختصارات

| | |
|---|---|
| مكافحة غسيل الأموال | AML |
| مكافحة تمويل الارهاب | CFT |
| المجموعات الاقليمية لمجموعة العمل المالي للأعضاء الاقليميين | FSRBs |
| وحدة الاستخبارات المالية | FIU |
| تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام | ISIL |
| تقييمات مشتركة | MEs |
| مجموعة مينفال | MONEYVAL |
| شركات الخدمات المالية | MSB |
| خدمات تحويل القيمة النقدية | MVTS |
| المنظمة الغير هادفة للربح | NPO |
| تمويل الارهاب | TF |

## الملخص التنفيذي

1. غالباً ما يكيّف الإرهابيون كيفية وأماكن جمع ونقل الاموال والاصول الاخرى للتحايل على تدابير الحماية التي تعمل بها السلطات لتعطيل وتفكيك هذه الانشطة. حيث يشكل تحديد وتقييم وفهم مخاطر تمويل الإرهاب ركناً أساسياً في تعطيل وتفكيك شبكات الإرهاب.[2] إذ أن فهم مخاطر تمويل الإرهاب ينبغي أن يفيد في استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب الوطنية ويساعد على التطبيق الفعّال لمنهج قائم على المخاطر ازاء تدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

2. غالبا ما تواجه البلدان تحديات معينة عند تقييمها مخاطر تمويل الإرهاب بسبب قلة قيمة المبالغ أو غيرها من الاصول المستخدمة في كثير من الحالات وكذلك تعدد أنواع القطاعات التي يتم اساءة استخدامها لأغراض تمويل الإرهاب. ويشكل طبيعة تمويل الإرهاب العابرة للحدود المزيد من التحديات في تحديد تلك المخاطر. هذا بالإضافة إلى كون التجهيز لهجمات [إرهابية] يمكن أن تشتمل على تعاملات اعتيادية (مثلا استئجار سيارة أو شراء سكين مطبخ ). وغالبا ما تواجه السلطات ذات القدرة الضعيفة تحديات إضافية إما بسبب قلة الخبرة في مجال تمويل الارهاب أو قلة عدد الموظفين هذا بالإضافة إلى الفجوة المعلوماتية فيما يتعلق بالأنشطة غير المنظمة أو غير الخاضعة للاشراف .

3. بناء على تقرير مجموعة العمل المالي الصادر سنة 2013م، بعنوان "الدليل الارشادي للتقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب"[3] يشمل هذا التقرير ممارسات منهجية جيدة ومصادر لمعلومات ذات صلة وأمثلة عملية للمختصين للنظر فيها عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. ويعتمد هذا التقرير على مساهمات من 35 سلطة من كافة سلطات شبكة مجموعة العمل المالي العالمية[4] حول خبراتهم المستفيضة والدروس المستفادة من تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. وفي حين يتوجب على كافة البلدان أن يكون لديها فهماً كاملاً لجميع مراحل تمويل الإرهاب (جمع ونقل واستخدام الاموال او الاصول الاخرى), فإن هذا التقرير يقر بعدم وجود منهج واحد يصلح للجميع في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب, وعليه فان السلطات بحاجة الى فرز أجزاء من هذه الارشادات الاكثر موائمة مع ملفهم الخاص المتعلق بتحديد التهديد ووضعيته الفريدة.

4. يتناول هذا التقرير: الاعتبارات الرئيسية لتحديد النطاق ذو الصلة وحوكمة تقييم مخاطر تمويل الارهاب وأمثلة عملية للتغلب على التحديات في مجال مشاركة المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب والمعلومات عن الإرهاب. كما يقدم هذا التقرير أمثلة حول مصادر المعلومات عند تحديد تهديدات تمويل الإرهاب ونقاط الضعف والاعتبارات بحسب طبيعة ظروف البلدان المختلفة (كالمراكز المالية والتجارية، والسلطات ذات القدرة المنخفضة والسلطات المجاورة لمناطق النزاع.. الخ.). كما يتناول هذا التقرير مصادر المعلومات ذات الصلة للمختصين عند تحديد مخاطر تمويل الارهاب ضمن قطاع المصارف وقطاعات خدمات تحويل الاموال والقيم ، وكذلك أمثلة ممارسات جيدة لتقييم مخاطر تمويل الارهاب التي تواجه المنظمات الغير هادفة للربح ضمن تعريف مجموعة العمل المالي (فاتف).

---

[2] في تشرين الأول/اكتوبر 2018، أكملت مجموعة العمل المالي عملها في تحديد المناهج الجيدة وآليات لتفكيك أنشطة تمويل الإرهاب بناءً على أمثلة معينة وردتها من 33 سلطة من ضمن الشبكة العالمية. لقد قامت وفود مجموعة العمل المالي بنشر النتائج المتعلقة بذلك للسلطات المختصة.

[3] http://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/ml-tf-risks.html

[4] مجموعة العمل المالي:(فاتف): الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، كندا، ألمانيا، هونغ كونغ الصينية، إيطاليا، إيرلندا، اسرائيل، ماليزيا، المكسيك، هولندا، النروج، روسيا، سنغافورة، السويد، الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG): بروناي دار السلام، ماكاو، الصين، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، فانواتو؛ مجموعة العمل المالي لمنطقة أمريكا اللاتينية (GAFILAT): كوستاريكا، كولومبيا، غواتيمالا، نيكاراغوا، بيرو، باراغواي؛ مجموعة غرب افريقيا لمكافحة غسل الاموال (GIABA): نيجيريا، غانا؛ مجموعة مكافحة غسل الاموال التابعة لمجلس الاتحاد الاوروبي (MONEYVAL): أرمينيا، كوسوفو، موناكو، أوكرانيا؛ منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف): لبنان.

5. في حين أن تقييم المخاطر يقدم لمحة عن فترة من الزمن ، **فإن هذا التقرير يسلط الضوء على أهمية تأسيس آلية منتظمة لمر اقبة مخاطر تمويل الإرهاب بشكل مستمر مع الأخذ بالاعتبار التهديدات الحالية المتعلقة بالإرهاب وتمويله وتطورها**. وفي ضوء طبيعة تمويل الإرهاب العابرة للحدود، فإن السلطات التي تواجه مخاطر ارهاب داخلي منخفضة ربما لاتزال تواجه مخاطر عالية في مجال تمويل الارهاب. وبالمثل، فحتى الدول التي تقيم مخاطر تمويل الارهاب فيها بأنها منخفظة ، فإنها لا تزال بحاجة إلى مراقبة ومراجعة تقييمها بشكل منتظم وأن تظل متيقظة للتغييرات المحتملة لتهديدات واتجاهات تمويل الارهاب. **كما يسلط هذا التقرير الضوء على أهمية الاستمرار في المراجعة الدقيقة للمنهج المستخدم في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وتحديد الجوانب والمجالات غير المعروفة التي تحتاج الى المزيد من المعلومات**. وقد يكون من واجب بعض السلطات اتخاذ منهج مرحلي في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وإعطاء الأولوية لإنشاء آلية لجمع المعلومات الكمية والنوعية المناسبة.

6. لا تزال خبرات البلدان في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب قيد التطور. لذلك يختتم هذا التقرير ببعض الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل بناءً على تجارب كافة سلطات شبكة مجموعة العمل المالي العالمية، ومنها تعزيز تبادل المعلومات عن مخاطر تمويل الإرهاب بين البلدان ذات التهديدات المتشابهة، التطوير المستمر لمبادرات تبادل المعلومات بين الوكالات المتعددة واستخدام ادوات تقنية المعلومات لمعالجة "البيانات الضخمة".

# 1. المقدمة

## 1.1 الغاية و والنطاق والأهداف

1. **غالباً ما يكيّف الإرهابيون كيفية وأماكن جمع ونقل الاموال والاصول الاخرى للتحايل على تدابير الحماية التي تعمل بها السلطات لتعطيل وتفكيك هذه الانشطة**. حيث يشكل تحديد وتقييم وفهم مخاطر تمويل الإرهاب ركناً أساسياً لتعطيل وتفكيك شبكات الإرهاب، وكذلكيساعد على التطبيق الفعّال لمنهج قائم على المخاطر ازاء تدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

2. **غالبا ما يشكل التطوير والمحافظة على فهم المخاطر الناشئة لتمويل الارهاب تحديا فريدا للسلطات**. إن القيمة المنخفظة للمبالغ أو غيرها من الاصول المستخدمة في كثير من الحالات وكذلك تعدد أنواع القطاعات التي يتم اساءة استخدامها لأغراض تمويل الإرهاب تشكل تحديا في كشف نقاط الضعف ومخاطر تمويل الارهاب. ويمكن أن تواجه الدول تحديات ناجمة عن شح المعلومات المتوافرة لديها محليا عن تمويل الارهاب أو الانشطة الارهابية، أو لقلة عدد القضايا ذات الصبغة الجنائية أو الاستخباراتية التي يتم التحقيق فيها. كما تشكل قلة الخبرة في مجال الارهاب وتمويل الإرهاب أو قلة عدد الموظفين والمعلومات المتاحة فيما يتعلق بالأنشطة غير المنظمة أو غير الخاضعة للاشراف تحديات إضافية أمام السلطات ذات القدرات المنخفضة. وبسبب مثل هذه التحديات، غالبا ما تنال مخاطر تمويل الارهاب اهتماما محدودا أثناء تقييم المخاطر التي تواجه تلك البلدان وغالبا لا يتم التمييز بينها وبين مخاطر الارهاب. وبالمثل، أثناء وضع منهجية لتقييم المخاطر، أحيانا تفشل السلطات في الأخذ في الحسبان التهديدات الفريدة التي يشكلها ممولو الارهاب والمتعاطفون معه عكس المجرمين العاديين.

3. **الغرض من هذا التقرير هو توفير ارشادات وإعطاء أمثلة عملية للسلطات حول مواجهة بعض تلك التحديات**. الا انه لا يجب أن يكون هناك أسلوب واحد موحد لتقييم مخاطر تمويل الارهاب، فالأسلوب الذي يكون ناجحاً في سلطة ما لا يعني بالضرورة أنه يناسب سلطة أخرى,و تختلف أهداف وتركيز و نطاق تقييم مخاطر تمويل الارهاب بحسب طبيعة التهديدات التي تواجه سلطة بعينها، في سياقها الوطني وأنشطتها واستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب وتمويله. عند تفهّم المسائل ، ستكون غاية هذا التقرير هي توفير أساليب جيدة أُعتمدت من سلطات وفق الاختلافات النسبية وسياق وطبيعة تهديدات مخاطر تمويل الارهاب. حينها ستحتاج الدول إلى فرز الأجزاء الاكثر تناسباً مع مخاطر تمويل الارهاب وسياقاتها الخاصة بها من هذا الدليل.[5] ومن هذا المنطلق، الأمثلة المتوفرة عن الدول في هذا التقرير أُضيفت كمرجع وذكرها في الدليل لا يغني عن الاستعانة بأساليب بديلة لتقييم المخاطر.

4. **توفر معايير مجموعة العمل المالي المرونة في كيفية تقييم السلطات لمخاطر تمويل الارهاب الخاصة بها ولا تفرض أسلوبا معيناً للتقييم** . ويشتمل نطاق هذا التقريرعلى تقييمات لمخاطر تمويل الإرهاب التي تمت كجزء من التقييمات الوطنية للمخاطر وأيضاً ضمن تقييمات إضافية معينة والتي أستخدمت أحياناً لدعم التقييمات الوطنية للمخاطر (على سبيل المثال؛ تقييم المخاطر على مستوى القطاعات ، تقييمات معينة تقوم بها وكالة ما، تقييمات للمخاطر المتعلقة بممر التدفقات المالية العالية، إلخ). لا يهدف هذا الدليل إلى تحليل التهديدات ونقاط الضعف الرئيسية التي وردت في تقارير مجموعة العمل المالي الأخرى[6]، بقدر دعم السلطات على تحسين الآليات المستخدمة لفهم تلك المخاطر ونقاط الضعف. وفي الوقت الذي يشير فيه هذا الدليل إلى أنشطة محتملة تالية بعد اكتمال تقييم مخاطر تمويل الارهاب، فإن هذا التقرير لا يغطي تطبيق الاجراءات الهادفة إلى معالجة المخاطر المحددة .

[5]. قد تحتاج دولة نامية بها قطاعات واسعة غير منظمة وحدود غير مراقبة مع منطقة نزاع وتعرضت إلى هجمات ارهابية إلى أسلوب مختلف تماما عما تتبعه دولة متقدمة لديها أنظمة مالية متطورة وبعيدة تماما عن مناطق النزاعات.

[6]. للاطلاع على التقارير السابقة، يرجى زيارة موقع مجموعة العمل المالي: http://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/

5. **وهذا التقرير مبني على عمل مجموعة العمل المالي حول تقييم المخاطر، وتحديدا الصادر سنة 2013م، بعنوان "الدليل الارشادي للتقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب"**[7]، وبشكل خاص، يعتمد هذا التقرير على الخبرات الواسعة التي اكتسبتها السلطات في اجراء التقييمات منذ 2013م، والتركيز على التحديات الفريدة التي يشكلها تقييم مخاطر تمويل الارهاب (بعكس مخاطر غسيل الأموال).و يتكون هذا التقرير على مراجع للدول التي قامت بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب الخاصة عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2462 والذي تم تبنيه في شهر مارس 2019م. كما يأخذ بالحسبان هذا التقرير ما قامت به المنظمات الدولية المعنية بهذا الموضوع، مثل تقرير مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة والصادر سنة 2018م بعنوان "دليل الدول الأعضاء حول تقييم مخاطر تمويل الارهاب"[8]، ودليل المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون حول جمع البيانات الداعمة للتقييمات الوطنية لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الارهاب.[9]

### 1.2 الهيكل

6. أهداف هذا التقرير مذكورة عبر ستة أجزاء:

**الجزء 1: الحوكمة، النطاق والتنسيقالوطني - المقاربات الجيدة والاعتبارات - يستعرض هذا الجزء** الاعتبارات للسلطات المختصة أثناء تحديد النطاق والتنسيق لتقييمات مخاطر تمويل الارهاب وتوفير أمثلة عملية لتجاوز تحديات تشارك المعلومات محلياً والتنسيق.

**الجزء 2: منهجيات مخاطر تمويل الارهاب - الأساليب الجيدة والاعتبارات-** تفهم عدم وجود أسلوب واحد يناسب جميع الأساليب فيما يخص تقييم مخاطر تمويل الارهاب. يشتمل هذا الجزء على مختلف منهجيات المخاطر التي أُتخذت من قبل أكثر من 35 سلطة عبر شبكة مجموعة العمل المالي العالمية، وتتعرف على الأساليب الجيدة ومصادر المعلومات ذات الصلة .

**الجزء 3: تقييم مخاطر تمويل الارهاب في القطاعات المحددة والعابرة للحدود-** يستعرض هذا الجزء خبرة السلطة في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود ومصادر المعلومات ذات العلاقة عند تقييم مخاطر قطاع تمويل ارهاب محدد بداخل القطاعالمصرفي وخدمة تحويل القيمة المالية / قطاع الحوالات وأيضاً استغلال المصادر الطبيعية والبيئية.

**الجزء 4: المنظمات الغير هادفة للربح وتقييم مخاطر تمويل الارهاب-** تفهّم امتياز متطلبات مجموعة العمل المالي لتقييم مخاطر تمويل الارهاب فيما بين المنظمات غير الربحية التي تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي[10]. يعرض هذا الجزء بعض الأساليب الجيدة وأمثلة السلطات فيما يتعلق بتقييم مخاطر تمويل الارهاب التي تواجهها المنظمات الغير هادفة للربح .

**الجزء 5: المتابعة والاستمرارية فيتقييم المخاطر تمويل الإرهاب حتى تاريخ نشر الدليل -** يستعرض هذا الجزء اعتبارات واساليب جيدة خلال نشر خلاصات تقييم المخاطر وتحديثها بشكل مستمر حتى تاريخ نشر الدليل.

**الجزء 6: خلاصة -** يختتم هذا التقرير ببعض النواحي التي تتطلب تركيزا أكثر في المستقبل بناء على تجارب الشبكة الدولية لمجموعة العمل المالي.

### 1.3 المنهجية

[7] http://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/ml-tf-risks.html

[8] https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/CFT%20Manual/Guidance_Manual_TF_Risk_Ass essments.pdf

[9] https://www.osce.org/secretariat/96398?download=true

[10] عرفت مجموعة العمل المالي المنظمات غير الربحية كالآتي: "كل شخص أو تنظيم أو جمعية اعتبارية يكون نشاطها الأساسي جمع أو توزيع أموال لغايات خيرية، دينية، ثقافية، تعليمية، اجتماعية، أو أهلية، أو للقيام بأنواع أخرى من الأعمال المفيدة." حسب التوصية رقم 8 لمجموعة العمل المالي تقتصر الجمعيات غير الربحية على ما ذكر أعلاه.

7. **يدمج هذا التقرير استنتاجات عدد من الوفود ضمن الشبكة الدولية لمجموعة العمل المالي والتي قامت بمجهودات مكثفة في مجال تقييم مخاطر تمويل الارهاب**. قامت أكثر من 35 دولة عضو وهيئات اقليمية تابعة لشبكة مجموعة العمل المالي العالمية بتقديم معلومات ودراسة حالات من خلال تجاربهم في تقييم مخاطر تمويل الارهاب على مستوى القطاعات والمستويات الوطنية والإقليمية كوسائل للمساعدة على تحديد أفضل الممارسات والتحديات المشتركة[11]. تعتمد هذه التحديات المشتركة والأساليب الجيدة في تقييم مخاطر تمويل الارهاب الواردة في هذا التقرير بشكل جزئي على المراجعة الأفقية للدورة الرابعة للتقييمات المتبادلة المكتملة لمجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية التابعة لها.

8. في آذار/مارس 2019، انعقدت ورشة عمل مشتركة في تل أبيب، إسرائيل، بين مجموعة العمل المالي ولجنة الخبراء في تقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب لجمع الآراء ضمن هذا التقرير. كما عقد فريق البرنامج جلسة استشارية مع ممثلي المجتمع المدني على هامش المنتدى الاستشاري لمجموعة العمل المالي والقطاع الخاص في أيار/مايو 2019.

### 1.4 مفاهيم ومصطلحات مهمة في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب

9. من الضروري أن يكون هناك فهما مشتركا للمصطلحات المهمة أثناء مناقشة تقييم مخاطر تمويل الارهاب. من أجل المساعدة على تقييم مخاطر تمويل الارهاب (سواء أكان ذلك ضمن التقييم الوطني للمخاطر أم غير ذلك)، يستخدم هذا الدليل هذه المصطلحات التالية[12]:

يمكن اعتبار **مخاطر تمويل الاهاب** ضمن أحد العوامل الثلاثة الآتية: التهديد، نقاط الضعف والنتائج. ويشمل ذلك مخاطر أن تكون الأموال أو غيرها من الأصول الأخرى مخصصة لأن تكون لإرهابي[13] أو منظمة إرهابية[14] ويتم جمعها ونقلها وتخزينها أو استعمالها في بلد ما أو من خلاله على شكل أموال وأصول شرعية أو غير شرعية.

إن **تهديدات تمويل الارهاب** هي عبارة عن شخص أو مجموعة أشخاص[15] من المحتمل أن يلحقوا ضرراً من خلال جمع، نقل، تخزين أو استعمال أموال أو غيرها من الأصول الاخرى (سواء كانت من مصادر مشروعية أو غير مشروعة ) لغايات إرهابية. وقد تتضمن تهديدات تمويل الارهاب منظمات محلية أو دولية والمسهلين لهم وأموالهم وأنشطتهم الممولة للإرهاب ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بالإضافة إلى تعاطف الأفراد والشعوب مع المنظمات الارهابية.

يتكون مصطلح **نقاط الضعف في تمويل الارهاب** من تلك الامور التي يمكن استغلالها من خلال التهديد أو التي قد تدعم أو تسهل تلك الانشطة. قد تشمل نقاط الضعف جوانب معينة في قطاع ما، كنوع الخدمة أو منتج مالي التي قد تجعلها جذابةً للقيام بتمويل الإرهاب. وقد تشمل نقاط

---

[11] مجموعة العمل المالي:(فاتف): الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، كندا، ألمانيا، هونغ كونغ الصينية، إيطاليا، إيرلندا، اسرائيل، ماليزيا، المكسيك، هولندا، النروج، روسيا، سنغافورة، السويد، الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG): بروناي دار السلام، ماكاو، الصين، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، فانواتو؛ مجموعة العمل المالي لمنطقة أمريكا اللاتينية (GAFILAT): كوستاريكا، كولومبيا، غواتيمالا، نيكاراغوا، بيرو، باراغواي؛ مجموعة غرب افريقيا لمكافحة غسل الاموال (GIABA): نيجيريا، غانا؛ مجموعة مكافحة غسل الاموال التابعة لمجلس الاتحاد الاوروبي (MONEYVAL): أرمينيا، كوسوفو، موناكو، أوكرانيا؛ منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف): لبنان.

[12] تستخدم هذه المصطلحات حسب ما ورد في دليل فاتف لسنة 2013 حول تقييم مخاطر الدليل الوطني لغسيل الاموال تمويل الإرهاب.

[13] يقصد بالإرهابي كل شخص طبيعي "(1) ارتكب أو حاول ارتكاب عمل ارهابي باي طريقة مباشرة أو غير مباشرة قانونية أو إرادية (2) ساهم كشريك في أعمال إرهابية (3) نظم أو أدار آخرين للقيام بأعمال إرهابية، أو (4) شارك عن قصد في ارتكاب أعمال ارهابية مع مجموعة أشخاص لهم هدف مشترك لتنفيذ أعمال ارهابية أو عن سابق علم بنوايا تلك المجموعة لارتكاب أفعال إرهابية.

[14] يقصد بمصطلح جماعة ارهابية أي مجموعة ارهابيين (1) ترتكب أو تحاول ارتكاب أعمال ارهابية بأي طريقة كانت مباشرة أو غير مباشرة قانونية أو إرادية (2) ساهم كشريك في أعمال إرهابية (3) نظم أو أدار آخرين للقيام بأعمال إرهابية، أو (4) شارك عن قصد في ارتكاب أعمال ارهابية مع مجموعة أشخاص لهم هدف مشترك لتنفيذ أعمال ارهابية أو عن سابق علم بنوايا تلك المجموعة لارتكاب أفعال إرهابية.

[15] قد يشمل ذلك الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

الضعف أيضا ضعف الاجراءات المتخذة خصيصا لمكافحة تمويل الارهاب[16]، وبصفة عامة كل أنظمة مكافحة ومراقبة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، أو سياقات أي نظام قانوني التي قد تؤثر على فرص ممولي الارهاب بجمع أو نقل أموال أو أصول أخرى ( على سبيل المثال اقتصاد كبير غير منظم ، ثغرات حدودية.. إلخ). قد يكون هناك بعض التداخل في نقاط الضعف التي يستغلها غاسلي الاموال وممولي الارهاب.

في سياق تمويل الارهاب، يقصد **بالنتائج** ما قد يؤثر أو يحدث ضررا في حال حصول تهديد بتمويل الارهاب، وهو ما يشمل دور الانشطة الارهابية على المؤسسات والانظمة المالية المحلية وعلى المؤسسات أو على الاقتصاد والمجتمع ككل، حيث تكون نتائج تمويل الارهاب أشد ضررا من غسيل الاموال أو أي نوع من الجرائم المالية (التهرب الضريبي مثلا إلخ)، وهو ما يؤثر على طريقة تعامل الدول مع المخاطر المعلومة لديها. كما تختلف نتائج تمويل الارهاب من بلد إلى آخر من حيث مصادرها وقنواتها وقد تكون متعلقة بمجتمعات معينة أو سكان و مناخ الاعمال لديها ومصالحها الوطنية. إزاء هذه التحديات في تقييم النتائج، لا تحتاج الدول إلى اتباع أسلوب علمي في عملية تقييمها، لكن عليها أن تبدأ بالافتراض مسبقا خطورة نتائج تمويل الارهاب (على المستوى المحلي كان أو خارجه) وأن تبحث إذا ما كان هناك عوامل تغير تلك النتائج.

إن **تقييم مخاطر تمويل الارهاب** هو نتاج أو عملية مبنية على منهجية متفق عليها من جميع الأطراف المعنية الساعية إلى تعريف وتحليل وفهم أخطاره كخطوة أولى لمعالجته. **قد تأخذ التقييمات أشكالا مختلفة، إلا أن تقييم مخاطر تمويل الارهاب وبصفة عامة يجب أن يغطي كل نواحي جمع ونقل وتخزين واستعمال الأموال أو الاصول الأخرى (بما في ذلك البضائع والمركبات والأسلحة، إلخ) التي يحتاجها الارهابيون أو المنظمات الارهابية.** ويجب ألا يقتصر ذلك على جوانب جمع الاموال ويشمل كل ما يقتنيه الارهابيون والشبكات التي تسهل لهم ذلك بما في ذلك المقاتلون الارهابيون الأجانب.

### 1.4.1 كيف يختلف خطر تمويل الارهاب عن خطر الارهاب؟

**8. خطر تمويل الارهاب و خطر الارهاب هما متداخلان أحيانا وليس دائما.** مثلاً يتطلب تقييم خطر تمويل الارهاب الاخذ في الحسبان التهديدات الارهابية الداخلية والخارجية. عندما يكون في سلطة ما جماعة ارهابية ناشطة محليا واقليميا حينها ترتفع احتمالية تمويل الارهاب، ومع ذلك، وبالنظر في طبيعة تمويل الارهاب العابر للحدود، حتى وان كان لسلطة ما مخاطر ارهابية محدودة فأنها قد تواجه مخاطر تمويل ارهاب كبرى. ومحدودية الخطر الارهابي تعني أن الافراد والجماعات الارهابية لا تستخدم الاموال التي جمعتها محليا في تنفيذ أعمال ارهابية في الداخل. عموما، قد يستغل هؤلاء الفاعلون نقاط الضعف في البلد المعني لجمع وتخزين الأموال وأصول أخرى داخليا أو نقلها عبر ذلك البلد.

**9. عوامل خطر تمويل الارهاب تختلف عن تلك المرتبطة بغسيل الاموال.** في حين تجنى الاموال المغسولة من أنشطة غير مشروعة، إلا أن الاموال الممولة للإرهاب قد تكون مصادرها مشروعة أو غير مشروعة. وبالمثل، فيما يتعلق بغسيل الأموال، غالبا ما يكون جمعها غاية في حد ذاته وما غسيلها إلا لإدخالها في نشاط اقتصادي مشروع. أما في حال تمويل الارهاب، فالغاية هي دعم إرهابيين ومنظمات وأعمال ارهابية، لذلك يجب أن تسلم تلك الاموال والاصول الاخرى في أغلب الحالات بالنهاية إلى اشخاص لهم روابط بالارهاب. الفارق الآخر المهم هو أن كشف عمليات غسيل الأموال غالبا ما تقوم به قوات إنفاذ القانون، في حين أن مخاطر تمويل الارهاب تكون بحكم طبيعتها من مهام الأجهزة الاستخباراتية.

**10. حتى وان كان هناك بعض التداخل في نقاط الضعف المحتملة التي قد يستغلها المجرمون والارهابيون، إلا أن الدوافع ومؤشرات المخاطر والتهديدات تختلف.** في حين يشكل ارسال مبلغ نقدي قليل خطرا محدودا من ناحية غسيل الأموال، إلا أن ذلك قد يشكل مؤشرا عالي الخطورة لو تعلق الامر بتمويل الارهاب فيما لو أضيفت إليه عوامل أخرى (مثلا حين يتطلب تنفيذ عمل ارهابي مبلغا بسيطا من المال). وكمثال حين

[16] بصفة خاصة التوصية 5 و6 لفاتف اللذان فصلا شروط تجريم تمويل الارهاب وطالبا بتسليط عقوبات مالية وفق ما جاء في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999) وبقية قرارات مجلس الامن ذات الصلة.

يستخدم ممولون للإرهاب بطاقات [بنكية] مسبقة الدفع بشكل دوري لغاية تمويل الارهاب رغم أن ذلك يعد خطرا محدودا من ناحية غسيل الأموال (راجع الصفحات 36 و37 من تقرير مجموعة العمل المالي حول مخاطر تمويل الارهاب[17]).

### 1.5 التزامات مجموعة العمل المالي الرئيسية فيما يتعلق بتقييم مخاطر تمويل الارهاب على المستوى المحلي

**11. يقدم هذا الجزء خطوطا عامة موجزة حول متطلبات معايير مجموعة العمل المالي لكشف وتقييم مخاطر تمويل الارهاب على المستوى المحلي**[18]. من المهم أن الاسلوب القائم على المخاطر يبعد مكونا رئيسيا للنسخة الرابعة لمعايير مجموعة العمل المالي وتكون المخاطر والسياق مربوطة لجهة ما مهمة من ناحية تقييم التزاماتها التقنية مع ما جاء في التوصية (1) إضافة إلى تقييم فعالية ذلك مع النتائج المباشرة لمجموعة العمل المالي.

- **التوصية 1:** ينص على عدد من المبادئ الاساسية المتعلقة بمخاطر تمويل الارهاب. إذ يطالب السلطات بـ"التعرف و، تقييم، وفهم" تمويل الارهاب لديها بما في ذلك تعيين "سلطة أو آلية لتنسيق عملية تقييم المخاطر". وبناء على ذلك التقييم على تلك الجهات أن تتبنى اسلوب قائم على المخاطر للتأكد من أن الاجراءات التي اتخذتها لمنع أو الحد من تمويل الارهاب تتماشى مع تلك المخاطر.
- **ملاحظة تفسيرية للتوصية (1)** [19]: تشير هذه الملاحظة إلى الجهات التي يجب عليها أن تقوم بخطوات للتعرف ، وتقييم مخاطر تمويل الارهاب "بشكل دوري"، وذلك من أجل "(1) إعلام أجهزة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب بالتغييرات المحتملة والتي قد تشمل تغيير القوانين واللوائح و(2) المساعدة على تمويل وترتيب الأولوية لمصادر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب من طرف الأجهزة المختصة. على تلك الجهات أن تكون لديها آلية لتوفير المعلومات حول نتائج تقييم المخاطر إلى كل السلطات المعنية والأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية ووالمهن والأعمال غير المالية المحددة".
- **التوصية 8:** يشمل كل متطلبات تمويل الارهاب المطبقة على المنظمات الغير هادفة للربح كما وضحتها مجموعة العمل المالي وتركز المتطلبات تحت التوصية (8) بشكل حصري على تمويل الإرهاب ولا تمتد إلى غسل الأموال. إن المنهج القائم على المخاطر هو مكون رئيسي للتوصية (8) لمزيد من المعلومات حول متطلبات المخاطر في التوصية 8، راجع الفصل (4) أدناه.
- **فعالية تطبيق معايير مجموعة العمل المالي:** تم ادراج فهم وتقييم السلطات لمخاطر تمويل الارهاب يعتبر أيضاً ضمن النتيجة المباشرة (1)، ويؤثر على مدى استيفاء فهم السلطات للأهداف في جميع النتائج المباشرة الأخرى. وتأخذ النتيجة المباشرة الأولى بالاعتبار: [20]

**اشراك جميع السلطات المعنية:** حيث "يتم اشراك السلطات والاطراف المعنية (بما في ذلك المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة) في عملية تقييم المخاطر" وكيف أنهم يقدمون وجهة نظرهم وفي أية مرحلة" وما إذا "تم إشراك خبراء ومصادر أخرى بشكل كافٍ".

**اشراك المؤسسات غير الحكومية المعنية:** وذلك حتى تضمن السلطات المعنية إطلاع المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة والقطاعات الاخرى بالنتائج ذات الصلة بالتقييم الوطني لمخاطر تمويل الارهاب (مثلا من خلال التوجيهات والدليل حول خلاصات تقييم المخاطر ومدخلات لتطوير تقييم المخاطر ومنتجات السياسة الأخرى).

---

[17] http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Emerging-Terrorist-Financing-Risks.pdf

[18] لمزيد من المعلومات الرجوع إلى التوصية 1 والملاحظات الملحقة به وإلى منهجية فاتف.

[19] هامش 1 من الملاحظة التفسيرية للتوصية تنص على الأخذ بالتقييمات الوطنية للمخاطر الأجنبية متى أمكن ذلك.

[20] خاصة لما يؤثر فهم مخاطر تمويل الارهاب على كشف والتحقيق في قضايا تمويل الارهاب (النتائج الفورية 9) ويحرم الارهابيين والمنظمات الارهابية من ممتلكات وأدوات مرتبطة بأنشطة إرهابية كما يحرمهم من سوء استعمال منظمات غير ربحية (النتائج المباشرة 10) ويقدم دليلا بإخطار سلطات تقييم مخاطر تمويل الارهاب بذلك (النتائج المباشرة 3و4).

[21] في هذه الحالات، على السلطات الفدرالية أن تلعب دورا تنسيقيا واستشاريا لضمان الحصول على نتائج ومنهجيات مقارنة متناسقة.

**جودة مصادر المعلومات:** شمولية المناهج والادوات والمعلومات المستخدمة لتطوير ومراجعة وتقييم استنتاجات تقييم المخاطر.

**عقلانية وتوقيت تقييم مخاطر تمويل الارهاب:** إن توقيت تقييم المخاطر وتطابقه وتماشيه مع تهديدات تمويل الارهاب ونقاط الضعف وخصائص التي تواجهها السلطات المعنية بما في ذلك الاخذ بالاعتبار مخاطر أشارت إليها مصادر موثوقة أخرى.

## 2. الحوكمة و النطاق والتنسيق الوطني - المقاربات الجيدة والاعتبارات

### 2.1 النطاق الأولي وتحديد الأهداف

**12. يجب أن تكون أهداف تقييم المخاطر ضمن السياق العام للأهداف والأنشطة الوطنية لمكافحة تمويل الارهاب وأن تبنى على التهديدات المحلية والإقليمية وتقييمات المخاطر** . قد يختلف نطاق تقييم مخاطر تمويل الارهاب المطلوب من دولة لأخرى، لكنه قد يتأثر بما يلي: (1) طبيعة التهديد الوطني والاقليمي تمويل الارهاب (2) أهمية ومكونات مختلف القطاعات (3) الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية . مثلا، عندما تواجه سلطة ما تهديدا ارهابيا من جماعة ارهابية بعينها، قد يكون من المفيد لها أن تقوم بتقييم التهديد المعني (أنظر النموذج 2.1 أدناه) وبالمثل، عندما تتقاسم مناطق ما قضايا تمويل ارهاب مشتركة، يكون من الافضل للسلطات أن تقوم بتقييم خطورة التهديد على المستوى الاقليمي الذي سيغذي التقييم الوطني (أنظر النموذج 2.1 أدناه). وبدلاً من ذلك فيما يخص سلطة لامركزية شاسعة لديها مخاطر متنوعة في أقاليمها الداخلية المختلفة، يفضل لها القيام بسلسلة من تقييمات المخاطر على المستوى الاقليمي أو ضرورية أن تقوم بذلك بمقتضى الدستور.[21]

**13. تسلط تجارب بعض الدول الضوء على فوائد إجراء تمرين تحديد النطاق قبل البدء في تقييم مخاطر تمويل الارهاب**. قد يشمل التمرين الاستطلاعي: الاساليب المحتملة ومدى تطبيقها على السياق الوطني. تحديد وكالة ريادية أو هيئة أوغيرها من المؤسسات المعنية، وتوفر قاعدة بيانات وفجوات للمعلومات وان كان . يصف النص 2.2 كيف استطاعت هولندا عن طريق دراسة تفسيرية وتحليل سياقي تحديد الاستطلاع المطلوب لتقييم مخاطر تمويل الارهاب لسنة 2017م.

**النموذج 2.1 الفلبين: استطلاع اقليمي وتقييم مخاطر تمويل الارهاب**

بحكم وجود تهديدات مشتركة بتمويل الارهاب بين دول جنوب شرق آسيا وأستراليا، وجدت سلطات تلك الدول أنه من صالحها القيام بعدد من المبادرات المشتركة لتقييم مخاطر تمويل الارهاب على المستوى الاقليمي، وهو ما أفادهم لاحقا على المستوى الوطني. أثناء انعقاد قمة مكافحة تمويل الارهاب التي انعقدت في بالي في أغسطس/آب 2016، أسس الأعضاء المجموعة المالية الاستخباراتية الاستشارية والتي تهدف إلى تطوير آلية تبادل التحاليل المالية الاستخباراتية بين الدول الأعضاء وشركاؤهم المقربون في واحدات التحريات المالية.

تحت رعاية المجموعة المالية الاستخباراتية الاستشارية، قامت مجموعة مكافحة تمويل الارهاب لدول جنوب شرقي آسيا، والسلطات المعنية الأخرى بدراسة مشتركة حول مختلف أساليب تمويل الجماعات المرتبطة بداعش في المنطقة. قسمت الدراسة إلى أربعة أجزاء: (1) تمويل داعش في دول جنوب شرق آسيا: المناخ الاقليمي (قاد الدراسة خبراء وحدة التحريات المالية الاسترالية)، (2) تمويل داعش من خارج منطقة جنوب شرق آسيا (قاد الدراسة وحدة الاستخبارات المالية الاندونيسية )، (3) تجار الحوالات وتمويل داعش ومنظمات ارهابية عالية الخطورة في جنوب شرق آسيا (وحدة الاستخارات المالية الماليزية )، (4) التمويل الذاتي لداعش في جنوب شرق آسيا ( وحدة الاستخبارات المالية الفلبينية ). وجدت السلطات المشاركة أن مثل هذه المبادرات التقييمية للمخاطر كانت مفيدة كأساس فعال للتعاون الاقليمي وساعدت على مواصلة وملائمة التقييمات.

[21] في هذه الحالات، على السلطات الفدرالية أن تلعب دورا تنسيقيا واستشاريا لضمان الحصول على نتائج ومنهجيات مقارنة متناسقة.

**النموذج 1.2 : هولندا التقييم الوطني للمخاطر لسنة 2017م حول غسيل الأموال/تمويل الارهاب دراسة تفسيرية وتحليل سياقي[22]**

قبل البدء في التقييم الوطني الأول للمخاطر، قامت السلطات الهولندية بدراسة تفسيرية وتحليل سياقي للحصول على فهم عميق للأساليب والبيانات المتاحة والتي يمكن تطبيقها مع الاخذ في الحسبان الخصائص الداخلية التي قد تؤثر على انتشار عمليات تمويل الارهاب. رسمت الدراسة التفسيرية بناءاً على أساليب تقييم المخاطر الوطنية المطبقة في خمس دول؛ بالإضافة إلى أساليب مفيدة لتقييمات المخاطر الوطنية، وتقديرات المخاطر التي أجريت (جزئيا في ميادين أخرى). وبحكم قلة البيانات الكمية، استنتج انه على التقييم الوطني الأول أن يتبنى نموذج اتساعي ولا يجب أن يقتصر على تحليل مخاطر تمويل الارهاب، لكن أيضا عليه أن يكشف النواحي غير المرئية ونقاط الضعف في البيانات الغير مكتملة و أساليب تمويل الارهاب وغيرها من المعلومات. في حين سيركز التقييم الوطني الأول على أهم عشرة مخاطر لتمويل الارهاب بناء على المدخلات النوعية الرئيسية و تقييمات الناجحة للمخاطر قد تعتمد على تلك الاستنتاجات مع مزيد من المدخلات النوعية. فيما يخص التحليل السياقي، اعتمدت هولندا على عوامل سياقية مستمدة من أبحاث ومنهجيات مجموعة العمل المالي السابقة، وتوصلوا إلى أن الاقتصاد الهولندي العالمي المفتوح، وقطاعها المصرفي الموجة وحجم مداخيل الغير شرعية والناتجة عن جريمة الاحتيال و المخدرات قد يتسبب في التأثير على نقاط ضعفها في مجال تمويل الارهاب.

### 2.2 اشراك جميع السلطات المختصة ذات الصلة

**14. يتطلب التقييم الشامل لمخاطر تمويل الارهاب اشراك عدد من السلطات المهمة من مختلف الاختصاصات ذات الصبغة الرقابية والسياسية** والتشغيلية. في حين أن خاصيات مكافحة الارهاب وتمويل الارهاب تختلف من سلطة إلى أخرى (بما في ذلك الصلاحيات، الأهداف، السلطات، والصفات الرسمية لبعض السلطات المهمة)، وقد تتمثل هذه السلطات في: الوكالات الأمنية والاستخباراتية، الشرطة وأمن الحدود، سلطات الإدعاء، وحدات التحريات المالية، الجمارك، السلطات الوطنية المعنية بتطبيق العقوبات المستهدفة لتمويل الإرهاب، السلطات الرقابية والتنظيمية، والسلطات النظيرة الأجنبية. **في ظل طبيعة التهديدات تشير التجارب إلى مدى أهمية أشراك الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في عملية تقييم مخاطر تمويل الارهاب**. يمكن لمختلف السلطات المختصة أن تمتلك معلومات مهمة مثل إدارة الضرائب، إدارة الرعاية الاجتماعية، سلطات الطيران المدني (راجع الملحق ب للاطلاع على أمثلة للسلطات المختصة بناء على تجارب الدول).

**15. سيأخذ التنسيق الوطني الفعال أشكالا مختلفة تبعا لتركيبة وصلاحيات سلطات مكافحة تمويل الارهاب داخليا**. تشير التجارب إلى مدى أهمية ضمان التزام رفيع (رئيس الوزراء والحكومة والبرلمان) لدعم مسار تقييم المخاطر[23]، والاستفادة من سياسات مكافحة تمويل الارهاب القائمة ومنصات تقاسم المعلومات في عملية جمع المدخلات لتقييم المخاطر (فرق العمل المشتركة بين مختلف الوكالات ومراكز تحليل المخاطر الاستراتيجية، والمنصات المشتركة بين مختلف الوكالات، وفرق مراجعة المعاملات المشبوهة.) كما تظهر التجارب فوائد اشراك السلطات

[22] https://english.wodc.nl/404.aspx?aspxerrorpath=/onderzoeksdatabase/2689a-verkenning-methoden-en-data-national-risk-%20assessment-witwassen-enterrorismefinanciering.aspx

[23] يمكن للالتزام السياسي الرفيع أن يساعد على الحد من الفوارق بين مختلف السلطات المختصة.

الرئيسية مبكرا في عملية التقييم (بما في ذلك قوات الشرطة وأمن الحدود وأجهزة المخابرات). النص بالنموذج أسفله يصف كيف تأثرت سلطات مكافحة تمويل الارهاب في بلجيكا وهياكلها التنسيقية وكيف أجروا تقييمات مخاطر تمويل الارهاب.

**النموذج 2.3 بلجيكا: التقييم الوطني للمخاطر لسنة 2018م حول تمويل الارهاب - اسلوب التنسيق الوطني**

تنسق لجنتان بلجيكيتان منفصلتان مجهودات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب. تنسق "لجنة تنسيق مكافحة غسيل الأموال من المصادر غير قانونية" وتنسق أنشطة مكافحة غسيل الأموال في حين ينسق "مجلس الأمن القومي" مكافحة تمويل الارهاب. يتكون أعضاء لجنة مكافحة تمويل الارهاب من: ممثلين عن الشرطة الفيدرالية، وحدة التحقيقات المالية، اجهزة المخابرات العسكرية والمدنية، إدارة الجمارك، ادارة الخدمات الفيدرالية العامة ( الخزانة—المسؤولة عن التنسيق مع الامم المتحدة وقوائم)، مكتب المدعي العام الفيدرالي (في بلجيكا يتولى مكتب المدعي العام الفيدرالي التحقيق في قضايا الارهاب وتمويل الارهاب الكبرى)، ووحدة التنسيق لتحليل التهديدات.

بحكم وجود لجنتي تنسيق، قامت بلجيكا بتقييمين محددين للمخاطر: واحد لتقييم مخاطر غسيل الاموال والاخر لتقييم مخاطر تمويل الارهاب. وقررت السلطات انشاء لجنتي تنسيق منفصلتين نظرا لحساسية المعلومات المتصلة بالإرهاب وبتمويل الارهاب التي يتم تبادلها داخل "مجلس الامن القومي"، كما قامت سلطات مكافحة الارهاب وتمويل الارهاب بتوفير آلية تقاسم المعلومات بين سلطات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب عبر لجان التنسيق.

### 2.3 اشراك المؤسسات غير حكومية—الاستعانة بعديد من فرق العمل المؤسساتية والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب

**16. يتطلب تقدير مخاطر تمويل الارهاب اشراك المؤسسات غير الحكومية المعنية بالإضافة إلى اشراك كل السلطات المعنية.** قد يشمل ذلك، من على سبيل المثال لا الحصر: المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة والمنظمات الغير هادفة للربح. **وبحكم أن تقييم مخاطر تمويل الارهاب يجب أن يتم بشكل مستمر وتشير التجارب إلى أهمية اشراك والتشاور مع الهيئات غير الحكومية ، بما في ذلك المر اقبين والمشرفين المعنيين.** كما يساعد هذا التعاون المستمر على بناء الثقة والحوار المفتوح بين الاطراف المعنية. كما تشير التجارب أيضا إلى اهمية اشراك ممثل عن عينة من القطاع (كيانات كبيرة وصغيرة ومن مختلف القطاعات، إلخ). كذلك أهمية اشراك الجهات غير الحكومية المعنية في المراحل الاولى والختامية والتواصل الواضح حول الاهداف والدوافع بشكل مبكر حول التقييم.

**17. قد يتم تسهيل الاشراك عبر استبيانات الكترونية مغلقة أو مفتوحة والتشاور المباشر والاستفادة من جهة راعية ووسطاء أو مسهلين لتشجيع الحوار. قد تحتاج الدول أيضا استشارات متعددة مع مختلف المؤسسات إذ يمكن أن يكون لدى بعض القطاعات معلومات مهمة لتقييم مخاطر تمويل الارهاب** (من المرجح أن القطاع البنكي لديه معلومات مهمة تساعد على تقييم مخاطر الارهاب عبر مختلف القطاعات

الاخرى). تصف النصوص بالنموذجين أسفله كيف استفادت ماليزيا والمملكة المتحدة من التعاون بين القطاعين العام والخاص لكشف وتقييم مخاطر تمويل الارهاب.

**النموذج 2.4 ماليزيا – التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتقييم مخاطر تمويل الارهاب المرتبطة بأشخاص مدرجين (قائمة داخلية)**

أجري استبيان في 2016م للتعرف على خصائص التعاملات المالية للأشخاص الذين هم محل مراقبة من وزارة الداخلية الماليزية (القائمة الماليزية الداخلية: قرار مجلس الأمن 1373)، وذلك بسبب ارتباطهم بأنشطة ذات طبيعة ارهابية. شمل الاستبيان 20 جهة إبلاغ معنية (بما في ذلك البنوك، المؤسسات المالية التنموية، وصندوق الحجيج بالخارج)، وهي مطالبة بالتدقيق مع المؤسسات في حساب كل شخص مذكور في القائمة لمدة 24 شهرا قبل أن يتم إدراجه. بالإضافة إلى التدقيق في نشاطات الحساب البنكي للشخص المعني، اتسع نطاق التدقيق ليشمل جميع الحوالات المالية الالكترونية المرسلة والمقبولة في الحساب من 2014 إلى 2016 للمساعدة في الكشف عن أي تمويل خارجي لأنشطة ارهابية. حصلت السلطات على معلومات غير مهمة من البنوك ومؤسسات الخدمات المالية المرخص لها بتلقي الاموال من الخارج.

ساعدت نتائج الاستبيانين ( على التعاملات البنكية وتعاملات التحويلات ) على ما يلي: التمويل الذاتي ومن مصادر قانونية هو الاكثر شيوعا لجمع التبرعات لتمويل الارهاب وبصفة الخاصة للسفر أو للعمليات في مناطق النزاع. في مارس 2018م، استعملت السلطات تلك النتائج لتطوير أعلام حمراء وأنماط خاصة بتمويل الارهاب وتم تعميمها على الجهات المبلغة.

**النموذج 2.5 المملكة المتحدة: استخدام شراكة القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات حول مخاطر تمويل الارهاب**

تأسست وحدة الاستخبارات المشتركة لمكافحة غسل الأموال في 2015م، وذلك من أجل تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية التكتيكية والاستراتيجية بين وكالات انفاذ القانون والمؤسسات المصرفية الكبرى في المملكة المتحدة. تجمع الوحدة بين سلطات انفاذ القانون والهيئة التنظيمية وأكثر من 30 مؤسسة مالية بريطانية وعالمية لتبادل وتحليل المعلومات والاستخبارات. ومن خلال الاستعانة بالوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، تسمح الوحدة لمؤسسات القطاع الخاص بتقاسم المعلومات مع شركائهم جهات انفاذ القانون وشركاء آخرين من القطاع الخاص بصفة جماعية. كما تساعد الوحدة مجهودات مكافحة تمويل الارهاب على كلا الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي.

هناك فريق عمل الخبراء في مجال مكافحة تمويل الارهاب على الصعيد الاستراتيجي. تتولى رئاسة هذا الفريق الوحدة الوطنية للتحقيق في تمويل الارهاب ومكتب الأمن ومكافحة الارهاب بوزارة الداخلية ويجتمع بشكل دوري في شكل منتدى ( تقريباً كل 6 أسابيع) يقوم خلالها الخبراء من القطاعين العام والخاص بتقاسم المعلومات الناشئة والجديدة حول تهديدات وأنماط تمويل الارهاب وتنسيق نشاط المشروع المصمم لمكافحة التهديدات بفعالية أكبر. من بين أمثلة المشاريع الجارية ما يلي:

1. تطوير أنماط عن المؤشرات المالية المرتبطة بالإرهابيين المحليين أو الذئاب المنفردة.
2. التدقيق في المؤشرات المالية الشائعة لدى أشخاص المدانون بجرائم تمويل الارهاب.
3. الوصول إلى فهم أفضل لمخاطر تمويل الارهاب التي تمس الشركات الاستثمارية والبنوك والتي يمكن الاستعانة لتطبيق العناية الواجبة المعززة.

أما على الصعيد التكتيكي، تقوم وحدة العمليات التابعة لها بالتعاون مع شبكة مقاومة الارهاب بدعم التحقيقات الجارية أو الوقائية حول مكافحة تمويل الارهاب بما في ذلك العمل خارج ساعات العمل الاداري لمعالجة حادث طارئ. تم الاستعانة بخدمات الوحدة في عديد المناسبات من قبل السلطات المختصة حيث قدمت بسرعة وسائل فعالة منها تشكيلة واسعة من المعلومات التكتيكية التي قد يتم طلبها أو الحصول عليها. وفي عديد الاحيان كانت المعلومات التي قدمتها في غاية الاهمية حيث ساعدت في تقدم التحقيقات بنجاح.

### 2.4 الأساليب المتخذة للتغلب على تحديات تبادل المعلومات

**18. أهمية تبادل المعلومات بفعالية بين الوكالات لضمان تقدير شامل وذو مصداقية لمخاطر تمويل الارهاب**[24]. مع أن الطبيعة السرية الضرورية للمعلومات المرتبطة بالإرهاب وتمويل الارهاب تشكل تحديا من حيث تبادل المعلومات بين مختلف السلطات المعنية والجهات غير الحكومية ذات الصلة والمعنية بتقييم مخاطر تمويل الارهاب. أظهرت التجارب أهمية وجود أليات وسياسات من السلطات تتيح تبادل المعلومات متى أمكن ذلك. النص بالنموذج 2.6 أدناه يصف كيف استفادت السلطات من تقاسم المعلومات الاستخبارات أثناء تقييم مخاطر تمويل الارهاب في الفلبين لسنتي 2015 و2016.

قد تشمل بعض الاساليب الجيدة للتغلب على تحديات تبادل المعلومات لمكافحة تمويل الارهاب على ما يلي:

- وضع اجراءات واليات للتعامل مع تبادل معلومات حساسة بشكل مبكر في عملية تقييم المخاطر ( كمثال اشراك أجهزة المخابرات للتأكد من وجود ضمانات في المراحل الأولى من تقييم المخاطر).
- التأكد من أن الوكالة الرائدة بإمكانها الاطلاع على وتسهيل تبادل المعلومات الحساسة ومتى أمكن الفصل بين تبادل المعلومات الحساسة والمعلومات العادية (يكون هناك فريق عمل معين حيث يكون لديهم التصريح الأمني المناسب لتبادل المعلومات لجميع أفراده).
- استكشاف طرق مبتكرة لتبادل المعلومات فيما بين السلطات ذات الصلة والمؤسسات غير الحكومية (متى أمكن ذلك) (مثلا، كأن يتم اخفاء أو حذف أجزاء من التقارير أو من ملفات بعض القضايا، أو في الجلسات المغلقة، استعمال احصائيات سرية، الاستعانة بمؤسسات كغطاء أو السلطات المختصة للتأكد من مصداقية المعلومات ).

**النموذج 2.6 الفلبين: الاستعانة بالمخابرات لتقييم مخاطر تمويل الارهاب خلال 2015 و2016**

أثناء قيام الفلبين بالتقييم الوطني للمخاطر خلال 2015 و2016، تمت الاستعانة بمعلومات استخباراتية من كلاً من وحدة التحقيقات المالية ومكتب مكافحة غسيل الأموال، وأجهزة الشرطة والاستخبارات لكشف وتقديم الأنماط بشأن مصدر، استخدام وقنوات التمويل. تم تبادل المعلومات الاستخباراتية بين مختلف الجهات الحكومية المعنية من خلال مناقشات فريق متخصص. اليات التنسيق الداخلي القائمة ( جهات الإنفاذ الوطنية ، لجنة التنسيق، وفريق العمل المشترك للتحقيق في تمويل الارهاب) حيث طلب منهم التعرف على الوكالات المعنية

[24] نشرت مجموعة العمل المالي وفريق المخاطر والإتجاهات والأساليب تقريرا سريا تقاسم المعلومات فيما بين الوكالات يشمل على المقاربات الجيدة والتقنيات العملية. تم تعميم هذا التقرير على السلطات المعنية.

التي من الواجب مساهمتها في تقييم مخاطر تمويل الارهاب. وجميع الوكالات المعنية هم أعضاء في اليات التنسيق هذه اذ كانت بينها علاقات عمل جيدة. وبهذا الطريقة، تبادلت الوكالات المعلومات الضرورية بحرية من أجل اتمام تقييم مخاطر تمويل الارهاب.

تم تبني النسخة النهائية من التقرير وتوزيعها على الجهات المعنية التي لديها التصريح الأمني المناسب. كما تم توزيع نسخة معدلة منه على الموقع الالكتروني لمجلس مكافحة غسيل الأموال.

## 3. منهجيات تقييم مخاطر تمويل الارهاب – اعتبارات ومناهج جيدة

19. **لا تشترط معايير مجموعة العمل المالي منهجية معينة لتقييم المخاطر، كما أنه لا يوجد أسلوب واحد ينطبق على جميع المناهج. من الأفضل أن تكون منهجية المخاطر مرنة وعملية وتأخذ في الحسبان ميزات وخصائص البلد المعني**. مع الاقرار بأن البلد المعنى كان قد واجه تحديات ما في تحديد مخاطر تمويل الارهاب، لذلك تحتوي الفقرة القادمة على أمثلة عملية لمختلف الاساليب التي استخدمتها السلطات المعنية لتحديد المخاطر. يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على عناصر مختلف منهجيات تقييم المخاطر ونقاط التشابه والاختلاف، بدل أن يقدم وصفة صارمة لما يجب على الدول القيام به لتقييم مخاطرها في تمويل الارهاب.

### 3.1 جمع المعلومات

20. **يتطلب تقييم مخاطر تمويل الارهاب جمع تشكيلة واسعة من المعلومات الكمية والنوعية بما في ذلك معلومات ذات طابع جنائي عام و تهديدات تمويل الارهاب والارهاب ، ، ونقاط ضعف بعض القطاعات والخدمات فيما يتعلق بتمويل الارهاب و قدرة تلك السلطة على مكافحة تمويل الارهاب بصفة عامة**. وبناء على تجارب تلك السلطة، قد تشمل تقنيات جمع المعلومات ما يلي: جمع احصائيات ومعلومات شاملة من مصادر حكومية سواء أكانت سرية أم لا، استخدام استبيانات محلية و اقليمية، استبيانات رأي الكترونية، حوارات، فرق عمل وندوات، وجمع معلومات من مصادر مفتوحة. النص بالنموذج أسفله يشرح كيف استخدمت السلطات هذه المقاربة لجمع المعلومات من أجل التقييم الاقليمي لمخاطر تمويل الارهاب في دول جنوب شرق آسيا واستراليا لسنة 2016م.

**النموذج 3.1 التقييم الاقليمي لمخاطر تمويل الارهاب في دول جنوب شرق آسيا واستراليا لسنة 2016[25] – جمع المعلومات**

في 2016م، تزعم كل من مركز تحليل المعاملات المالية في إندونيسيا (PPATK) والمركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية (AUSTRAC) الجهود لوضع أول تقييم اقليمي لمخاطر تمويل الارهاب في منطقة جنوب شرق آسيا وأستراليا. شمل التمرين على جمع المعلومات من سلطات الدول الست[26] عبر استبيانات وملف تقييم مخاطر تمويل الارهاب المرسله إلى وحدات التحريات المالية. سعى الاستبيان للحصول على مدخلات المعنيين بشأن بيئة ونقاط الضعف العامة في مجال تمويل الإرهاب بشكل عام في كل سلطة (مثلا، التنسيق والتعاون الوطنيين في مكافحة تمويل الارهاب، والتشريع). كما شمل ملف تقييم مخاطر تمويل الارهاب مدخلات كمية حول مخاطر تمويل الارهابونقاط الضعفوالنتائج، وأيضا قضايا تمويل الارهاب. كما عقدت السلطات المشتركة ورشتي عمل (واحدة في ميدان، إندونيسيا وواحدة في مانيلا بالفلبين) لضمان القدرة على جدية التحاليل ودقة استنتاجات التقييم. **تعرف المشاركون في هذه العملية على فوائد استعمال وسائل جمع معلومات دقيقة تخولهم إعطاء الأولوية لطرح أسئلة معينة وتعزيز سرعة الاستجابة.**

[25] https://www.austrac.gov.au/sites/default/files/2019-07/regional-risk-assessment-SMALL_0.pdf

[26] استراليا، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند.

تعطي الفقرات أدناه أمثلة عن المصادر المهمة للمعلومات وبعض التوصيات أثناء التعرف على مخاطر تمويل الارهاب ونقاط الضعف بحسب ظروف كل بلد.

### 3.1.1 تهديدات تمويل الارهاب

**21. بحكم طبيعة مكافحة تمويل الارهاب الوقائية، ينبغي أن تلعب المخابرات الداخلية والأجنبية دورا مهما في كشف تهديدات الارهاب وتمويل الارهاب**. يجب ألا يقتصر التعرف على تهديدات على منفذي الهجمات الارهابية، بل يجب أن يشمل بصفة عامة الاشخاص الذين سافروا إلى مناطق النزاع والأفراد والمنظمات التي قامت بتجنيد وتدريب وتسهيل ذلك (بما في ذلك جمع التبرعات).

**22. على السلطات أن تستخدم أسلوبا شاملا عند تقييمها لتهديدات الارهاب حيث أن خطر تمويل الارهاب قد يكون مرتبطا بدولة بعيدة جغرافيا**. لذلك يتوجب على السلطات أن تجمع المعلومات حول التهديدات الارهابية المحلية والدولية. وعند تقييم مخاطر الارهاب تشير التجارب عادةً إلى أن السلطات تقوم بجمع معلومات حول الآتي:

- الأفراد والمنظمات الارهابية الداخلية المعروفة (سواء كانت مدرجة ضمن قائمة داخلية أو تابعة للأمم المتحدة). الافراد أو الجماعات الارهابية الاقليمية والدولية المعروفة، ومدى خطورة استهدافها للدولة، والمعلومات عن طبيعة الجماعات الارهابية و دوافعها الايديولوجية والهيكل التنظيمي للمنظمات الارهابية النشطة .
- حجم وموقع الهجمات الارهابية المعروفة (سواء نفذت أو تمت محاولة تنفيذها) داخليا أو اقليمياً[27].
- المخابرات الداخلية والأجنبية عن التهديدات الارهابية المحلية والعالمية (بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، طلبات استرداد المطلوبين المرسلة والواردة، والطلبات غير الرسمية بالاسترداد المرسلة والواردة [تسليم المطلوبين للعدالة]).
- إمكانية تعاطف أجزاء من السكان المحليين مع بعض الجماعات الارهابية النشطة—استفادت الدول من: معلومات عن السكان المحليين من بلدان تنشط بها جماعات ارهابية معروفة أو مناطق نزاع[28]. ومعلومات عن تهديدات الارهاب وتمويل الارهاب داخل مجتمعات محددة من وكالات الاستخبارات.
- معلومات استخباراتية عن حجم وخصائص المواطنين المشتبه في سفرهم للخارج لغايات ارهابية كمثال المقاتلين الارهابيين الاجانب.
- آراء الخبراء من الأجهزة الأمنية، وحدة التحريات المالية، والوكالات الامنية الاخرى عن التهديد الداخلي للإرهاب.
- معلومات من مصادر مفتوحة عن التشدد بين السكان المحليين[29]، على سبيل المثال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والانشطة المجتمعية.

[27] لمعرفة الهجمات الارهابية بالمنطقة، يمكن للدول الاعتماد على جملة من المصادر بما فيها التواصل مع الشركاء الأجانب ومعلومات من مصادر مفتوحة ( Global Terrorism Database).

[28] مصادر مفتوحة مهمة: البنك الدولي، التقديرات الثنائية لبورصة المهاجرين، البنك الدولي؛ التقديرات الثنائية لتحويلات المغتربين، البنك الدولي؛ احصائيات المنظمات.

[29] تراقب فاتف المخاطر الناجمة عن داعش وحلفائها من خلال تقارير دورية منذ 2015. قد تستخدم نتائج هذه الاحداثيات كمصادر عند تقييم مخاطر تمويل الارهاب وهي متوفرة لدى السلطات المعنية.

**23.** وعند التعرف على تهديد تمويل الارهاب تحديدا، تشير التجارب إلى أن السلطات بالعادة جمعت معلومات عن:

- احتياجات التمويل وقدرة المنظمات الارهابية المعروفة المحلية والدولية ( على سبيل المثال: درجة تطورها) ومدى متانة روابط المجتمعات بهذه الجماعات.
- عدد ونوعية قضايا تمويل الارهاب الداخلية (بما في ذلك الأصول المجمدة بناء على قرارات الامم المتحدة).
- المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة تمويل ارهاب محتملة (كتقارير التعاملات المشبوهة، والحصول عن تلك المعلومات من أجهزة استخبارات محلية أو أجنبية)
- المعلومات الاستخباراتية عن مصادر وتحركات واستعمال أموال من قبل مواطنين يشتبه في سفرهم للخارج لأغراض ارهابية كمثال المقاتلين الارهابيين الاجانب .
- روابط تجارية ومالية مع دول تنشط بها منظمات ارهابية أو مناطق النزاع (بما في ذلك تدفق الاستثمارات)[30].
- حجم المنظمات الغير هادفة للربح المحلية في مناطق الصراع ومعلومات عن روابطها بالأفراد والجماعات الارهابية.
- آراء الخبراء من وكالات إنفاذ القانون، الأجهزة الأمنيةووحدة التحريات المالية ، السلطات الإشرافية، و والمؤسساتغير الحكومية الاخرى عن مستوى التهديد الداخلي للإرهاب.

24. **يعرف عن المنظمات الارهابية ومسهليها أيضاً اتباع أساليب مشابهة لمجرمين لجمع ونقل الاموال والأصول الأخرى**. وبالمثل، ما هو شائع أن بعض الافراد والجماعات الارهابية ومسهلي أنشطتهم تعاونوا مع شبكات اجرامية محلية واقليمية (بما في ذلك شبكات التهريب) لجمع ونقل الأموال وأصول أخرى في بعض المناطق. لذلك يتوجب على الدول أن تجمع معلومات عن المخاطر المالية غير الشرعية الواسع المرتبطة مباشرة بالإرهاب كمثال (أعضاء الجريمة المنظمة الذين يرتكبون جرائم بعينها في تلك السلطة). جمع تلك المعلومات يمكن أن يعتمد جزئيا على وجود تلك الروابط المعروفة بين تمويل الارهاب والشبكات الاجرامية. النص بالنموذج 3.2 أدناه يحتوي على المصادر للمعلومات عندما قامت السويد بتقييم مخاطر تمويل الارهاب للمقاتلين الأجانب علم 2017 و حالة مؤشر تقارير الاتحاد الاوروبي السنوي للارهاب .

[30] مصادر مفتوحة مهمة: صندوق النقد الدولي؛ الاستبيان الموحد للاستثمار، الامم المتحدة؛ إحصائيات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، البنك المركزي، إدارة الاحصاء، قاعدة بيانات مؤشرات النمو العالمي.

**النموذج 2.2 السويد: تقييم مخاطر تمويل الارهاب والارهابيين المقاتلين الأجانب من السويد والدنمارك خلال 2013م– 2016م**

أجرت السويد في 2017م تقييما لمخاطر تمويل الارهابيين المقاتلين الأجانب من السويد والدنمارك ما بين 2013 و2016 من أجل التحضير لكشف هذه الانشطة مستقبلا. قامت هذه الدراسة على التقرير السويدي بشأن مؤشرات التنبيهات الحمراء في عام 2015م. وفقا لما أوردته الأجهزة الأمنية السويدية، هناك حوالي 300 شخص سافروا إلى سوريا والعراق منذ 2012م، للالتحاق بداعش وفتح الشام (جبهة النصرة سابقا). شملت قاعدة البيانات العامة استنتاجات تحدد المؤشرات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب :

- الحصول على عدة أنواع من القروض (قروض صغيرة، قروض عبر رسالة نصية، قروض جامعية)
- استخدام بطاقات ائتمان لسحب مبالغ نقدية، سحب مبالغ نقدية من مناطق محاذية لمنطقة الصراع
- جمع تبرعات في شكل مبالغ صغيرة من حسابات مختلفة وتعاملات غير اعتيادية كثيرة للحساب البنكي
- شراء تذاكر للسفر إلى مناطق محاذية لمنطقة الصراع أو المرور عبر تلك المناطق الحدودية، شراء شريحة جوال مسبقة الدفع أو اشتراك في خطوط هاتفية مسبقة الدفع، شراء معدات العيش خارج المنازل، شراء أو استئجار نوع معين من السيارات.

كما دققت السلطات السويدية في الأنشطة المالية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من السويد بناء على معلومات من سجلات عامة، مثل تقارير التحقيقيات الأولية، والقرارات وإعادة البحث المالي، ، اضافة إلى معلومات من السلطات المختصة (الشرطة، ادارة الضرائب، الشرطة السرية، مكتب التأمين الاجتماعي، ووكالة الجرائم الاقتصادية). ثالثا، جمعت الدراسة أيضا معلومات عن المقاتلين الدنماركيين الأجانب وقضايا شبيهة خلال نفس الفترة للوقوف على نقاط التشابه والاختلاف بين البلدين وتحديد خصائص السياق الدنماركي الذي قد يظهر في السويد.

**تقارير الاتحاد الاوروبي في مؤشر الحالة والإرهاب – مصادر المعلومات**

منذ عام 2007م لازال الاتحاد الاوروبي يصدر تقييم سنوي عام عن التهديدات الارهابية الاقليمية والتي تساعد في مدخلات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وغيرها. ويغطي التقييم ارهاب الجهاديين وايضاً القوميين العرقيين والارهاب الانفصالي والارهاب اليساري واليميني ويستفيد من معلومات مثل عدد الهجمات الفاشلة والمكتملة ومحبطة حسب دولة عضو وحسب الاتباع؛ كالاعتقالات حسب كل دولة عضو والاتباع؛ الاتهامات والجزاءات (يوروجست) ونشاطات شرطة الاتحاد الاوروبي في مكافحة الارهاب واعداد المقاتلين الارهابيين الاجانب الذاهبين والعائدين ومعلومات عن استخدام وسائل التاواصل الاجتماعي لاهداف ارهابية وفي ما يتعلق بالقرارات ذات الصلة في التشريع عبر دول اعضاء الاتحاد الاوروبي.

*توصيات للدول التي بها عدد قليل أو خالية مما يشتبه كونها قضايا تمويل ارهاب*

**25. من المهم أن تقيم الدول وتواصل مر اقبة مخاطر تمويل الارهاب بها بغض النظر عن عدم وجود مثل هذه التهديدات. فغياب أو انعدام قضايا ارهابية وتمويل الارهاب لا يعني تدني مخاطر تمويل الإرهاب لدى تلك السلطات**، وبالتحديد غياب تلك القضايا لا يمحي إمكانية تمويل أو جمع واستعمال اصول أخرى داخليا (لغاية غير تنفيذ هجوم ارهابي) أو يتم نقلها للخارج. لا تُعفى السلطات التي تخلو من قضايا تمويل الارهاب أو الارهاب من اعتبار امكانية جمع تبرعات بداخلها لصالح ارهابيين (بما في ذلك نية التبرع أو عن طرق الاحتيال). وامكانية تحويل الاموال والاصول الاخرى عبر أو خارج تلك الدولة لدعم الارهاب، أو استعمال تلك الاموال في أغراض غير تنفيذ هجوم ارهابي بداخلها.

**26.** تظهر التجارب امكانية اعتماد السلطات على تقنيات مثل: وضع سيناريوهات مثل (امكانية ومصداقية أنماط تمويل الارهاب متعارف عليها في سياق داخلي)، حوارات معمقة وفرق خاصة لديهم خبرة عملية داخليا واقليميا. يصف النص الوارد ادناه الاساليب التي اتبعتها كل من فانواتو وبابوا غينيا الجديدة لتقييم مخاطر تمويل الارهاب في ظل غياب قضايا ارهابية أو تمويل ارهاب معروفة.

**النموذج 2.4 تقدير وإدارة مخاطر متدنية لتمويل الارهاب – تجارب غينيا الجديدة وفانواتو**

عندما أجرت غينيا الجديدة تقييما وطنيا للمخاطر حول غسيل الاموال و تمويل الارهاب في 2017م، ووجدت أن مخاطر تمويل الارهاب منخفضة لديها وذلك بسبب غياب أنشطة ارهابية فيها أو جماعات سكانية قد تدعم ذلك. **إلا أن هناك قناعة بأن هذه الوضعية قد تتغير بسرعة وفرضية حدوث نتائج كارثية ناجمة حتى عن تمويل صغير للإرهاب مما يستدعي اليقظة الدائمة ووضع استراتيجية لمكافحة تمويل الارهاب**. يصدر التهديد الرئيسي بتمويل الارهاب في غينيا الجديدة من كونها منطقة عبور للأموال المستخدمة للإرهاب وذلك بحكم موقعها الجغرافي الواقع بين دول بها خطورة عالية لتمويل الارهاب.

كما أجرت **فانواتو** تقييما لمخاطر تمويل الارهاب سنة 2017م، ولم تجد أي دليل على أنها تشكل مصدرا أو معبرا لتمويل الارهاب داخليا أو خارجيا. **إلا أن هناك قناعة بأن غياب هجمات ارهابية داخلية لا يعني أن مؤسساتها ونظامها المصرفي قد لا يستخدمان لجمع التبرعات لتمويل أنشطة ارهابية أو تحويلها من بلد إلى آخر**. تصبح هذه الاحتمالية واردة جدا خاصة وأن فانواتو هي مركز مالي مهم مما يعطي الفرصة لممولي الارهاب لبعث واستعمال شركات دولية وإتفاقيات قانونية مختلفة لجمع واخفاء ونقل وتوزيع الاموال. عموما، لا يوجد أي دليل على توظيف مؤسسات خارجية فانواتو المالية أهداف تمويل الارهاب.

لاختبار اليات مكافحة تمويل الارهاب المتبعة في البلدين برغم محدودية المخاطر، قامت كلا الدولتين بتبني معايير شاملة للإجراءات التشغيلية وقامت بتمارين عملية فيهما مما وفر الفرصة للمسؤولين المعنيين لتطبيق التشريعات والمعايير الشاملة للإجراءات التشغيلية على سيناريوهات فرضية. كما أجري في فانواتو مفترض بحيث تم عرض الاجراءات الواجب اتباعها والقوانين المعمول بها على ضباط من مختلف الوكالات الحكومية واللذين عملوا بدورهم في تطبيقها على سلسلة من الحالات الافتراضية قاموا باكمال العمليات باتباع الاجراءات المطلوبة كما هو مُصاغ. كما تنوي غينيا الجديدة أيضا جعل وكالاتها الحكومية القيام بتمارين مشابهة.

### 3.1.2 نقاط ضعف تمويل الارهاب

**27. يرتبط تقييم نقاط ضعف تمويل الارهاب بسياق السلطة وتهديدات تمويل الارهاب لديها** يشرح النص بالأسفل كيفية تداخل تقييم دولة بلجيكا لتهديدات تمويل الإرهاب ونقاط الضعف لديها في التقييم الوطني الذي أجرته عام 2018م. ومع ذلك، في كل الحالات تحتاج جميع الدول

إلى اجراء تقييم شامل لنقاط ضعف تمويل الارهاب فيها بغض النظر عن طبيعة التهديدات المكتشفة بحكم أن الارهابيين والجماعات الارهابية لا يتوانون في الاستفادة من ظروف تلك البلاد والفجوات بنظام مكافحة تمويل الارهاب فيها. كما ذكر سابقا، قد تشير تقييمات نقاط ضعف تمويل الارهاب على الفجوات المعلومة في نقاط ضعف غسل الاموال.

**28. يشكل المشرفون الماليون وغير الماليون والمنظمات غير الحكومية المعنية مشاركين مهمين في عملية تقييم نقاط ضعف تمويل الارهاب حيث يمكنهم أن يقدموا وجهات نظر مهمة حول سوء استعمال بعض الخدمات والمنتجات.** عند تقييم نقاط ضعف تمويل الإرهاب المحتملة تشير تجارب الدول إلى أنهم قد يأخذون بما يلي:

- **عناصر هيكلية** (سيادة القانون، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب وتمويل الارهاب،و الأنشطة (على سبيل المثال برامج مكافحة التطرف/ التشدد والحد منه، والعلاقة مع الشركاء الاقليميين).
- **الو اقع الاقتصادي** (إلى اي حد تكون السلطة مركزا تجاريا وماليا، والاهمية النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية، وإلى أي حد يعتمد الاقتصاد على المعاملات النقدية وغير المنظمة، أهمية المؤسسات المالية وغير المالية والمصرفية التي قد تكون عرضة بنسبة عالية لمخاطر تمويل الارهاب، والروابط الثقافية، والواقع الديمغرافي).
- **نقاط ضعف لوجود تمويل إرهاب لقطاع أو خدمة ما**[31]—قد يشمل ذلك: مدى سوء استخدام بعض الخدمات أو المنتجات لأنماط تمويل إرهاب داخلية أو دولية . ومستوى الوعي بمخاطر تمويل الارهاب والامتثال لدى تلك القطاعات والتعقيد النسبي والوصول لحركة الاموال من خلال قطاعات مساعدة أو شركات التي قد تكون معرضة لمخاطر تمويل الارهاب بشكل أكبر.
- **درجة الامتثال بمعايير مجموعة العمل المالي بخصوص غسيل الأموال وتمويل الارهاب**: كمثال (الإطار القانوني المرتبط بجرائم تمويل الارهاب والعقوبات المالية المستهدفة، والاجراءات الوقائية، ومراقبة نقاط العبور الحدودية، وخبرات وسلطات جهات إنفاذ القانون، وتبادل المعلومات حول تمويل الارهاب).
- **فاعلية الأجهزة المختصة في نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب ونقاط الضعف الأخرى**: كمثال (قدرة السلطات على كشف ومنع تمويل الارهاب، وفعالية الابلاغ عن المعاملات المشتبه في ارتباطها بتمويل الارهاب، والرقابة والتحليل، وجودة الاستخبارات، وفاعلية التعاون الدولي في مكافحة تمويل الارهاب، والمصادر البشرية، وتوقيت الاطلاع على معلومات المستفيد الحقيقي ).

**النموذج 3.4 التقييم الوطني لمخاطر تمويل الارهاب في بلجيكا- العلاقة بين التهديدات ونقاط الضعف في تمويل الارهاب**

خلال قيام بلجيكا بإجراء تقييمها الوطني حول تمويل الارهاب، اكتشفت احدى تهديداته المتمثلة في استخدام النقد العيني للتحضير لهجومات إرهابية. وللحد من ذلك توخت بلجيكا اجراءات رقابية صارمة (للإشراف على عبور الحدود أو داخل أراضيها) لنقل الاموال العينية

[31] من المعروف أن الارهابيين والجماعات الارهابية ومموليهم أساؤوا استعمال الخدمات العامة لجمع التبرعات للسفر والمشاركة في أفعال ارهابية، لذلك على المؤسسات مراجعة نقاط ضعف تمويل الارهاب لدى الخدمات العامة.

وللحد من استخدام الاموال النقدية في الاقتصاد. وبالتالي تم التثبت من الاجراءات الموجودة لتحقيق الاهداف المرجوة وتقييم مستوى نقاط الضعف الحالية في الاجراءات.

كما تم التعرف على تهديد أخر والمتمثل في استخدام المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية لتمويل الارهابيين أو هجوم إرهابي. كما تأكد التقييم من الاجراءات القائمة للحد من التعاملات غير القانونية لأموال المساعدات الاجتماعية واستفادة ارهابيون مقاتلونأجانب في الخارج من أصل بلجيكي كما تم التعرف على نقاط الضعف المرتبطة بهذه الاجراءات. بالإضافة إلى كون كشف نقاط ضعف تمويل الارهاب تجاوز كشف الفجوات والنقائص بالقطاعات المعنية بإجراءات غسيل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب (جهات الإبلاغ).

**29.** بحسب وضعية كل سلطة، قد تحتاج بعض الدول لجمع معلومات أكثر لتقييم نقاط الضعف. تنص الفقرات التالية على بعض التوصيات وفقا لتجرب الدولة حتى الآن.

*قد تكون المؤسسة مركزًا مالياً او تجارياً اقليمياً او دولياً*

**30. بحكم الحجم الكبير للأموال المنقولة والتي يتم إدارتها عبر الحدود قد تكون المراكز التجارية والمالية الدولية عرضة لسوء الاستخدام وإدارة ونقل الاموال والأصول لصالح أنشطة ارهابية داخل أو خارج ذلك البلد.** أظهرت التجارب أن المنظمات الارهابية أساءت استخدام التجارة البرية والبحرية والجوية من أجل نقل أموال وأصول أخرى (أسلحة وسيارات) داخل وبين الدول، ومن بين اساليبهم الشائعة المبالغة في رفع أو تخفيض فاتورة الكلفة، أو تزوير الوثائق التجارية[32]، مما يجعل من الصعب كشف مثل هذه الأنشطة وذلك بسبب استعانة الارهابيين والمنظمات الارهابية بتركيبة قانونية معقدة لإخفاء هوية المستفيد الرئيسي.

**31.** للكشف عن نقاط ضعف محتملة لتمويل الارهاب، على المراكز المالية والتجارية أن تقوم بما يلي:

- حجم الروابط المالية بين السلطات والأفراد والمنظمات الإرهابية النشطة، و/أو مناطق الصراع (استخبارات ومصادر معلومات مفتوحة بشأن تدفق حركة الاموال والتجارة من وإلى المركز التجاري أو المالي وبيانات عن الودائع المصرفية، والمراسلة البنكية ، والاستثمارات، واستخدام الصراف الالي لسحب النقود في الخارج من حسابات، والتحويلات الصادرة والواردة، والنفقات والمداخيل لبطاقات الائتمان المسبقة الدفع).
- حجم الروابط التجارية بين السلطات والمنظمات الإرهابية النشطة و/أو مناطق الصراع، والاستخبارات ومصادر المعلومات عن الروابط بين المراكز المالية والتجارية والاموال والاصول (بما في ذلك عربات الشحن) المرتبطة بأشخاص وجهات مصنفة أو التابعين لهم .
- حجم العلاقات التجارية علاقات المؤسسات والتعاملات غير المسجلة بين أطراف مرتبطين سلطات مستهدفة (وان لعبت تلك المؤسسات المالية دورا مهما في توفير خدمة أو معاملة لزبائن أو مؤسسات مالية موجودة في مناطق تكون درجة تهديد الارهاب فيها عالية الخطورة)، وملامح وخاصيات تلك العلاقات والمعاملات.

[32] للاطلاع على حالات مرتبطة بأنشطة تمويل الارهاب، الرجوع إلى تقرير فاتف لسنة 2010 حول مناطق التبادل التجاري الحر، وتقرير منظمة آسيان لسنة 2012، حول رموز وأنشطة مرتبطة بغسيل الاموال.

- درجة الخدمات المالية أو الادارية التي قدمها مركزا تجاريا أو ماليا لتصدير أو توريد بضائع أو أنشطة تجارية أخرى التي يمكن أن تستخدم في الارهاب أو تمويل أنشطة ارهابية.
- درجة استعمال المركز التجاري أو المالي من قبل الأشخاص المستغلين سياساً باحتمال ارتباطهم بدول داعمة للإرهاب.
- درجة الوعي بتمويل الارهاب والخبرة التجارية لدى القطاعين العام والخاص والقدرة على كشف الانشطة المشبوهة.
- عدم تطابق البيانات المتاحة (اختلاف حجم الصادرات عن حجم تقارير الواردات من مكان إلى آخر)

**32. تقييم مخاطر تمويل الارهاب في القطاع التجاري غالبا ما يتطلب بصفة خاصة تعاون مختلف الوكالات ورأي ادارة الجمارك والشرطة ووحدة التحريات المالية وسلطات الضرائب وادارة السجلات الرسمية وأجهزة المخابرات**. تسلط التجارب الضوء على أهمية الخبرة في التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات المناسبة للتعامل مع تعقيدات والحجم الكبير لبيانات التجارة العالمية. يصف النص بالنموذج أدناه المبادرة الأخيرة تقدم بها 8 سلطات أوروبية للتعرف على السمات الرئيسية للمراكز المالية التي لديها مخاطر ارهاب داخلي محدودة.

**النموذج 3.5 موناكو (مونيفال): تقييم مخاطر تمويل الارهاب للمراكز المالية الدولية التي لديها مخاطر ارهاب داخلي محدودة**

عقدت موناكو وثمانية مراكز مالية وخبراء في مجال تمويل الارهاب ورشة عمل ليومين في أبريل/نيسان 2018م، وذلك لتحديد مخاطر تمويل الارهاب التي تواجهها المراكز المالية والمعلومات التي قد يستخدمونها لتحديد وتقييم وفهم تلك المخاطر. قام المشاركون بالتعرف على طرق التي يمكن أن تعرض المراكز التجارية لسوء الاستخدام لنقل أموال متجهة لإرهابيين عبر الحدود بما في ذلك نقل أموال لتمويل الارهاب وتفير خدمات استعمال تركيبات معقدة، سوء استعمال التبرعات، استعمال أموال من مصادر محلية غير قانونية. كما ناقش المشاركون امكانية الاستعانة بمصادر المعلومات المحتملة من أجل التعرف على الروابط بين المراكز المالية والبلدان ذات الخطورة العالية بسبب الارهاب وتمويل الارهاب. تمت الاشارة إلى الكثير منهم في هذا الدليل (الفقرة 45 أعلاه).

*دول يكون جزء كبير من اقتصادها موازيا وقائما على النقد/ بنية تحتية محدودة*

**33. اشارت العديد من تقارير مجموعة العمل المالي الى أن استخدام النقد هو سمة مشتركة بين ممولي الارهاب لجمع التبرعات، ونقل واستخدام الأموال (بما في ذلك نقلها عبر ارهابيين مقاتلين أجانب[33]). قد يكون لدى الدول ذات القدرات المحدودة و جزء كبير من اقتصادها قائم على اقتصادات النقد والنشاطات غير الرسمية وغير المنظمة نقاط ضعف اضافية فيما يخص تمويل الارهاب**. عند تقييم مخاطر تمويل الارهاب ضمن اقتصاد غير رسمي، تشير التجارب إلى أن الدول قد تعتمد على: نتاج دراسات ذات مصداقية عن حجم ومدى الاقتصاد غير الرسمي والمعلومات التي جمعت من حوارات مع جماعات سكانية للتعرف على طبيعة تلك الانشطة الاقتصادية. كذلك جمع الاستخبارات بطرق أخرى (بما في ذلك العمليات السرية) والمعلومات عن الحدود غير المراقبة وشبكات التهريب المعروفة، أما الدول التي بها جماعات سكانية معزولة بسبب انعدام البنية التحتية أو غياب الحكومة في بعض المناطق، من المهم أن تبحث السلطات المعنية عن الدعم من تلك الجماعات لأجل

[33] راجع تقرير فاتف لسنة 2015 حول المخاطر الناشئة لتمويل الارهاب.

تقييم ومكافحة مخاطر تمويل الارهاب. تسلط تجارب الدول الضوء على اشراك تلك الجماعات عن طريق طرف ثالث موثوق به قد يؤدي إلى حوار أكثر انفتاحا.

*دولة محاذية لأخرى بها تهديد ارهابي*

**34. عندما تكون دولة محاذية لمنطقة صراع أو قريبة جدا من دولة أخرى تنشط بها جماعات ارهابية، فإنها غالبا ما تواجه تهديدات اضافية لتمويل الارهاب عبر الحدود**. تسلط الحالات المعروفة الضوء على قيام ممولي الارهاب المتواجدون في دولة مجاورة بالمساعدة على نقل الاموال والبضائع ( بما في ذلك، المقاتلين الإرهابيين الأجانب) من والى خارج مناطق الصراع. في هكذا حالة، يجب على تقييم مخاطر تمويل الارهاب أن يشير إلى تشديد الرقابة على المعابر الحدودية، بناء قدرات الجمارك لكشف روابط تمويل الارهاب بالتهريب، ومعلومات عن المناخ العام للجريمة على الحدود (وجود شبكات التهريب). تشمل العوامل الأخرى: الوعي بتمويل الارهاب، درجة امتثال المؤسسات المالية والتجارية والقطاعات الاخرى المحلية المعرضة لسوء الاستعمال، درجة التعاون وتقاسم المعلومات بين الوكالات المحلية والدول المجاوة.

لبنان: تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لعام 2019م

إن التقييم الوطني للمخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة لبنان مبني على الدروس والتجارب من التقييم الوطني للمخاطر السابق والصادر في عام 2014م في مجال غسل الأموال تمويل الإرهاب. قادت لجنة التحقيق الخاصة وحدة التحريات المالية لدولة لبنان إجراء التقييم الوطني للمخاطر مع مدخلات من أصحاب المصحلة من القطاع الخاص، وكذلك من اللجنتين الوطنتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبمساعدة الالتزام السياسي على أعلى المستويات، تم استخدام بيانات كمية ونوعية لتقييم الجزء المتعلق بمخاطر تمويل الإرهاب. وذهب التقييم المتعلق بنقاط الضعف إلى أبعد من إساءة استخدام القطاعات والمنتجات إلى اختبار سياق إطار العمل لعوامل عدة تشمل العالم السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التقني، البيئي/الجغرافي، والتشريعي والتي تؤثر في النهاية على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشمل ذلك اعتبارات منها: موارد جهات إنفاذ القانون ذات العلاقة، وجود عدد كبير من اللاجئين لديهم علاقات اجتماعية واقتصادية مع سلطات تشهد وجود الإرهاب/ عدم استقرار، القرب الجغرافي من أماكن تواجد تنظيم داعش، الصراع في الدول المجاورة، وتحصن عناصر من تنظيم جهة النصرة وتنظيم داعش على حدود جبلية والذين قاموا بهجمات إرهابية في لبنان.

ولإجراء تقييم للمخاطر بما في يشمل مخاطر تمويل الإرهاب عبر الحدود، قامت السلطات بإجراء مراجعة للقضايا المسلمة (تقارير التعاملات المشبوهة، طلب المساعدة، الإفصاح التلقائي، أنماط تمويل الإرهاب بما في ذلك إساءة استخدام المنظمات الغير هادفة للربح). وكذلك القيام بمراجعة الإدانات في قضايا تمويل الإرهاب والتي كان النقد الأسلوب المستخدم الرئيسي وقضايا التهريب عبر الحدود. ويشمل التقرير مدخلات من مختلف أجهزة إنفاذ القانون وليس فقط الجمارك مما وفر مدخلات كمية ونوعية. وقد كان ذلك أمر مهم بشكل خاص، حيث أن القرب من تهديد إرهابي نشيط في دولة مجاورة يجعل من الضرورة وجود سلطات أخرى غير الجمارك مثل قوات إنفاذ القانون بما في ذلك مراقبة الجيش للحدود لخفض مخاطر التهريب غير الشرعي للحود. وتم الأخذ برأي الخبراء من جهات إنفاذ القانون بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين غادروا لبنان والعائدون. وتم تحديد مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود الناجمة عن الجماعات الإرهابية التي تستهدف لبنان من الخارج، وكان ذلك ممكن في حينه من قبل المتعاطفين والمتشددين الذين يطلبون اللجوء، أو يتخفون في مجتمعات كبيرة للاجئين. وقد وجد بأن إجراءات تخفيف مخاطر تمويل الإرهاب المعمول بها متناسبة مع حجم الخطر، مع مساحة لإضافة بعض التدابير التي تم إصدارها.

*الدول التي بها جماعات ذات علاقات وطيدة بمناطق الارهابيين*

**35. من عادة ممولي الارهاب الاستعانة بالجماعات المحلية والروابط العرقية والعائلية من أجل جمع ونقل الاموال والاصول الاخرى لدعم الانشطة الارهابية**. تسلط التجارب الضوء على الدول التي بها جماعات محلية لديها روابط قوية بغيرها من الجماعات المتواجدة في دول بها

تهديدات ارهابية، يجب أن تأخذ في الحسبان ما يلي: احتمال وجود تعاطف من الجماعات المحلية (على سبيل المثال: معلومات من المصادر المفتوحة والاستخبارات بشأن تطرف الأفراد) و متسوى الأنشطة الاقتصادية التي تذهب إلى أو تأتي من مجتمعات ومناطق لديها نشاط إرهابي نشيط (مثلا تحويلات الاقارب)، على الدول أن تراعي أيضا دور المنظمات الغير هادفة للربح التي تطلب من الجماعات العرقية المحلية أن تقدم تبرعات لفائدة مناطق بها تهديد ارهابي.

**3.2 تحليل تهديدات تمويل الارهاب ونقاط الضعف –**

**36. عندما تحدد دولة ما التهديدات الفعلية والمحتملة لتمويل الارهاب، يكون عليها أن تقرر كيف ستتعامل مع تلك المخاطر**. قد يشمل ذلك كيف يمكن أن تساعد مخاطر تمويل الارهاب الداخلية والخارجية على الاستفادة من نقاط الضعف بناء على حالات أو أنماط معروفة. بعض المقاربات تعتمد على تفاعل مخاطر تمويل الارهاب مع نقاط الضعف باستخدام حالات افتراضية لمخاطر تمويل الارهاب (راجع الملحق د)، و/أو الدمج بين استنتاجات من تجارب كمية ونوعية. ،

**3.2.1 مصادر، قنوات، وجهات واستعمالات تمويل الارهاب والاصول الاخرى**

**37. كما ورد أعلاه، يجب على تقييم مخاطر تمويل الارهاب أن يشمل اعتبارات شاملة لكل مراحل تمويل الارهاب: جمع، نقل، استعمال الاموال وأصول أخرى. وبالتالي قد تشمل مرحلة التحليل مختلف مصادر، قنوات، وجهات، وأصول أموال الارهاب وأصول أخرى:**

- **وجهات/استخدام الاموال**—قد تكون الاموال صادرة عن ممولي للإرهاب من الداخل لكنها تستخدم من قبل ارهابيين لتنفيذ هجمات في مكان آخر أو العكس. وبالتالي، قد تمر الأموال والأصول عبر البلد لتستعمل في مكان آخر. من المهم أثناء مرحلة التحليل أن تعلم الدول بوجهة ومكان استخدام الاموال والاصول المخصصة للإرهاب حيث يكون ذلك مهما في تحديد أدوات الرقابة وتشديدها.

- **مصادر تمويل الارهاب**—قد تختلف مصادر التمويل بين مختلف العناصر الارهابية—مثلا تكون مصادر تمويل ارهابيين مقاتلين أجانب مختلفة عن تلك التي تستخدم لتمويل منظمات ارهابية كبيرة. اعتبار مختلف المصادر لتمويل الارهابيين ستخول الدول تحديد أين يمكن وضع الأجهزة الرقابية.
- **القنوات**—يستخدم ممولو الارهاب قنوات مختلفة لنقل الاموال والاصول بما في ذلك القطاع البنكي وقطاع الخدمات النقدية، وتهريب الأموال، وتحويلات غير رسمية إلخ. من المهم أن تشتمل المرحلة التحليلية في بلد ما أن تحدد أي من القنوات أكثر عرضة لمخاطر لتمويل الارهاب لمعرفة مدى خطورة نقاط الضعف في ذلك القطاع بعينه ومنتجاته.

**3.2.2 الفرضيات والنتائج**

**38. عند القيام بالتحليل من المهم أن تضع الدولة أولويات ما بين المخاطر المعروفة. تشمل هذه التجارب امكانية ونتائج مخاطر تمويل الارهاب المتوقعة**. قد يمكن تقدير ذلك باستعمال مصطلحات توصيفيه أو جدول رقمي. **الامر المهم هنا هو استخدام هذه المفاهيم للتمييز بين مستويات الخطر المتمثل في مختلف أنواع تمويل الارهاب، وبالتالي، المساعدة على وضع الاولويات المخففة للمخاطر**.

قامت الدول بتقييم ذلك من خلال: تواتر حالات معروفة، الاستخبارات، الأنماط، قدرات ونوايا الارهابيين والمنظمات الارهابية ومناصريهم، وقوة اليات رقابة مكافحة تمويل الارهاب. في ضوء التحديات المتعلقة بإحصاء النتائج لا تحتاج الدول إلى أسلوب علمي صارم بل إلى افتراض أن نتائج تمويل الارهاب ستكون فادحة (داخليا وخارجيا) والبحث عما إذا كانت هناك عوامل يمكن أن تجنب ذلك. بناء على تجارب الدول، قد تشمل الاعتبارات ما يلي:

- **قد تختلف نتائج تمويل الارهاب باختلاف المصادر/القنوات، أو المتلقي للأموال أو الاصول**. مثلا لو أن بعض القنوات/المصادر تسمح بجمع ونقل واستعمال مبالغ ضخمة لتمويل الارهاب سيكون لذلك نتائج مرتفعة. ومع ذلك، وبحكم أن تنفيذ هجوم ارهابي يتطلب مبلغا صغيرا نسبيا، على الدول توخي الحذر عند توقعها لنتائج تمويل الارهاب بناء على حجم المبالغ فقط.
- **قد تكون العديد من نتائج تمويل الارهاب أكثر ضررا من غسيل الاموال أو غيرها من الجرائم المالية الاخرى (كالغش الضريبي، بحيث أن ذلك يؤثر على طريقة رد الدول على التهديدات.** وعند الأخذ في الحسبان النتائج المفترضة لتمويل الارهاب وكيف أن ذلك سيساعد على تحديد المصادر المناسبة لتخصيصها لمكافحة المخاطر المعروفة والاجراءات المخففة الواجب اتخاذها.

**النموذج 3.6 الأرجنتين -تمويل الارهاب-التقييم الوطني للمخاطر—ترقيم مخاطر تمويل الارهاب**

تعمل الارجنتين على ترقيم مخاطر تمويل الارهاب لتجاوز تحديين من بين التحديات أعلاه التي تواجهها. قامت لجنة التنسيق الوطني لمكافحة غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب بوضع صيغتين وسلم قياس للمخاطر المرتبطة **بجمع التبرعات وتخزينها ونقلها واستخدام الأموال** وفي نفس الوقت تقدير كل من الفرضية والنتائج/الأضرار. وبحكم أن البلد لا يملك معلومات كافية أو أدلة عن حالات تمويل الارهاب داخليا لقياس فرضيات المخاطر إلا أنها تمتلك معلومات وافرة على المستوى الدولي، **قام مكتب التنسيق الوطني بوضع مفهوم "الفرضيات العامة" الذي يجمع بين "الدرجة الثانوي لقياس الحوادث الداخلية مع قياس الحوادث الدولية"**. يشكل ادماج قياس الحوادث الدولية كرقابة على النقائص المحتملة لنظام ترقيمي مبني على التجارب السابقة للحوادث المحلية—الترقيم الخاطئ لفرضيات المخاطر التي قد تكون قائمة لكن السلطات المحلية لم تتفطن لها، أو الاستخفاف بمخاطر طارئة.

كما يمكن اعتبار اضرار/نتائج الارهاب ومخاطر تمويل الارهاب هي دائما كبيرة (جرحى وقتلى وأضرار كبيرة في البنية التحتية) وتشكل تحديا للبناء والعمل في ظل وجود مخاطر متنوعة. **قام مكتب التنسيق الوطني بوضع مفهوم "الضرر الهامشي" (ضرر ما دون الضرر المادي الاساسي)**. كما أظهرت الهجمات الارهابية الأخيرة، فإن حجم التمويلات التي جمعت لا يعكس مباشرة حجم الاضرار الحاصلة وأن ترقيم الضرر الهامشي لا يشمل الترقيم الثانوي المرتبط بحجم الاموال التي يمكن جمعها حسب كل طريقة، لكنه يعتمد على إطار مجموعة العمل المالي لضرر الجريمة والارهاب الذي يقدر الاضرار الاجتماعية والبيئية والمالية أو الاقتصادية والمؤسساتية والتنموية.

### 3.3 التقييم

**39. تولي المناهج الجيدة الحالية الاهمية القصوى لاستخدام الاحكام النوعية ومصادر المخابرات للوصول إلى استنتاجات حول المستويات النسبية لمخاطر تمويل الارهاب في بلد ما**. من المتعارف عليه أن مستويات مخاطر تمويل الارهاب في بلد ما تحظى بأهمية بالغة لتحديد وضع جهود ذات أولوية لتخفيفها. . وفي الدول التي تواجه مخاطر عالية من مناطق أو قطاعات مختلفة قد يصبح ضروريا التعرف على مخاطر تمويل الارهاب على مستوى المناطقي أو القطاعي. وأظهرت تجارب الدول أيضا فوائد الاستنتاجات التي توصل لها مختلف الجهات الحكومية وغير

الحكومية لتجنب الاحكام المتحيزة والتفكير الجماعي . الاقرار بعدم دقة، أو فجوات في المعلومات المتاحة ( إذا أمكن ذلك. يظهر النص بالنموذج أدناه منهج ماليزيا لتقييم وتبني مخاطر تمويل الارهاب بصفة عامة في تقييمها الوطني للمخاطر لسنة 2017م.

**النموذج 3.7 ماليزيا—التقييم الوطني للمخاطر لسنة 2017م، مخاطر تمويل الارهاب**

عند اختتام التقرير الماليزي الثالث للتقييم الوطني للمخاطر لسنة 2017م، وتمت الموافقة عليه في تموز/يوليو 2018م، من قبل لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة غسيل الأموال. استعان التقييم بمدخلات كمية ونوعية وخلال مرحلة التقدير، تفاعل الخبراء من خلال مناقشات جماعية للتوصل إلى استنتاجات مشتركة حول التقديرات الأولية للمخاطر المستمدة أساسا من معطيات كمية (بما في ذلك عدد قضايا تمويل الارهاب). يتكون أعضاء فريق الخبراء من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مختصين على رأس العمل ومتقاعدين في جهات إنفاذ القانون ومسؤولين حكوميين، مشرفين، مشرعين، أكاديميين، ممثلي منظمات غير هادفة للربح ، وصحافيين. كما تم تعديل المخاطر من قبل مجموعة العمل التابعة للجنة الوطنية لتنسيق مكافحة غسيل الاموال. ساهم جميع الأعضاء في مناقشات مفصلة حول التقديرات الأولية للمخاطر ومقارنتها بنتائج تم التوصل إليها بعد التقييم النوعي عقب التقدير النهائي لخطر كل جريمة ارتكبت.

بعدها، تم عرض التقدير النهائي للمخاطر على لجنة مكافحة غسيل الأموال من أجل اجراء مداولات وتقييمات قبل الموافقة عليه. عموما، توصل التقييم إلى أن نسبة المخاطر التقليدية ارتفعت من متوسط إلى ما فوق المتوسط منذ 2013م، وذلك بسبب ارتفاع تهديدات داعش والمقاتلون الارهابيون الاجانب في ماليزيا ومنطقة اسيان. كما تم احتواء أغلب تلك التهديدات من قبل السلطات المختصة التي أظهرت كفاءة عالية في كشف ومكافحة تمويل الارهاب على المستوى المحلي.

## 4. تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود وخطرها على قطاعات معينة

**40 -يتطلب تقييم مخاطر تمويل الإرهاب الأخذ في الاعتبار المخاطر العامة بجانب المخاطر التي تهدد قطاعات معينة**. تعتمد مدى حاجة الدول لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب على قطاعات بعينها الي حد ما على الأهمية المادية، الوعي بتمويل الإرهاب، والتواصل الجغرافي مع قطاعات بعينها. الفقرات التالية تعرض بعض مصادر المعلومات العامة ذات الصلة عند تقييم المخاطر العابرة للحدود وخطرها على قطاعات معينة ، داخل القطاع البنكي، وأنظمة تحويل قيمة المال "التحويلات النقدية" ومخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية. تم اختيار هذه النماذج بسبب انتشارها بين أنماط تمويل الإرهاب على مستوى عالمي؛ غير أن نسبة نسبة التركيز على مجال معين تختلف باختلاف الدول.

### 4.1 مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود

#### *4.1.1 مصادر المعلومات ذات صلة*

41. **إن تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابر للحدود عادة ما يندمج من خلال تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، بدلاً من كونه تجربة قائمة بذاتها. قد تتعلق مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود بالنقل المادي للأموال أو الأصول الأخرى داخل أو خارج الدولة لدعم الأنشطة الإرهابية ( على سبيل المثال: التهريب عبر الحدود)، نقل الأموال والسلع داخل أو خارج الحدود عن طريق القطاع المالي أو التجاري؛ أو توفير الدعم المادي الخارجي (التجنيد والتدريب والتسهيلات)**. عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود تراجع الدول عادة: معلومات عن سوابق لتمويل الإرهاب أو معلومات استخباراتية، تجارب سلطة الجمارك/سلطة مراقبة الحدود والمصادرة، تحليل للإفصاح/الإقرار عند عبور

الحدود، أو التحويلات النقدية العابرة للحدود إن وجدت) ومعلومامت عن التعاون الدولي ذات الصلة بتمويل الإرهاب. وتشمل مصادر معلومات ذات الصلة: بيانات عن الوارد والصادر من النقد والسلع والأفراد؛ المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بشبكات التهريب وقدرات ضبط الحدود.

يشرح النموذج 4.1 احتمالية استخدام الاستخبارات المالية لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود حسب تجارب الدول، كما يشرح النموذج 4.2 أدناه تجربة أستراليا في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود.

**النموذج 4.1 امكانية استخدام الاستخبارات المالية لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود**

**تقارير المعاملات المالية أو النقل عبر الحدود:** تتطلب معايير مجموعة العمل المالي أن تطبق جميع الدول نظام إفصاح أو إقرار بنقل العملات والصكوك القابلة للتداول عبر الحدود بحد أقصاه 15000 دولار أمريكي / يورو (توصية مجموعة العمل المالي رقم 32). برغم أن انخفاض حجم الأموال التي يستخدمها الإرهابيون في كثير من الأحيان يمثل تحديا للكشف عنها وفق نظام الحد الاقصى، فقد وجدت الدول حتى الآن أن المعلومات حول حركة النقد الداخلة والخارجة توفر معلومات مفيدة عن مواطن الضعف المحتملة لتمويل الإرهاب على الحدود.

**تقارير المعاملات المشبوهة:** تشترط معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ضرورة مطالبة جميع المؤسسات المالية و المهن والأعمال غير المالية المحددة بإخطار وحدة التحريات المالية إذا اشتهت أو كانت لديها أسباب معقولة للشك في أن الأموال هي حصيلة نشاط اجرامي أو مرتبط بتمويل الإرهاب (التوصية رقم 20 من توصيات مجموعة العمل المالي). قد تختلف اهمية تقارير المعاملات المشبوهة لأغراض التحليل الاستراتيجي بين البلدان حسب جودة وحجم تقارير المعاملات المشبوهة المودعة. ومع ذلك، عند تقييم المخاطر العابرة للحدود، استفادت الدول حتى الآن من تحليل تقارير المعاملات المشبوهة العابرة للحدود (مثل أموال تمويل الإرهاب المشبوهة المرتبطة بالتحويلات الواردة / الصادرة من بلد ثالث).

**التحويلات اللاسلكية الخارجية:** برغم أنه ليس مطلوبًا وفقًا لمعايير مجموعة العمل المالية، فإن عمليات الجمع والتحليل الاستراتيجي للتحويلات البرقية عبر الحدود يمكن أن تكون مصدرًا مفيدًا للمعلومات عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. على وجه الخصوص، وجدت البلدان أن تحليل التحويلات البرقية عبر الحدود على مستوى البلد والقطاع والقناة قد يوفر نظرة ثاقبة حول الوجهة الشائة أو دول العبور ، وكذلك التغييرات طويلة المدى في أنماط تدفق الأموال. يمكن أيضًا مطابقة المعلومات المتعلقة بالتحويلات البرقية عبر الحدود بمعلومات مالية أخرى (مثل تقارير المعاملات المشبوهة أو الافصاحات لعبور النقد عبر الحدود والصكوك القابلة للتداول لحاملها) لتحديد أنماط وشبكات تمويل الإرهاب الأوسع نطاقًا.

**النموذج 4.2 مخاطر تمويل الإرهاب عبر الحدود: الدروس المستفادة من منظور أسترالي**

في عام 2016م، شارك المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية ومركز تحليل المعاملات المالية في إندونيسيا في تقييم لمخاطر تمويل الإرهاب الإقليمي، وفي عام 2017م، قاد المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية دراسة إقليمية حول حركة تمويل الإرهاب عبر الحدود للنقد وتهريب النقد. استندت هذه الدراسات إلى مجموعة واسعة من المعلومات الكمية والنوعية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) التحقيقات في مجال مكافحة وتمويل الإرهاب، الأمن القومي، الجمارك، وإنفاذ القانون، ومعلومات الاستخبارات المالية، معلومات عن معلومات التعاون الدولي، تقييم المخاطر المحلية، تقارير التقييم المتبادل و معلومات عن إشراك القطاع الصناعي.

**التحديات** -بسبب الطبيعة غير الرسمية لبعض أنشطة تمويل الإرهاب عبر الحدود (على سبيل المثال تهريب الأموال، الحوالة، وما إلى ذلك)،

فإن نقص البيانات تمثل عقبة. في هذه الحالات، أثبتت التفاصيل المستقاة من التحقيقات وملفات المخابرات أنها مفيدة للغاية. عند تقييم مخاطر حركة النقد عبر الحدود المتعلقة بتمويل الإرهاب، وجدت أستراليا أن الإبلاغ عن الحركة عبر الحدود لم يكن مفيدًا، فهو لم يستوعب المخاطر الرئيسية، أي التمويل الذاتي والتمويل المنخفض القيمة

**أفكار مبتكرة للتجميع والتحليل** -لمواجهة بعض هذه التحديات، قامالمركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية بعدد من أنشطة التجميع والتحليل المبتكرة بما في ذلك :

تمارين لمطابقة البيانات واسعة النطاق بما فيها:

**(أ) مطابقة قوائم الأشخاص المقبوض عليهم والمشتبه بهم في المعاملات المالية**. سلطت هذه النتائج الضوء على المشتبه بهم لدي السلطات المبلغة، واستطاعت تحديد القطاعات المالية والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم التي قد يستخدمها المشتبه بهم؛

**(ب)مطابقة بيانات الهجرة مع تقارير الحد الأدنى للنقد (المعاملات النقدية بقيمة 10،000 دولار أسترالي أو أكثر) وتقارير حركة النقد عبر الحدود**. هذا يحدد الأفراد الذين دخلوا أستراليا وقدموا وديعة نقدية كبيرة، لكنهم فشلوا في تقديم ايصال نقل النقد عبر الحدود مع السلطات الحدودية؛

**(ج) مطابقة حركة النقد عبر الحدود بالعملاء ذوي التقارير المشبوهة.**

يحدد هذا الكيانات التي أعلنت عن أموالها عند دخولها إلى أستراليا، وسبق تسجيلها ككيانات مشبوهة النشاط أو لمعاملاتها المالية.

تعزيز صلاحيات الوكالة الشريكة في التحقيق السري لجمع المعلومات بشكل استباقي، والاستفادة من سلطات الجمارك والحدود للقيام بعمليات لكشف الحركة النقدية غير المعلنة عبر الحدود.

تحديد تحقيقات الوكالة الشريكة وتقارير الاستخبارات.[34] صمم المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية تطبيقًا لتسجيل مجموعة واسعة من التفاصيل ذات الصلة بأخطار تمويل الارهاب وأوجه ضعفها.

تحديد التقارير الاستخباراتية للمركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية:[35] صمم المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية تطبيقًا تحديديا لتسجيل مجموعة واسعة من التفاصيل ذات الصلة بمخاطر ونقاط الضعف في تمويل الارهاب .

إنشاء جدول ديناميكي لقياس الخطر مما مكن المختصين بتحديد مقياس تصنيف المخاطر حتى عند استخدام البيانات النوعية الاولية. وجدالمركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية ان هذا النوع من نظام التصنيف مقبول من المهتمين بالأمر وأزال الغموض في عملية التصنيف.

### *4.1.2 التعامل مع النظراء الأجانب*

**42. تُظهر التجربة على وجه الخصوص أن المشاركة المستمرة مع النظراء الأجانب لها أهمية خاصة في كل من اكتشاف وتقييم مخاطر تمويل الارهاب عبر الحدود.** في حالة وجود خطر إرهابي مشترك أو خطر تمويل ارهابي (مثل مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالتهريب عبر الحدود قد يكون من المفيد إجراء تقييم مشترك للمخاطر وتبرز التجربة أيضًا فوائد إنشاء قنوات اتصال منتظمة وتبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات بين المختصين وانتداب الموظفين. النص أدناه يوضح مبادرة مشتركة بين الفلبين وماليزيا وإندونيسيا وأستراليا لشرح تدفق الأموال عبر الحدود، والمقاتلين والدعم المادي لمجموعة دولة لاناو الإسلامية (ماوت) والمجموعات المرتبطة بها، والتحليل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ووحدة الاستخبارات المالية.

[34] هذا التطبيق يسمح قياس كمية من البيانات الكمية.
[35] هذا التطبيق يسمح قياس كمية من البيانات النوعية.

**نموذج توضيحي 4.3 الفلبين وماليزيا و إندونيسيا وأستراليا: برنامج تبادل المحللين لسنة 2018م.**

برنامج تبادل المحللين لسنة 2018م، هو عبارة عن مشروع متعدد الأطراف يضم محللي الاستخبارات المالية من مركز تحليل المعاملات الأسترالية، المركز الاندونيسي لتحليل المعاملات المالية، ومركز مكافحة غسل الأموال، وبنك نيغارا ماليزيا. كان الهدف من البرنامج هو تحييد وفهم تدفق الأموال والمقاتلين والدعم المادي لمجموعة دولة لاناو الإسلامية (ماوت) والمجموعات المرتبطة بها في الفلبين قبل وأثناء حصار ماراوي سنة 2017م. تمكن المشاركون في برنامج تبادل المحللين من تحديد شبكات نقل الأموال ومصادر التمويل المحتملة والشبكات المستخدمة والممولين والمسهلين غير المعروفين سابقاً الذين يستخدمون لتمويل الجماعات الإرهابية في جنوب الفلبين. تم توزيع النتائج على الشرطة الإقليمية وأمن الحدود لدعم التحقيقات الجارية. كما أطلع المشاركون في برنامج تبادل المحللين أثناء كل مرحلة من مراحل العملية وكذلك الشرطة المحلية وأمن الحدود والوكالات الشريكة الأخرى لأغراض التحقق من صحة نتائج برنامج تبادل المحللين. خلال الاجتماعات، تبادل المشاركون المعلومات حول: تقارير الاستخبارات المالية، تقارير موجزة تم إنجازها بواسطة وحدات المعلومات المالية، تقارير المعاملات المختلفة، إضافة إلى معلومات مختلفة من السلطات المحلية مثل سجلات السفر/الهجرة، سجلات تسجيل الشركات، السجلات الجمركية والشرطة والمخابرات العسكرية، معلومات مالية مقدمة من مؤسسات القطاع الخاص (بما في ذلك معلومات تم الإبلاغ عنها سابقا من خلال أنظمة الإبلاغ عن المعاملات المالية).

**نموذج 4.4. تقييم مخاطر تمويل الإرهاب في إيطاليا -مساهمات من التحليل المشترك لحالات تمويل الإرهاب ضمن منهاج الاتحاد الأوروبي لوحدات الاستخبارات المالية**

في إطار منهج الاتحاد المالي الأوروبي قامت وحدة الاستخبارات المالية الإيطالية في عام 2017م بإنشاء وتنسيق تحليل مشترك لحالات تمويل الإرهاب الممتدة في عدة دول. يهدف هذا الاجراء إلى متابعة حالات تمويل الإرهاب المعقدة التي لا يمكن لوحدة الاستخبارات المالية الفردية اكتشافها بسهولة بمعزل عن غيرها. من خلال هذا الاجراء، تم تطوير طريقة جديدة للتحليل المشترك عززت التعاون المشترك في القضايا من قبل فرق من محللي وحدة المعلومات المالية المعنيين (كمثال وحدات الاستخبارات المالية في هولندا (رئيس مشارك، وكذلك وحدة المعلومات المالية في إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا وتم الانتهاء من المشروعات بنجاح في نوفمبر 2018 وتم اعتمادها لاحقًا من قبل وحدة الاتحاد الأوروبي لوحدات الاستخبارات المالية. بصرف النظر عن النتائج المادية المتعلقة بالحالات المحددة التي حللتها الفرق، قدمت هذه المشروعات المعرفة والخبرة التي أثبتت أنها مفيدة لتقييم المخاطر الوطنية الإيطالية:

- من ناحية، قدمت المشاريع تأكيدًا للتقنيات والمخططات التشغيلية التي تعرض بانتظام في تقارير المعاملات المشبوهة (مثل تحليل الشبكات والتعرف على الأنماط)؛
- من ناحية أخرى، ركزت تجربة تبادل التحليل المالي مع وحدات الاستخبارات المالية في البلدان المجاورة بشكل طبيعي على الجهود التشغيلية عبر الحدود، وبالتالي تحسين خبرة المحللين في تقييم مخاطر تمويل الإرهابيين من حيث المنظور الأساسي.

**4.2 مخاطر تمويل الإرهاب الخاصة بقطاعات معينة:**

43. عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه قطاعًا معينًا، تظهر التجربة اهمية المشرفين بالقطاع وكذلك القطاع نفسه كأصحاب مصلحة اساسيين.

### *4.2.1 القطاع المصرفي:*

**44. كما هو ملاحظ في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لعام 2015 بشأن المخاطر الناشئة لتمويل الإرهاب[36]، فإن القطاع المصرفي يمثل وسيلة جذابة للمنظمات الإرهابية التي تسعى إلى تحريك الأموال على الصعيد العالمي بسبب السرعة والسهولة التي يمكن بها نقل الأموال على الصعيد الدولي.** إن القيمة المنخفضة للأموال التي غالباً ما تستخدم من قبل الممولين الإرهابيين، وحجم التدفقات المالية ونطاقها يتيحان للمنظمات الإرهابية وممولها فرصة الاندماج مع النشاط المالي العادي. والأهم من ذلك أنه بالنسبة للعديد من السلطات ، يخضع القطاع المصرفي لمتطلبات قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[37] (بالنسبة إلى المؤسسات المالية الأخرى). عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه القطاع البنكي، فإن السلطات ستقوم عادة بجمع المعلومات حيال: أنواع المؤسسات المصرفية وخطوط الأعمال والخدمات المقدمة، أنواع العملاء الذي يقوم البنك بخدمتهم، طبيعة تهديدات تمويل الإرهاب على القطاع، وكذلك الامتثال والوعي بمكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب في القطاع. يوضع النص أدناه أمثلة أكثر تفصيلاً بشأن معلومات ذات صلة تستخدمها السلطات المختصة عادة بناءً على تجربة الدولة.

**النموذج 4.5 ما يجب توقعه عند تقييم مخاطر تمويل الارهاب في القطاع المصرفي على أساس تجربة الدولة**

- **خطر تمويل الإرهاب على القطاع:** معلومات حول كيفية وصول المنظمات الإرهابية أو الأفراد الإرهابيين إلى النظام المصرفي في بعض المناطق أو إساءة استخدامهم؛ ومعلومات المصادر المفتوحة فيما يتعلق بالروابط بين المؤسسات المصرفية المحلية والشخصية الاعتبارية أو الطبيعية الأجنبية (بما في ذلك مؤسسة مالية) مرتبطة بتمويل الإرهاب[38]

- **أنواع المؤسسات المصرفية والأعمال أو المنتجات / الخدمات المقدمة:** يتم تقديم معلومات عن مدى أهمية القطاع، بما في ذلك أنواع الخدمات (خدمات التجزئة، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للشركات / التجارية، أو المراسلات البنكية)، وحجم وموقع الفروع. هناك عوامل معينة قد تجعل خدمات معينة عرضة لتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، حددت تقارير تمويل الإرهاب السابقة لمجموعة العمل المالي استخدام البطاقات المدفوعة مسبقًا لأغراض تمويل الإرهاب[39]. وبالمثل، فإن الخدمات المصرفية للأفراد التي تسمح بتحويلات الأموال من شخص إلى شخص يمكن أن تكون عرضة لسوء الاستخدام من قبل مؤيدي الإرهاب الذين يسعون إلى نقل الأموال بسرعة إلى الخارج، في حين أن البنوك التي تقدم خدمات المراسلة (خاصة الحسابات المتداخلة) قد تفتقر إلى المعلومات الكاملة عن المرسل الفعلي والمستفيد من تحويلات الأموال عبر الحدود.

[36] https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Emerging-Terrorist-Financing-Risks.pdf

[37] يقدم دليل فاتف لسنة 2014 للتقييم القائم على المخاطر حول القطاع المصرفي معلومات إضافية متعلقة بتقييم واحتواء المخاطر في القطاع: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Risk-Based-Approach-Banking-Sector.pdf

[38] وجدت بعض الولايات أن الداعمين المرتبطين ببعض المنظمات الإرهابية يستخدمون النظام المصرفي بشكل أكثر تواترا لتحويل الأموال من المنظمات الإرهابية الأخرى.

[39] راجع تقرير فاتف لسنة 2015 حول مخاطر تمويل الإرهاب.

- **عملاء البنوك:** يجب أن تنظر السلطات أيضًا فيما إذا كانت هناك أنواع معينة من العملاء من الشركات أو الأفراد ممن قد يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بتمويل الإرهاب. يشمل ذلك العملاء من الشركات التي تم تحديدها من خلال استخدام المعلومات السياقية، وكذلك العملاء الأفراد الذين يتم التعرف عليهم، من خلال استخدام المعلومات السياقية، التي ترجح ارتباطهم بالإرهاب أو تمويل الارهاب.

- **مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب داخل القطاع:** في حين أن أي قصور في الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب يمكن أن يشكل خطورة قد تكون نقاط الضعف في المجالات التالية مرتبطة بشكل أوثق باحتمالية تمويل الإرهاب للبنوك: متطلبات تقديم تقرير المعاملات المشبوهة بتمويل الإرهاب (لا يوجد شرط أو عدد قليل من الشروط) (1) صعوبة مشاركة المعلومات مع القطاع الخاص؛ (2) وضعف تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة أو العناية الواجبة بالعملاء أو الضوابط الداخلية (خاصة للعملاء في المناطق ذات الخطورة العالية أو طبيعة العمل).

#### *4.2.2 خدمات تحويل الأموال أو القيمة/ قطاع التحويلات:*

45. **كما لوحظ في تقرير أنماط تمويل الإرهاب الصادر من مجموعة العمل المالي في عام 2008م ، وتقرير مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة لعام 2015م، فقد تم استغلال قطاع خدمات تحويل الأموال لنقل الأموال غير المشروعة وهو عرضة للتمويل الإرهابي**. في المناطق المتأثرة بالنزاعات والتي يكون الوصول إلى الخدمات المصرفية فيها محدودًا وتعمل بها المنظمات الإرهابية، قد يكون مقدمو التحويلات، المؤسسة المالية الرئيسية التي من خلالها يمكن للمستهلكين المشاركة في أنشطة تحويل الأموال عبر الحدود. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المكثفة للنقد والطبيعة غير الرسمية لبعض خدمات التحويلات يمكن أن تعرض هذه الكيانات لمخاطر تمويل الإرهاب.

46. **عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب في قطاع خدمات تحويل الأموال / الحوالة، ستقوم السلطات عادة بطلب معلومات عن طبيعة القطاع والخدمات المقدمة ( على سبيل المثال: مدى انتشار الخدمات التي تفضل عدم كشف الهوية)، نطاق القطاعات غير المشرّعة، طبيعة التهديد الذي يشكله تمويل الإرهاب، والامتثال والوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع. وأشارت التجارب إلى أن التعامل** مع مجتمعات الشتات أمراً حيوياً من أجل تحديد كيفية قيام هذه المجتمعات بتحويل الأموال من داخل/ خارج نطاق الاختصاص، وبشكل خاص بالنسبة للسكان المحليين أو الأجانب الذين قد يكونوا أكثر تعاطفا مع المنظمات والجهات الفاعلة الإرهابية الأجنبية. استنادًا إلى الخبرة لدى الدولة ، يقدم النموذج أدناه أمثلة على المعلومات ذات الصلة التي قد تضعها البلدان في الاعتبار عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب داخل القطاع المصرفي.

**نموذج 4.6 : اعتبارات محتملة عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب في مجال خدمات تحويل الأموال / التحويلات بناءً على الخبرة لدى الدول.**

- **خطر تمويل الإرهاب على القطاع:** هل هناك سكان محليون في الشتات قد يتعاطفون مع العناصر الإرهابية الإقليمية أو الدولية؟ كيف تقوم هذه المجتمعات بتحويل الأموال إلى الخارج؟ كيف تمكنت المنظمات الإرهابية أو الإرهابيون من الوصول أو إساءة استخدام خدمات التحويلات المالية / الحوالة محلياً و / أو في نماذج مشتركة دولية؟

**-أنواع خدمات تحويل الأموال وطبيعة الأعمال أو المنتجات / الخدمات المقدمة:** حجم ونطاق قطاع خدمات تحويل الأموال أو القيمة (على سبيل المثال، المحولون الصغار الذين يتعاملون مباشرة مع عملائهم أو مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة على نطاق واسع الذين يعملون من خلال البنوك القائمة؟ الخدمات التي تفضل عدم ذكر اسم المرسل أو المستقبل بما في ذلك التفاعلات غير المباشرة و / أو تسهيل عمليات التحويل السريع عبر الحدود؟ هل يوجد عدد كبير من مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة غير المرخصة داخلياً؟

**-عملاء خدمات تحويل الأموال / التحويلات المالية:**[40] الخصائص التالية تشير إلى وجود نقاط ضعف أكبر لتمويل الارهاب: المعاملات التي تشير إلى أن العميل يدير أعمالًا قائمة على النقد ويبدو أنها شركة واجهة أو تتداخل فيها العائدات غير المشروعة والمشروعة؛ يعرف العميل القليل أو يحجم عن الكشف عن تفاصيل المستفيد (عنوان / معلومات الاتصال، وما إلى ذلك)؛ يقوم العميل بمعاملات ليس لها علاقات واضحة بدولة الوجهة وبدون أي تفسيرات معقولة.

**-الوكلاء:** ما نسبة المحولين في المنطقة الذين يعتمدون على الوكلاء او طرف ثالث لخدمة العملاء؟ في حالة استخدام الوكلاء، ما نوع العلاقة التي تربطهم بالتحويلات؟ هل يخضع الوكلاء للتنظيم والإشراف، وما هي الفحوصات المناسبة والملائمة التي يخضعون لها؟

**- الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب:** الضعف في المجالات التالية يرتبط بشكل أوثق بنقاط الضعف في تمويل الإرهاب من قبل اصحاب خدمات التحويلات النقدية: متطلبات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لتمويل الإرهاب(لا يوجد شرط ايداع أو حد ادني للإيداع) ، عدم امكانية مشاركة المعلومات مع القطاع الخاص ؛ وضعف تنفيذ (1) العقوبات المالية المستهدفة أو (2) العنافة الواجبة بالعملاء أو الضوابط الداخلية (خاصة للعملاء في المناطق ذات الخطورة العالية أو ضعيفة الرقابة أو التنفيذ) بالإضافة إلى إذا كان اصحاب خدمات تحويل الأموال لا يخضعون للترخيص أو التسجيل، مما يشكل نقطة ضعف مهمة.

## التحويلات المالية غير المنظمة و الحوالة [41]

**47. في حين أن محدودية الخدمات المصرفية في بعض المناطق قد يدفع العملاء الشرعيين إلى استخدام خدمات نقل الأموال غير الخاضعة للرقابة، هناك أمثلة متعددة للإرهابيين وممولهم الذين يستخدمون الحوالة أو الخدمات المشابهة لتحويل الأموال**[42].بالإضافة إلى تقييم قطاع خدمات تحويل الأموال/ الحوالة الخاضع للتنظيم، ينبغي على السلطات أيضًا محاولة تقييم نطاق النشاط الذي يقوم به اصحاب خدمات تحويل الأموال أو الخدمات غير المرخصة. عند تقييم هذه المخاطر، يجب على السلطات مراعاة ما يلي: الإجراءات المتخذة لتحديد مقدمي خدمات نقل الأموال أو خدمات تحويل القيمة غير الخاضعة للوائح ومعاقبتهم، ومدي التزام البلد بالتوصية (14) لمجموعة العمل المالي. **الجدير بالذكر أن تحديد الجهات غير الخاضعة للتنظيم سيتضمن التعامل مع خدمات تحويل الأموال أو القيمة المنظمة.** مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة تشمل: بيانات التحويلات الثنائية؛ و التحقيقات في دور التحويلات غير الرسمية في تمويل الإرهاب و تقارير المعاملات المشبوهة في تمويل الإرهاب.

[40] على الدول مراجعة ما إذا كانت أطرافا من قطاع التحويلات المالية توفر غطاء أو تمويلا أو دعماً لأنشطة إرهابية أو لمنظمات مدرجة بأنها إرهابية تعمل ضمنها.
[41] راجع دليل فاتف القائم على تقييم المخاطر: تحويل الأموال والأصول (2016).
[42] فاتف، دور الحوالة وخدمات شبيهة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2013) صفحة 41.

48. **قد تحتاج الدول إلى تطوير تنسيق أفضل فيما بين المشرعين وقوات انفاذ القانون للتعرف وقائيا وكشف من يخالفون القانون أثناء عملهم داخل المؤسسات القانونية.** فقدان الوضوح فيما يخص تحديد الجهة المسؤولة عن التعامل مع مؤسسات عاملة في قطاع التحويلات غير مرخص لها أو غير قانونية يعتبر نقطة ضعف أساسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### 4.3 مخاطر أخري لتمويل الإرهاب

#### *4.3.1 استغلال الموارد الطبيعية والبيئية*

**49. اعتمدت المنظمات الإرهابية مثل داعش وحركة الشباب والقاعدة على الموارد الطبيعية في منطقة سيطرتها (النفط، الذهب، الفحم، التلك/ الطلق ، اللازورد، إلخ) كمصدر للدخل.**

تكون مصادر الإمداد في مناطق التمويل والعبور والاستخدام النهائي عرضة للاستغلال. إن الدول الغنية بالمصادر الطبيعية والبيئية وخاصة التي تنشط فيها منظمات إرهابية ستحتاج للنظر مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستغلال مثل تلك المصادر. وعند القيام بذلك التقييم، ستظر الدول عادة ( من بين أمور أخرى) إلى: طريق النقل ومواقع استخراج ، تداول، تسليم وتصدير الموارد الطبيعية، وقوة التشريعات للمتعاملين في المعادن والأحجار الثمينة. استنادًا إلى تجربة البلد، يقدم النموذج أدناه أمثلة على المعلومات ذات الصلة التي قد تضعها البلدان في الاعتبار عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

**النموذج 4.7 اعتبارات محتملة عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية والبيئية**

• **المشاركة في استخراج الموارد الطبيعية**[43]: هل هناك منظمات إرهابية تعمل في أو تسيطر على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية؟ قد يكون من المفيد مقارنة مواقع الاستخراج / التجميع / التعدين الرئيسية مع خرائط توضح مجالات نشاط المنظمات الإرهابية لتحديد نقاط الضعف المحتملة.

• **الابتزاز:** ما هي طرق النقل ومواقع استخراج الموارد الطبيعية وتداولها وتسليمها وتصديرها؟ هل كانت هناك تقارير عن نشاط محتمل لمنظمات إرهابية في المنطقة؟ قد يكون من المفيد التعامل مع القطاع الخاص (شركات التعدين أو النفط، ومقدمي الخدمات اللوجستية والأمن) لفهم ما يؤثر على شبكات النقل الخاصة بهم.

• **الاختلافات في الواردات / الصادرات:**[44] قد تكون البيانات التجارية مفيدة في تحديد الاختلافات في استيراد أو تصدير الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، يمكن أن يمثل انخفاض تصدير الذهب في منطقة والزيادة المفاجئة في تصدير الذهب في سلطة مجاورة مؤشرا على أن الموارد يتم نقلها إلى سلطة مجاورة لتجنب الضوابط المحلية. وبالمثل، مقارنة بيانات الاستيراد والتصدير بين البلدان يمكن أن يبرز التناقض.

[43] وزارات المناجم والتجارة أو البيئة وكذلك قوات الأمن وأجهزة المخابرات والمؤسسات الصناعية والمجتمع المدني قد يكون لديهم بيانات مهمة.

[44] تقيم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انتاج الذهب في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وسلط الضوء على اشراك المعنيين الداخليين ومحللي التجارة قد يقدم مؤشرات على مخاطر تمويل الإرهاب: http://mneguidelines.oecd.org/Assessment-of-the-supply-chains-of-gold-produced-in-Burkina-Faso-Mali-Niger.pdf%20%20

• كشف **بلدان العبور أو الوصول:** إلى أي مدى يتم استيراد الموارد الطبيعية من المناطق ذات المخاطر العالية؟ تعمل بعض المناطق كمراكز عبور خاصة للأحجار الكريمة والمعادن التي يتم جلبها بصحبة المسافرين. ما هي أعداد واردات الموارد الطبيعية غير المعلنة؟ ما هي التدابير الموجودة للكشف عن المعادن الثمينة والأحجار المهربة في المطارات، على سبيل المثال؟ ما هي إجراءات العناية الواجبة المتخذة لتنظيم الاستيراد والتصدير؟

• **حركة الأموال:** هل تستخدم المنظمات الإرهابية المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، أو غيرها من الموارد لتجاوز النظام المصرفي الرسمي؟ هل هناك نقاط ضعف في تنظيم وإشراف المتعاملين في المعادن الثمينة والأحجار؟

## 5. المنظمات الغير هادفة للربح وتقييم مخاطر تمويل الارهاب

50. **إدراكاً للمتطلبات الواردة في التوصية (8) المتعلقة بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه تلك المنظمات التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي، يقدم هذا الفصل بعض الاعتبارات والنهج الجيدة القائمة على تجربة الدولة.** إن الإرشادات العامة الواردة في أجزاء أخرى من هذا التقرير ذات صلة أيضًا بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالمنظمات الغير هادفة للربح. من المسائل ذات الأهمية الخاصة هي القضايا العامة المتعلقة بالتنسيق الوطني وإشراك أصحاب المصلحة (المدرجة في الفصل الأول)، والحاجة إلى الحفاظ على فهم محدّث للمخاطر (تم تناولها في الفصل الخامس من هذا التقرير).

51. **في يونيو 2016م، قامت مجموعة العمل المالي بتنقيح التوصية (8) للتأكد من أن تنفيذها يتماشى مع نهج تقييم المخاطر ولا يؤدي إلى تعطيل أو تثبيط الأنشطة المشروعة غير الربحية**[45]. أوضحت المراجعات أن المنظمات غير الحكومية لا تمثل جميعها نفس المستوى من مخاطر تمويل الإرهاب، وأن بعض هذه المنظمات تمثل مخاطر لا تذكر أو لا تمثل أي مخاطر على الإطلاق. تبين التجربة أن السلطات لا تزال تواجه تحديات في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها المنظمات الغير هادفة للربح بسبب: الطبيعة الكبيرة والمتنوعة في كثير من الأحيان للقطاع؛ عدم تحديد او فهم تلك المنظمات التي لا تدخل في نطاق تعريف مجموعة العمل المالي؛ ومحدودية توافر المعلومات الكمية أو الحالات ذات الصلة.

### 5.1. متطلبات مجموعة العمل المالي بشأن تحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات غير الربحية

52. إن التوصية (8) من توصيات مجموعات العمل المالي تقدم متطلبات بشأن تقيم المخاطر التي يواجها قطاع المنظمات الغير هادفة للربح وتركز بشكل خاص على مخاطر تمويل الإرهاب. **تشترط التوصية (8) على السلطات إجراء مراجعة محلية لقطاع المنظمات الغير هادفة للربح** ، أو أن تكون لديها القدرة على الحصول على معلومات في الوقت المناسب عن أنشطتها وحجمها والميزات الأخرى ذات الصلة، **من أجل تحديد المجموعات الفرعية للمنظمات الغير هادفة للربح التي تدخل في تعريف مجموعة العمل المالي.** عند القيام بذلك، يُطلب من السلطات القضائية استخدام جميع مصادر المعلومات المتاحة لتحديد مواصفات وأنواع المنظمات الغير هادفة للربح التي، بحكم أنشطتها أو خصائصها، معرضة لسوء الاستخدام وتمويل الإرهاب.

تُعرف مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المنظمات الغير هادفة للربح بأنها: "الشخص الاعتباري أو الجسم القانوني أو المنظمة التي تشارك في المقام الأول في جمع أو صرف الأموال لأغراض مثل الأغراض الخيرية أو الدينية أو الثقافية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الأخوية، أو لتنفيذ أنواع أخرى من "الأعمال الجيدة". يستند هذا التعريف الوظيفي إلى **أنشطة وخصائص** المنظمة **التي تعرضها لخطر تمويل الإرهاب**، بدلاً من الحقيقة البسيطة وهي أنها تعمل على أساس غير ربحي.

[45] بنيت هذه التعديلات على تقرير فاتف في حزيران/يونيو 2014 حول مخاطر سوء استعمال الإرهابيين للمنظمات غير الربحية وتقرير فاتف 2015 حول أفضل الممارسات لمكافحة سوء استعمال المنظمات غير الربحية.

**الشكل 5.1. التوصية 8**

*الشكل أدناه يقدم مثالاً على قطاع المنظمات الغير هادفة للربحفي المنطقة*

*حجم المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تنطبق تحت توصية مجموعة العمل المالي ستختلف من دولة لأخرى*

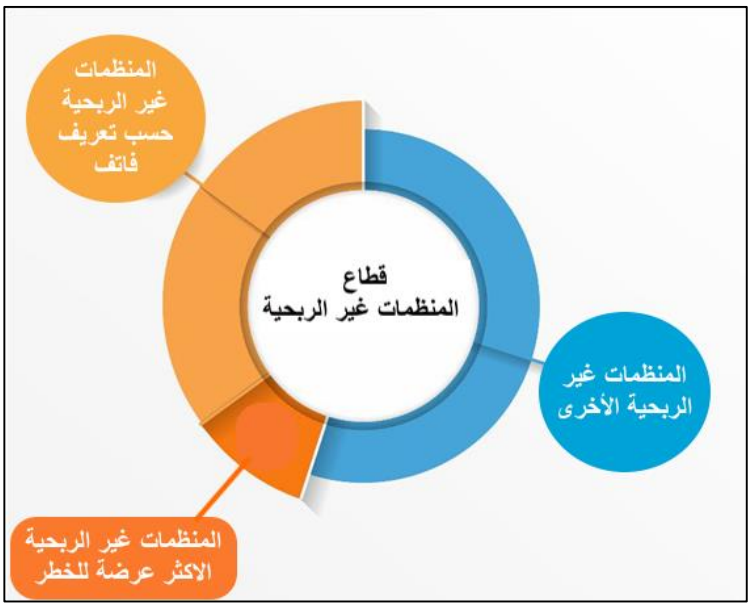


53. **عند تقييم المخاطر، تتطلب التوصية (8) من السلطات تحديد طبيعة التهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية لقطاع المنظمات الغير هادفة للربح التي تعتبر في خطر وكذلك كيفية إساءة استخدام العناصر الإرهابية لتلك المنظمات غير الهادفة للربح. وبالمثل، يجب على السلطات مراجعة مدى كفاءة التدابير، بما في ذلك القوانين واللوائح، التي تتعلق بالمجموعات الفرعية لقطاع المنظمات الغير هادفة للربح والتي قد يتم إساءة استخدامها لتمويل الإرهاب** من أجل أن تكون قادرة على اتخاذ إجراءات متناسبة وفعالة لمعالجة المخاطر المحددة. تسلط معايير مجموعة العمل المالي الضوء على أن المراجعة يجب أن تتجاوز القوانين واللوائح، وأن التدابير الحالية قد تعالج بالفعل المخاطربكفاءة. والتوصية الثامنة تتطلب من السلطات إعادة تقييم دوري لقطاع المنظمات الغير هادفة للربح من خلال مراجعة اي معلومات قد تعرض القطاع لنقاط ضعف جديدة في مجال تمويل الإرهاب.

**5.2 أمثلة للتقديرات و الاساليب الجيدة**

54. رغم أن معايير مجموعة العمل المالية لا تنص على طريقة أو نسق معين لتقييم المخاطر، تقدم الفقرات التالية بعض الأساليب الجيدة بناءً على خبرة السلطة في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات غير الهادفة للربح. يقدم **الملحق "د"** أمثلة لمصادر المعلومات المحتملة لتحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب بين تلك المنظمات التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالية.

### *5.2.1. فهم القطاع*

55. **يعد الفهم الشامل لخصائص وطبيعة وأنشطة القطاع شرطاً أساسياً لفهم مخاطر تمويل الإرهاب المحيطة ببعض المنظمات غير الهادفة للربح.** تعد المراجعة المحلية مكونًا رئيسيًا من عناصر التوصية (8) وهي نقطة انطلاق حاسمة لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب من خلال تحديد أي من المنظمات الغير هادفة للربح التي تدخل ضمن تعريف مجموعة العمل المالي. الأهم من ذلك أن تعريف مجموعة الفاتف للمنظمات غير الحكومية قد لا يكون مرادفًا للتعريفات أو التشريعات الوطنية للمنظمات غير غير الهادفة للربح، حيث أن التعريف فقط للتصنيف (أي يحدد المنظمات غير الحكومية حسب أنشطتها)، وفي العديد البلدان تصنف المنظمات غير الحكومية على شكلها القانوني (على سبيل المثال جمعية او منظمة خيرية وغيرها). بالإضافة إلى أن هناك كيانات تتطابق مع تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات الغير هادفة للربح ولكن لا تتطابق مع التشريعات الداخلية للمنظمات الغير هادفة للربح.

56. يمكن أن تشمل مراجعة القطاع المحلي للسلطة معلومات حول: نوع المنظمة والغرض الذي أنشئت من أجله؛ موقع الأنشطة التي يشاركون فيها، والخدمات المقدمة؛ و أماكن الجهات المانحة؛ قيمة الأصول، وحركة الأموال، ووسائل الدفع، وحجم النقد في القطاع.

57. لتحديد أنواع ومواصفات المنظمات غير الهادفة للربح التي قد تكون عرضة للاستخدام في تمويل الإرهاب، قد تحتاج السلطات أيضًا الاخذ في الاعتبار: الاستخبارات المحلية والأجنبية بشأن إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح والتحقيقات والنشاط المشبوه وأنماط تمويل الإرهاب المحلية أو الدولية المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح ومساهمة ممثلين من المجتمع المدني (بما في ذلك تقييم المخاطر الذاتية للقطاع أو المنظمة). وغالبا ما تتضمن المراجعة دراسة الثغرات القطاعية والتنظيمية[46]. النموذج أدناه يشرح الأساليب التي تتبعها ماليزيا والمملكة المتحدة عند إجراء المراجعات المحلية.

**النموذج 5.1 : ماليزيا – تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية لعام 2017م**

بمعزل عن تقييمها الوطني لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أجرت ماليزيا تقييمًا لمخاطر تمويل الإرهابيين للمنظمات الغير هادفة للربح التي تدخل في نطاق تعريف مجموعة العمل المالي لعام 2017م.

تضمن الجزء الأول **مراجعة محلية شاملة لقطاع المنظمات غير الربحية في ماليزيا**، والذي تضمن دراسة مفصلة شملت عدد الموظفين، وتوزيع الخدمات والمنظمات الغير هادفة للربح ، وقيمة أصول المنظمات غير الربحية، وحركة أموال المنظمات الغير هادفة للربح . تضمنت هذه المراجعة المحلية أيضًا تقييماً شاملاً للنظام القانوني والتنظيمي لإدارة المنظمات الغير هادفة للربح لتحديد تلك التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالية.

[46] قد تشمل نقاط الضعف القطاعية ما يلي: نقاط الضعف في عملية التسجيل (أي أن مؤسسة الشام الخيرية تدخل قطاع المنظمات غير الربحية)، في حين أن نقاط الضعف التنظيمية قد تشمل الضوابط الداخلية الضعيفة، الإدارة المالية والتخطيط (على سبيل المثال، قد يتم تحويل الأموال من المنظمات غير الربحية إلى فرد / جماعة إرهابية).

الجزء الثاني شمل تقييم **مخاطر تمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمنظمات غير الربحية**، والذي يهدف أساسا إلى تحديد المخاطر الملازمة لتمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات الغير هادفة للربح والتي صنفت على أنها عرضة لتمويل الإرهاب وتدابير الرقابة المعمول بها للتخفيف من المخاطر المحددة. ثم خضع تحليل النتائج للمصادقة، وشمل 31 جهة تشريعية ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات الغير هادفة للربح والأكاديميين، لضمان متانة التقييم، قبل عرض النتائج للتداول واعتمادها من قبل لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

**النموذج 5.2: المملكة المتحدة: المراجعة المحلية لقطاع المنظمات الغير هادفة للربح لعام 2017م**

يتضمن استعراض القطاع المحلي في المملكة المتحدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح (2017م) على ثلاثة عناصر أساسية:

4. **تحديد وفحص حجم ونطاق وتكوين قطاع المنظمات الغير** هادفة للربح **بأكمله في المملكة المتحدة**. تم تزويد البيانات المستقاة من التقارير المنشورة حول قطاع المنظمات غير الربحية في المملكة المتحدة بالمعلومات المجمعة من مختلف الإدارات والوكالات الحكومية مسؤولة عن تسجيل وتنظيم المنظمات **الغير** هادفة للربح.

. **تقييم هياكل المنظمات الغير** هادفة للربح **والرقابة:** لفهم الهياكل القانونية ومتطلبات إعداد التقارير للمنظمات داخل قطاع المنظمات الغير هادفة للربح في المملكة المتحدة ، حددت المراجعة المعلومات التي جمعتها كل هيئة / وكالة تنظيمية للمساعدة في تقييم مستويات الشفافية والرقابة.

6-**تحديد فروع المنظمات الغير** هادفة للربح **في المملكة المتحدة، والتي تندرج ضمن تعريف الفاتف ، والتي قد تكون أكثر عرضة لخطر تمويل الإرهاب وبالتالي تخضع للتوصية (8).** أخذ التحليل في الاعتبار نتائج تقرير خطر إساءة استخدام الإرهابيين للمنظمات الغير هادفة للربح " تقرير الأنماط" والتقييم الوطني للمخاطر لعام 2015م في المملكة المتحدة. تم كذلك تقييم اداء العمل الحكومي كجزء من تقييم المخاطر الوطنية الثاني في المملكة المتحدة والذي كان مستمرًا في نفس الوقت. قيمت المراجعة المحلية لعام 2017م حالات دراسية حديثة عن تمويل الإرهاب تشمل منظمات غير هادفة للربح، والأغراض المعلنة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ومناطق النشاط والموقع الجغرافي في المملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير تحليل مسار لتاريخ للحالات.

تمت كذلك مخاطبة المسؤولين والإدارات الحكومية المسؤولة عن تنظيم والإشراف على أنشطة المنظمات الغير هادفة للربح -منفصلة عن تلك المسجلة أو المنظمة من قبل المنظمين الخيريين في المملكة المتحدة -من خلال استقصاء يستفسر عن المنظمات غير الهادفة للربح الواقعة ضمن اختصاصها. قدمت نتائج الدراسة الاستقصائية معلومات حول التحقيقات أو أي دليل أو ادعاءات عن إساءة استخدام المنظمات غير هادفة للربح في تمويل الإرهاب. كما تم إجراء التحقيقات مع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة. كما تم النظر في مراجعة للدراسات المنشورة وغيرها من المواد من قبل كل من قطاع المنظمات الغير هادفة للربح نفسها وتلك المتعلقة بتكوينها.

### *5.2.2 تحديد طبيعة وخطر المنظمات الإرهابية على المنظمات الغير* هادفة للربح *المعرضة للمخاطر*

58. **عند تقييم تهديدات تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات الغير** هادفة للربح **التي تم تحديدها على أنها عرضة لخطر الاستخدام في تمويل الإرهاب، ستنظر السلطات عادة في:** الجو العام لخطر الإرهاب وتمويله؛ انتشار الأنماط المحلية / الدولية المحلية / حالات تمويل الإرهاب من

قبل المنظمات الغير هادفة للربح ؛ معلومات استخبارية حول خطر تمويل الإرهاب على المنظمات غير الربحية، ومصادر معلومات مفتوحة موثوقة بشأن الروابط بين المنظمات الغير هادفة للربح المحلية والأفراد والمنظمات الإرهابية. للاطلاع على الاعتبارات العامة عند تقييم خطر الإرهاب وتمويله، انظر الفصل الثاني أعلاه.

### *5.2.3 مراجعة مدى كفاية التدابير، بما في ذلك القوانين واللوائح*

59. **عند مراجعة مدى كفاية التدابير المتعلقة بالمنظمات الغير** هادفة للربح **التي يتم تقييمها على أنها أكثر عرضة لسوء الاستخدام في تمويل الإرهاب، قد تنظر السلطات أيضًا في:** تدابير الرقابة الذاتية والشفافية (على مستوى القطاع والمستوى التنظيمي)؛ التدابير التنظيمية من قبل الحكومة (بما في ذلك التواصل مع القطاع)؛ والقدرة الوطنية على مكافحة تمويل الإرهاب بشكل أعم. يوضح النموذج التالي النهج الذي اتبعته المملكة المتحدة لهذا الاجراء:

**النموذج 5.3: المملكة المتحدة: مراجعة كفاية التدابير بما في ذلك القوانين واللوائح**

عند مراجعة مدى كفاية التدابير التي تنطبق على المنظمات الغير هادفة للربح والتي تم تحديدها على أنها عرضة لتمويل الإرهاب، نظرت المملكة المتحدة في التشريعات واللوائح ذات الصلة، فضلاً عن تدابير التنظيم الذاتي وكفاءة التواصل والتوجيه ذا الصلة بالقطاع. بعد مراجعة من قبل هيئة العمل الخيري في إنجلترا وويلز في 2015/2014، تم تعديل قانون الجمعيات الخيرية لعام 2011، لتعزيز أو إدخال عدد من الصلاحيات المتاحة للجنة الخيرية في إنجلترا وويلز وتضمنت حكماً يوسع نطاق الاستبعاد التلقائي لبعض الأفراد من تولي منصب اداري في المنظمات الخيرية-ويشمل ذلك الأفراد المدانين بارتكاب جرائم الإرهاب وغسل الأموال، وكذلك الأفراد الخاضعين لعقوبات مالية. كان هذا نتيجة للقصور والثغرات التي تم تحديدها في تشريعات مفوضية إنجلترا الخيرية وتشريع ويلز في ذلك الوقت للتصدي لسوء استخدام القطاع الخيري في إنجلترا وويلز، بما في ذلك الاستخدام لأغراض إرهابية. تنص المادة 16 من قانون الجمعيات الخيرية لعام 2016 على إجراء المراجعة في غضون ثلاث سنوات من قانون الجمعيات الخيرية، الذي يبدأ سريانه في 2016 وأن يتم نشر تقرير المراجعة في غضون أربع سنوات.

تشجع السلطات المختصة الملاحظات حول مدى ملاءمة التوجيه المنشور وأهميتها، وفي عام 2018م أجريت دراسة استقصائية للجمعيات الخيرية التي تعمل على المستوى الدولي (تلك التي تم تحديدها على أنها مجموعة فرعية من المنظمات الغير هادفة للربح ذات المخاطر العالية) للحصول على ملاحظات على اداءها، ليتم إجراء تعديلات على الوسائل والموارد والأدوات المتاحة لأمنائها.

### *5.2.4 إشراك السلطات المختصة ذات الصلة وقطاع المنظمات الغير* هادفة للربح *والمشاركين غير الحكوميين*

60. يمكن أن يشكل التنسيق الوطني تحديات خاصة لإجراء تقييم للمخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح، حيث إن المعلومات ذات الصلة تنتشر غالبًا عبر عدد من الوزارات والوكالات. ستحتاج الوكالات الحكومية التي تشرف على جزء من قطاع المنظمات غير الهادفة للربح (بما في ذلك المنظمون / المشرفون أو الهيئات ذاتية التنظيم) إلى لعب دور مركزي عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، توضح التجربة أن السلطات ستأخذ في الاعتبار أيضًا:

- **السلطات الضريبية** -في العديد من الدول، يتعين على المنظمات غير الهادفة للربح الخاضعة للإعفاءات الضريبية أن تقدم بيانات مالية وبيانات هدف للسلطات الضريبية سنوياً، وقد تتمكن هذه الوكالات من تقديم معلومات سياقية مهمة عن المنظمات الغير هادفة للربح . الأهم من ذلك ان التوصية "8" لا تشترط من السلطات في المنظمات غير الهادفة للربح ان تكون كيانات مقدمة للتقارير.

- **وحدة الاستخبارات المالية** -قد تكون وحدات الاستخبارات المالية قادرة على توفير معلومات مالية قيمة للمساعدة في تحديد مخاطر تمويل الإرهاب التي تتعرض لها المنظمات الغير هادفة للربح ، إما من خلال الوصول إلى تقارير المعاملات المشبوهة، أو التحويلات البرقية و / أو معلومات عن الأنماط والمؤشرات الشائعة لتمويل الإرهاب.

- **أجهزة إنفاذ القانون (بما في ذلك سلطات الجمارك)** -تعد أجهزة إنفاذ القانون مصدرًا مهمًا للمعلومات حول الطبيعة العامة لخطر الإرهاب وتمويله والبيئة الإجرامية التي تواجه المنظمات الغير هادفة للربح التي تم تحديدها باعتبارها عرضة لتمويل الإرهاب.

- **وكالات الاستخبارات -تمثل** السلطات الاستخباراتية أيضًا مصدرًا مهمًا للمعلومات حول خطر الإرهاب وتمويله، بما في ذلك المعلومات الواردة من النظراء الأجانب. لمعرفة أنسب الطرق للتغلب على عقبة مشاركة المعلومات المتعلقة بالسرية، يرجى الرجوع إلى الفصل الأول أعلاه.

61. يوضح المثال الوارد أدناه من أستراليا متى و كيفية حصولها على المعلومات من مجموعة واسعة من وكالات القطاع العام التابعة للكومنولث والقطاعات العامة والخاصة، ووكالات الأمن المالي والجنائي والوطني، وممثلي قطاع المنظمات غير الربحية، عند قيامها بتقييم مخاطر تلك المنظمات في أستراليا لعام 2017.

**النموذج 5.4: نهج تقييم المخاطر الذي تتبعه المنظمة الوطنية غير في أستراليا لعام 2017: جمع البيانات ومشاركة المعنيين**[47]

عند تطوير تقييم المخاطر المنظمات غير الهادفة للربح في أستراليا عام 2017، تم الحصول على المعلومات من مجموعة واسعة من وكالات القطاع العام التابعة للكومنولث والولايات والأقاليم، ووكالات الأمن المالي والجنائي والوطني، وممثلين عن قطاع المنظمات غير .

تم تقسيم عملية جمع المعلومات لتقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح إلى مرحلتين: الأولى شملت تحديد وجمع الوثائق الموجودة وغيرها من البيانات ذات الصلة. وشمل ذلك وثائق عامة، بالإضافة إلى بيانات سرية، واستخبارات مالية وتفاصيل عن التحقيقات الجنائية / الأمنية الوطنية. قاد المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية مجموعة بيانات تابعة لمنظمات غير الهادفة للربح عالية المخاطر (تم تحليلها لاحقًا لتحديد مؤشرات المخاطر الاساسية) تتألف من 28 تقريرًا عن المواد المشبوهة ودراسات حالة وتحقيقات ومقتنيات استخباراتية. خلال هذه المرحلة، قادت هيئة المؤسسات الخيرية غير الهادفة للربح الأسترالية) و (هيئة الضرائب الأسترالية) أيضًا مراجعة للهياكل التنظيمية الحالية لتحديد مواطن الضعف في القطاع في القوانين الحالية ومتطلبات الإبلاغ والحوكمة.

الجزء الثاني إشراك أصحاب المصلحة. تم إرسال طلب رسمي للحصول على المعلومات إلى 23 وكالة بما في ذلك جميع هيئات إنفاذ القانون التابعة للكومنولث والولاية والأقاليم والمنظمات غير. عقدت الهيئة الأسترالية للجمعيات الخيرية وغير والمركز الأسترالي لتحليل تقارير

[47] http://www.austrac.gov.au/sites/default/files/npo-risk-assessment-FINAL-web.pdf

المعاملات المالية اجتماعات مائدة مستديرة مع أعضاء من المنظمات غير الهادفة للربح وممثلي الهيئات العليا لجمع وجهات نظر القطاع فيما يتعلق بطبيعة ومدى خطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب للقطاع. خلال هذه المرحلة، قام المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية والهيئة الأسترالية للجمعيات الخيرية وغير الهادفة للربح أيضًا بتطوير وتوزيع مسح لتصورات مخاطر تمويل الإرهاب. جمع الاستطلاع وجهات نظر من الحكومة والصناعة والهيئات غير الهادفة للربح في المنظمة والخبراء لفهم حجم المخاوف المتعلقة بطبيعة ومدى إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح فيما يتعلق بخطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب والضعف القطاعي والتنظيمي، وتطوير النتائج المفصلية المتعلقة المخاطر الشاملة. تمكن المركز الأسترالي لتحليل تقارير المعاملات المالية من استخدام بعض البيانات الكمية لمطابقة البيانات للمساعدة في تحديد المنظمات غير الهادفة للربح ذات الخطورة العالية (مثل مطابقة قائمة أسماء المنظمات غير الهادفة للربح مع قاعدة بيانات مخابرات الأمن القومي).

لضمان دقة نتائج تقييم المخاطر، تم تطوير التقييم بالتشاور مع أعضاء قطاع المنظمات غيرالهادفة للربح. وشمل ذلك تقديم تقييمات المخاطر النهائية للمراجعة. كما عقدت مشاورات منظمة مع المسؤولين المهمين بالدولة وخبراء تمويل الإرهاب لجمع المعلومات والحصول على مجموعة واسعة من وجهات النظر الاستخباراتية والتشريعية والإشراف وتقييم النتائج والأحكام.

62. **المشاركة المستمرة مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح أمر مهم في نجاح أي جهود لتحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب داخل القطاع، وقد حددها ممثلو المنظمات غير الهادفة للربح باعتبارها عنصرا حاسما بالنسبة لهم.** تعد المشاركة والتواصل مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح أيضًا عنصرًا أساسيًا في توصية مجموعة العمل المالية رقم 8 التي تتطلب من السلطات التواصل مع قطاع المنظمات غير الربحية فيما يتعلق بقضايا تمويل الإرهاب. بالنسبة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح، حيث قد يكون هناك نقص في المشاركة السابقة، ينبغي أن تنظر السلطات في التواصل عبر ممثلين موثوق بهم، ويجب أن تضمن المشاركة مع عينة تمثيلية (مثل فرق العمل المعنية بالدعوة المالية / المنظمات الجامعة والمنظمات غير الربحية للخدمة.) تبرز التجربة أيضًا استخدام الاستبيانات والاستبيانات المفتوحة على الإنترنت كنهج جيد لضمان سماع وجهات نظر أوسع من المنظمات غير الربحية. يصف النموذج أدناه كيف سعت كل من كوسوفو وقيرغيزستان إلى الحصول على وجهات نظر المنظمات غير الهادفة للربح خلال تقييمات مخاطر المنظمات غير الربحية التي أجرتها.

**النموذج 5.5: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الحكومية/المنظمات غير الربحية بكوسوفو لعام 2017**

بالنظر إلى الحساسية من مشاركة المنظمات غير الحكومية/ غير الربحية في عملية جمع المعلومات الحكومية، قرر الفريق العامل أن تشارك منظمة غير حكومية/ غير ربحية أخرى "كوكيل" لإجراء مقابلات وجهاً لوجه مجموعة مختارة من المنظمات غير الحكومية / غير الربحية ومساعدتهم في ملء الاستبيان. قام "الوكيل" بتجميع قائمة تضم 150 منظمة غير حكومية / غير ربحية في كوسوفو ووافق الفريق العامل على هذه القائمة. استندت القائمة المجمعة للمنظمات غير الربحية التي قدمت إلى الفريق العامل كليا إلى القائمة الرسمية الواردة من وزارة الإدارة العامة والقوائم من بلديات كوسوفو لجميع المنظمات غير الحكومية العاملة النشطة في مناطقها. من أجل بناء المرونة (في حالة رفض اي منظمة مختارة المشاركة في العملية)، تم إدراج 21 منظمة أخرى في القائمة. في النهاية، تمكن "الوكيل" من مقابلة ما مجموعه 150 منظمة غير حكومية / غير ربحية، من مجموعة شاملة من أنواع المنظمات. علاوة على ذلك، كانت جمعية كوسوفو الإسلامية مساهماً قوياً في الفريق العامل المعني بتقييم المخاطر.

63. **بالإضافة إلى قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، قد يكون من المفيد أيضًا للسلطات أن تتعامل مع المؤسسات المالية التي قد تكون قادرة على تقديم معلومات قيمة عن أنواع وطبيعة المعاملات المتعلقة بعملاء المنظمات غير الهادفة للربح.** بالإضافة إلى ذلك، من المفيد أن تتعامل السلطات ايضا مع المؤسسات المالية لضمان تقديرها لمخاطر تمويل الإرهاب الفعلية لعملائها من المنظمات غير الهادفة للربح.

**النموذج 5.6: قيرغيزستان -المشاركة مع المنظمات غير الهادفة للربح خلال تقييم مخاطر تمويل الإرهاب**

خلال النصف الأول من عام 2019، تم إدراج المنظمات غير الربحية في قيرغيزستان في مجموعة العمل التي تقودها الحكومة بشأن إجراء تقييم مخاطر قطاع المنظمات غير الربحية. أصدرت وحدة الاستخبارات المالية دعوة عامة لممثلي المجتمع المدني ليصبحوا أعضاء رسميين في مجموعة العمل لتقييم المخاطر، مع تعيين ثلاث منظمات غيرهادفة للربح في المجموعة. عمل ممثلو المنظمات غير الهادفة للربح مع الحكومة لتحديد وتكييف المنهجية التي طورتها شركة استشارية دولية لاستخدامها في قيرغيزستان. تتطلب هذه المنهجية المشاركة الفعالة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح، لزيادة دقة البيانات التي تم جمعها، وزيادة الوعي بالمخاطر المحتملة وتدابير الحماية، وبناء الثقة بين القطاعات وتعزيز المشاركة في التوصيات والنتائج.

## 6. متابعة والحفاظ على تقييم محدث لمخاطر تمويل الإرهاب

**64. يجب أن تضمن السلطات المختصة أن نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب يصادق عليها كبار المسؤولين وأن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لديهم فهم مشترك للنتائج ومقاييس الخطر النسبية (أي "منخفضة" أو "عالية" عبر أنواع مختلفة من مخاطر التمويل الإرهابيين) ، أو مقارنة بالجرائم المحلية الأخرى).** تتطلب معايير مجموعة العمل المالي أن يكون لدى السلطات آلية لضمان أن تكون السلطات المختصة والمؤسسات المالية المعنية والمهن والأعمال غير المالية المحددة وغيرها من القطاعات ذات الصلة على دراية بنتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب الوطني، بالنظر إلى الطبيعة الحساسة للإرهاب والمعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب، تبرز التجربة فوائد نشر نسخة منقحة من التقرير؛ وعقد جلسات إحاطة مغلقة مع المعنيين بالأمر.

**65. ينبغي أن يؤدي تقييم خطر تمويل الإرهاب إلى إجراءات متابعة واضحة وعملية.** قد تشمل إجراءات المتابعة هذه (على سبيل المثال لا الحصر): اجراء التعديلات والسياسات لمعالجة أوجه القصور في تشريعات مكافحة تمويل الإرهاب، وتخصيص الموارد أو التدريب للسلطات المعنية بالأمر، وتطوير اليات تبادل المعلومات حول كيفية مكافحة تمويل الإرهاب؛ تعزيز المشاركة مع القطاعات أو المؤسسات التي تم تحديدها على أنها عرضة لتمويل الإرهاب و / أو تنفيذ آلية أكثر منهجية لجمع والحفاظ على المعلومات المتعلقة بالتمويل الإرهابي أو الإرهاب. تبرز الخبرة المكتسبة حتى الآن أهمية التخصيص والتدوين بوضوح (إن أمكن) للسلطات المسؤولة عن إجراءات المتابعة (بما في ذلك تحديث تقييم المخاطر)، وكذلك تحديد الجداول الزمنية.

**66. تتطلب معايير مجموعة العمل المالي من البلدان الحفاظ على تقييم محدث لمخاطر تمويل الإرهاب.** ان اهم عامل لتحديث أي تقييم للمخاطر هو إجراء مراجعة نقدية للنهج المتبع وتحديد المجالات لتحسين النهج في المرة القادمة (مثل تحديد النقاط المعتمة، والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من المعلومات)، مع إدراك أن بعض المناطق قد تحتاج إلى اتخاذ نهج تدريجي. قد تركز تحديثات المخاطر على تهديدات أو قطاعات محددة، و / أو تطوير مؤشرات الخطر.

**67. في حين يقدم تقييم المخاطر لمحة سريعة لوقت محدد، فإن تقييم خطر تمويل الإرهاب ينبغي أن يكون عملية مستمرة ومتطورة.** ينبغي أن تقوم السلطات المختصة الرئيسية بتحديث تحليلاتها على أساس مستمر، مع مراعاة التهديدات والتطورات الحالية المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب. الأهم من ذلك، يجب على السلطات في أماكن الخطر المنخفض ان تقيّم مخاطر تمويل الإرهاب بشكل منتظم وأن تقوم بتحديث تقييمها بانتظام، وأن تظل متيقظة للتغييرات في ملف تعريف الإرهاب وتمويل الإرهاب. تسلط تجارب الدول الضوء على الاستفادة الخاصة تضمين ثقافة تقييم المخاطر والتهديدات المستمر، وأن تملك آلية تساعدها على جمع المعلومات ذات الصلة بشكل مستمر، وإجراء تقييم يستهدف مخاطر تمويل الإرهاب( على سبيل المثال، التركيز على قطاعات أو تهديدات معينة، تطوير مؤشرات الخطر.. إلخ). النموذج أدناه يشرح الأساليب التي تتبعها المملكة المتحدة وأستراليا في تحديث تقييماتها لمخاطر تمويل الإرهاب.

**النموذج 6.1: تقييم المملكة المتحدة المحدث حول مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب لعام 2018م**

في عام 2018م، حدثت المملكة المتحدة تقييمها الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب لعام 2015م. ركزت المرحلة الأولى من تعريف وتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب لعام 2018، علي على تحديد الأدلة التي ظهرت منذ آخر تقييم وطني للمخاطر في عام 2015. ووجدت السلطات أن عملية جمع البيانات الخاصة بهيئة تقييم الموارد الوطنية تتألف أساسًا من استخراج البيانات من المعلومات أو التقييمات الحالية من العمل السابق والمستمر، بدلاً من جمع البيانات مرة اخري. من خلال هذه العملية حددت السلطات أهمية تضمين ثقافة التقييم المستمر للمخاطر: استفادت كل من الهيئات التنظيمية الوطنية في المملكة المتحدة من مجموعة واسعة من تقييمات المخاطر

والتهديدات المستمرة المستخدمة لتنبيه السلطات التنفيذية والسياسية والموارد. مما يمكن الهيئات التنظيمية الوطنية من ربطها وتحليل النتائج بطريقة شاملة.

**النموذج 6.2: نهج أستراليا المستمر في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب**

ابتعدت أستراليا منذ آخر تقييم للمخاطر الوطنية في عام 2014م، عن النموذج الشامل نحو تقييم قطاعي أو نوعي لمخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
ومنذ عام 2016م، أكمل مركز تقارير وتحليل المعاملات الأسترالية الاتي:

- تقييم مبني على المخاطر لخمس قطاعات ( صندوق التقاعد، التخطيط المالي للأوراق المالية وسوق المشتقات المالية، المنظمات غير الهادفة للربح، وقطاع المراهنات الجارية)
- تقييمان مبنيان على المخاطر للمنتجات الثنائية (بطاقات القيمة المخزنة والشيكات السياحية)
- تقييم مخاطر واحد خاص بقضية محددة (مسارات التحويلات بين أستراليا ودول جزر المحيط الهادئ).

وتتضمن التقييمات الإضافية التي سيتم إصدارها قريبًا: خدمات العملاء المصرفية (الاتحادات الائتمانية وجمعيات البناء) بالإضافة إلى القطاع المصرفي الأوسع.

على الرغم من أن هذا النموذج يتطلب من الدول استثمار مزيد من الوقت والاستثمار أكثر من تقييم المخاطر لمرة واحدة، فقد وجد مركز تقارير وتحليل المعاملات الأسترالي أنه يمكّن من إجراء تحليل أعمق وأكثر تركيزًا على كل قطاع أو منتج أو قضية. كما يسمح بمشاركة أعمق مع قطاعات الصناعة مما يساعد على تكييف التقييم والتأكد من أنه منتج مفيد على المدى الطويل. يؤدي هذا النهج الجديد إلى فوائد إضافية أخرى مثل: زيادة في الوعي بخطر تمويل الإرهاب ومشاركة القطاعات (بما في ذلك تطوير تقارير الممارسات المشبوهة)؛ تحديد المخاطر غير المرئية للقطاعات المختلفة وموقعها في القطاع المعني؛ وتوفير معلومات استخبارية فريدة للوكالات الشريكة لإبلاغ تقارير الممارسات الإجرامية التي تهدد الامن الوطني.

## 7. خاتمة

**بينما يسلط هذا الدليل الضوء على منهجيات جيدة اتبعتها بعض الدول في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، فإن تجربة الدولة ما زالت تتطور.** وبالمثل ، فإن الطبيعة المتغيرة للتهديدات ونقاط الضعف في تمويل الإرهاب تعني أن مصادر المعلومات ذات الصلة التي تأخذها الدول بعين الاعتبار عند إجراء تقييم مخاطر تمويل الإرهاب ستتغير إلى حد ما بمرور الوقت. يبين هذا التقرير ان الدول الأقل امكانية غالبًا ما تواجه تحديات إضافية في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، رغم أن المنظمات الإرهابية غالباً ما تستهدف المجتمعات المعزولة داخل هذه الدول للحصول على الدعم. بالنسبة لهذه الولايات القضائية ، من الضروري أن تشمل الجهود المبذولة لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب مشاركة المجتمع ، والنظر في شبكات وأنشطة إجرامية أوسع نطاقًا ، والتي غالباً ما تعتمد عليها المنظمات الإرهابية لجمع ونقل الأموال أو الأصول الأخرى. سلط هذا التقرير الضوء على عدد من الأمثلة على المبادرات الإقليمية لتبادل المعلومات حول تمويل الإرهاب. تعد هذه المبادرات حيوية لتعميق فهم مخاطر تمويل الإرهاب في بعض المناطق ، والمضي قدماً هناك هو أمر مهم لتعزيز تبادل المعلومات حول مخاطر تمويل الإرهاب داخل المناطق التي تواجه ملامح تهديدات تمويل الإرهاب المماثلة. يسلط هذا التقرير الضوء أيضًا على أن فهم مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بمنظمات إرهابية أكبر وكذلك مرتكبيها من الأفراد غالبا ما يتطلب تحليلًا دقيقًا لكمية كبيرة من البيانات المالية. بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات التدفقات المالية والتجارية الكبيرة ، من المحتمل أن يكون تطوير حلول ذكية للتعامل مع "البيانات الضخمة" والتطوير المستمر لآليات مشاركة المعلومات بين الوكالات أمراً مهمًا في الجهود المستمرة لتحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب.

## ملحق ب. تقييم مخاطر تمويل الإرهاب المنشورة ومن المصادر الاعلامية المفتوحة ذات الصلة

**جدول 7.1 : تقييمات مخاطر تمويل الإرهاب المحلي والإقليمي المنشورة**

| المنطقة | السنة | تمويل إرهاب مستقل؟ | الرابط | اللغة |
|---|---|---|---|---|
| أرمينيا | 2014<br>2017 | لا | ML/TF National Risk Assessment (Executive Summary)<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية (ملخص تنفيذي)<br>Analytical update of the 2014 Report on ML/TF National Risk Assessment<br>تحديث تحليلي لتقرير 2014 عن غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطني | الانجليزية |
| أستراليا | 2014 | نعم | Terrorism Financing in Australia<br>تمويل الإرهاب في أستراليا | الانجليزية |
| النمسا | 2015 | لا | National Risk Assessment<br>تقييم المخاطر الوطنية | الألمانية |
| الباهاما | 2016 | لا | National ML/TF Risk Assessment (Summary)<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية (ملخص) | الانجليزية |
| بيلاروسيا | 2018 | لا | ML/TF National Risk Assessment (Summary)<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية (ملخص) | الروسية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بوتان | 2017 | لا | National ML/TF Risk Assessment | الانجليزية |
| جزر فيرجن البريطانية | 2017 | لا | National Risk Assessment on ML/TF<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية | الانجليزية |
| كمبوديا | 2018 | لا | ML/TF National Risk Assessment (Sanitized)<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية (منقح) | الانجليزية |
| كندا | 2015 | لا | ML/TF National Risk Assessment (Sanitized)<br>تقييم المخاطر المتأصلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب | الانجليزية |
| جزر كايمان | 2015 | لا | National Risk Assessment relating to ML, TF and PF<br>تقييم المخاطر الوطنية المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل وتعزيز الإرهاب | الانجليزية |
| جزر كوك | 2015 | لا | National Risk Assessment ML/TF<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية | الانجليزية |
| جمهورية التشيك | 2017 | لا | First round of National ML/TF Risk Assessment<br>الجولة الأولى من تقييم تمويل الإرهاب الوطني / غسل الأموال | الانجليزية |
| فيجي | 2015 | لا | ML/TF National Risk Assessment<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية | الانجليزية |
| فنلندا | 2015 | لا | Trends and Analysis of ML/TF risks<br>اتجاهات وتحليلات تمويل الإرهاب / مخاطر غسل الأموال | الفنلندية |
| فرنسا | 2018/2017 | لا | Trends and Analysis of ML/TF risks<br>اتجاهات وتحليل مخاطر تمويل الإرهاب / غسل الأموال | الفرنسية |
| غانا | 2016 | لا | National Risk Assessment on ML/TF<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية | الانجليزية |
| اليونان | 2019 | لا | National Risk Assessment Report on ML/TF<br>تقرير تقييم المخاطر الوطني عن تمويل الإرهاب / غسل الأموال | الإغريقي |
| هونغ كونغ، الصين | 2018 | لا | ML/TF Risk Assessment Report<br>تقرير تقييم المخاطر تمويل الإرهاب / غسل الأموال | الانجليزية |
| إندونيسيا | 2015 | نعم | National Risk Assessment ML/TF<br>تقرير تقييم المخاطر تمويل الإرهاب / غسل الأموال | الإندونيسية |
| إيرلندة | 2016 | لا | National Risk Assessment ML/TF<br>تقرير تقييم المخاطر تمويل الإرهاب / غسل الأموال | الانجليزية |
| جزيرة آيل أوف مان | 2015 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>غسل الأموال / تمويل الإرهاب تقييم المخاطر الوطنية | الانجليزية |
| إسرائيل | 2017 | نعم | National Risk Assessment on TF (non-classified version)<br>التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب (نسخة غير مصنفة) | الانجليزية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| إيطاليا | 2014 | لا | National Risk Assessment on ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الإيطالية |
| اليابان | 2014 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| قرغيزستان | 2017 | لا | National Risk Assessment of ML/TF (summary)<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب (ملخص) | الروسية |
| لاتفيا | 2018 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| ليتوانيا | 2015 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| لوكسمبورغ | 2018 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| مالطا | 2018 | لا | Results of ML/TF National Risk Assessment<br>نتائج تقييم المخاطر الوطني لتمويل الإرهاب / غسل الأموال | الانجليزية |
| المكسيك | 2016 | لا | National Assessment of ML/TF Risks<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الاسبانية |
| منغوليا | 2016 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| هولندا | 2017 | نعم | National Risk Assessment on TF (summary)<br>التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب (ملخص) | الانجليزية |
| نيوزيلندا | 2017 | لا | AML/CFT Sector Risk Assessment<br>قطاع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ تقييم مخاطر | الانجليزية |
| النرويج | 2016 | لا | National Risk Assessment on ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | النرويجية |
| بيرو | 2016 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الاسبانية |
| الفلبين | 2017 | لا | Second National Risk Assessment on ML/TF<br>التقييم الوطني الثاني لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| البرتغال | 2015 | لا | National Assessment of ML/TF risks<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | البرتغالية |
| الاتحاد الروسي | 2018 | نعم | National TF Risk Assessment<br>التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| سيشيل | 2017 | لا | National Risk Assessment Report for ML/TF<br>التقرير الوطني لتقييم مخاطر غسيل الأموال / تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| سنغافورة | 2013 | لا | National ML/TF Risk Assessment Report<br>التقرير الوطني لتقييم مخاطر غسيل الأموال / تمويل الإرهاب | الانجليزية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جمهورية سلوفاكيا | 2017 | لا | Final Report on the National Assessment of the Risk of Money Laundering and Terrorist Financing in the Conditions of the Slovak Republic<br>التقرير النهائي عن التقييم الوطني لخطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حالة الجمهورية السلوفاكية | الانجليزية |
| سلوفينيا | 2016 | لا | ML/TF Risk Assessment Report<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| سيريلانكا | 2014 | لا | National ML/TF Risk Assessment (sanitized report)<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب (منقح) | الانجليزية |
| السويد | 2014 | نعم | National TF Risk Assessment<br>التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب | السويدية |
| سويسرا | 2015 | لا | Report on the National Evaluation of the Risks of ML/TF<br>تقرير عن التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| طاجيكستان | 2017 | لا | National ML/TF Risk Assessment (summary)<br>التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب (ملخص) | الروسية |
| تونس | 2017 | لا | National Risk Assessment of ML/TF<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| جزر تركس وكايكوس | 2017 | لا | National ML/TF Risk Assessment<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب | الانجليزية |
| أوكرانيا | 2016 | لا | National Risk Assessment report on preventing and countering legalization (laundering) of proceeds of crime and financing of terrorism<br>تقرير تقييم المخاطر الوطني عن منع ومكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب | الانجليزية |
| المملكة المتحدة | 2017 2015 | نعم | National Risk Assessment of ML/TF (2015)<br>National Risk Assessment of ML/TF (2017)<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب 2017/2015 | الانجليزية |
| الولايات المتحدة الامريكية | 2018 2015 | نعم | National TF Risk Assessment (2015)<br>National TF Risk Assessment (2018)<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب 2018/2015 | الانجليزية |
| فانواتو | 2017 | لا | National Risk Assessment ML trough the Offshore Sector and TF<br>تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال من خلال القطاع الخارجي وتمويل الإرهاب | الانجليزية |
| زيمبابوي | 2015 | لا | ML/TF National Risk Assessment (summary)<br>التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب (ملخص) | الانجليزية |
| **إقليميا** | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أوروبا | 2017<br>2018 | نعم | European Supranational Money Laundering & Terrorist Financing Risk Assessment -2017<br>التقييم الوطني الأوروبي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهابيين -2017<br>European Union Terrorism Situation and Trend Report - 2018 (EUROPOL)<br>تقرير الاتحاد الأوروبي عن حالة الإرهاب واتجاهه -2018 | الانجليزية |
| جنوب شرق آسيا وأستراليا | 2016 | نعم | Regional Risk Assessment on Terrorist Financing -2016<br>تقييم المخاطر الإقليمية بشأن تمويل الإرهاب -2016 | الانجليزية |

**الجدول 7.2: مصادر أخرى ذات صلة مفتوحة المصدر**

| مصادر أخرى ذات الصلة مفتوحة المصدر | |
|---|---|
| **عامة** | Global Terrorism Database<br>قاعدة بيانات الإرهاب العالمي<br>FATF Report on Emerging TF Risks (October 2015)<br>**تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة (أكتوبر 2015)**<br>FATF Report on Terrorist Financing in Central and West Africa (October 2016)<br>**تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن تمويل الإرهاب في وسط وغرب أفريقيا (أكتوبر 2016)**<br>FATF Report on Financing of Recruitment for Terrorist Purposes (January 2018)<br>**تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن تمويل التجنيد لأغراض إرهابية (يناير 2018)**<br>UNODC Guidance Manual for Member States on Terrorist Financing Risk Assessments<br>**كتيب إرشادات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للدول الأعضاء بشأن تقييم مخاطر تمويل الإرهاب** |
| **المقاتلون الإرهابيون الأجانب** | UNOCT Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria (July 2017)<br>**مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا (يوليو 2017)** |
| **المنظمات الإرهابية** | FATF Report on Financing of ISIL (Feb 2015)<br>**تقرير مجموعة العمل المالي عن تمويل داعش (فبراير 2015)**<br>FATF Report on Terrorist Financing in West Africa (2013)<br>**(2013) تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا** |
| **الخلايا الصغيرة والجهات أحادية الفاعل** | Norwegian Defense Research Establishment (FFI) - The financing of jihadi terrorist cells in Europe (January 2015)<br>**مؤسسة الأبحاث الدفاعية النرويجية -تمويل الخلايا الإرهابية الجهادية في أوروبا (يناير 2015)** |

*ملاحظة*: لا تهدف القائمة أعلاه إلى أن تكون شاملة، ولكنها تقدم أمثلة على موارد المصادر المفتوحة ذات الصلة

## ملحق ج. أمثلة عن السلطات المختصة ذات الصلة و أنواع المعلومات التي قد تكون مفيدة عند تقييم تمويل الإرهاب

يعد تقييم خطر تمويل الإرهاب مهمة معقدة لأي دولة، ويعين عليها استخدام أكبر مجموعة من المعلومات ذات الصلة من مختلف السلطات المحلية. أهم السلطات التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة بإعداد تقييم مخاطر تمويل الإرهاب مصنفة أدناه؛ ومع ذلك قد تختلف صلاحيات وأنواع المعلومات التي تجمعها هذه السلطات من منطقة لأخرى.

| الجهة المختصة | المعلومات التي تمتلكها السلطة والتي قد تكون مفيدة لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب |
|---|---|
| سلطات انفاذ القانون | معلومات بشأن السياق العام للجريمة بشكل عام. تمويل الإرهاب والتحقيقات والمقابلات والشهادات ذات الصلة بالإرهاب وسجلات الاتصالات الإلكترونية وغيرها من المعلومات الاستخبارية أو الأدلة التي تحتوي على معلومات حول الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل الإرهابيين أو معاونيهم لتنفيذ الجرائم<br>سجلات الشرطة الجنائية والمذكرات الدولية وقوائم المراقبة وقواعد البيانات الجنائية الأخرى<br>تقييم مخاطر الجريمة والإرهاب المحليين |
| أجهزة المخابرات والأمن | تقييم تهديدات المنظمات والجماعات الإرهابية المحلية والدولية، وطريقة عملها، وقوائم مراقبة الإرهابيين والمتطرفين، والمناطق شديدة الخطورة والمناطق الواقعة خارج وداخل الدولة، والطرق التي تستخدم من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو العائدين أو الذين يعيدون تمركزهم وغيرها من الاستخبارات المتعلقة بتمويل الإرهاب. المعلومات الاستخبارية التي تم الحصول عليها من أجهزة نظيرة. |
| سلطات الادعاء | الإدانات والأحكام في القضايا المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، أو القضايا الجنائية الأخرى المرتبطة بالإرهابيين ومساعديهم |
| وحدة الاستخبارات المالية | تقارير المعاملات المشبوهة، تقارير الأنشطة المشبوهة، بما في ذلك المحاولات، التقارير الابتدائية، معلومات الحساب المصرفي، التحويلات البنكية الدولية، معلومات المستفيد الحقيقي ، نتائج التحليل الاستراتيجي ( أنماط تمويل الإرهاب، تقييمات المخاطر على مستوى قطاع الكيانات المبلغة، و/أوالتي تشرف عليها وحدة الاستخبارات المالية، وما إلى ذلك) |
| مصلحة الهجرة | بيانات مجمعة حول الهجرة الداخلية وللخارج المرتبطة بمناطق عالية المخاطر في الإرهاب وتمويله بطاقات الهوية، مكان الإقامة المقصود، مكان العمل المقصود للإرهابي الأجنبي، |
| خدمات الجمارك | الإفصاح أو الكشف، معلومات استخبارية عن تهريب النقود والبضائع ومعلومات عن أنواع البضائع التي يتم نقلها والمرتبطة لأفراد ومنظمات إرهابية. |

| | |
|---|---|
| سلطات أمن الحدود | بيانات المسافرين (بيانات الرحلات الجوية/ سجلات أسماء المسافرين)<br>نقاط العبور المستخدمة أو التي قد يستخدمها الإرهابيون ومن يساندونهم، كثافة الرحلات وطرق السفر المتبعة. |

| | |
|---|---|
| وزارة الشؤون الخارجية | قوائم عقوبات الأمم المتحدة والطلبات الصادرة والواردة بهذا الشأن، وتقييم الإرهاب الدولى، وتمويل الإرهاب وتهديدات الجريمة |
| السلطات الاشرافية | معلومات عن درجة امثال المؤسسات المالية / المهن والأعمال غير المالية المحددة لنظام مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، نتائج عمليات التفتيش الموقعي / خارج الموقع، بيانات مجمعة حول حركة النقد الدولية. معلومات كمية بشأن نقاط ضعف المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب التي يشكلها مختلف القطاعات والمنتجات. معلومات بشأن حجم الأنشطة غير المنظّمة. |
| هيئة الإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح | معلومات بشأن حجم ونطاق القطاع، تلك المنظمات غير الهادفة للربح التي تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي، نتائج الاشتراك والوصول إلى القطاع، معلومات بشأن الأشخاص أو غيرهم الذين لديهم سلطة على منظمة غير ربحية عالية المخاطر |
| وزارة العدل | تمويل الإرهاب أو طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالإرهاب التي ترسلها أو تستلمها السلطة القضائية |
| وزارة التعدين، التجارة أو البيئة | معلومات نوعية بشأن مواقع الاستخراج والجمع والتعدين واحتمالية أن تكون عرضة لاساءة الاستخدام من قبل الإرهابيين أو المسهلين لهم. |
| مصلحة السجون والرقابة | المعلومات المتعلقة بالنشاط الإرهابى فى السجون، وبيانات الإرهابيين المحتملين أو معاونهم من المتطرفين بالسجون |
| مصلحة الضرائب والإيرادات | البيانات المالية السنوية، وبيان الإغراض ( بيان شامل) للمنظمات غير الربحية المعفية من الضرائب، بيانات حول مداخل، أصول وممتلكات التي يمتلكها شخص مشتبه به كإرهابي أو مسهلين لهم. |
| مصلحة الرعاية الاجتماعية | معلومات نوعية بشأن نقاط الضعف المحتملة للخدمات الاجتماعية وتعرضها لاساءة الستخدام من قبل الإرهابيين والمسهلين لهم، معلومات بشأن فحص الخلفية الذي تم إجراؤه لمختلف الخدمات |

| | |
|---|---|
| سجل الشركات | الاسم والعنوان وتفاصيل تحديد الهوية الأخرى للكيانات القانونية المسجلة من قبل الإرهابيين أو معاونيهم أو المرتبطة بهم بطريقة أخرى. معلومات حول الدولة أو أصل المستفيد الحقيقي (إذا أمكن). معلومات نوعية بشأن أنواع الأشخاص الطبيعيين أو الترتيبات القانونية المعرضة لإساءة الاستخدام لاغراض جرمية بشكل عام. |
| سجل الحسابات البنكية | بيانات عن الحسابات المصرفية الخاصة بالإرهاب ومعاونيهم |
| سجلات المركبات | بيانات عن المركبات الآلية (السيارات والدراجات النارية والسفن وما إلى ذلك) المملوكة أو كانت مملوكة للإرهابيين ومعاونيهم |
| السجلات العقارية | بيانات عن العقارات المملوكة أو مستأجرة للإرهابيين او أعوانهم |

## الملحق د. أحداث مخاطر تمويل الارهاب: الادوات العملية

1. الفهم الجيد لمخاطر تمويل الارهاب يستدعي الاخذ بالحسبان التهديدات المعروفة أو المحتملة ونقاط ضعف السلطات المختصة وفهم كيفية تداخلها. إحدى المقاربات تعتمد على التفاعل بين تهديدات تمويل الارهاب بنقاط الضعف واعتماد الاحداث التي تشكل مخاطرا. هذه السيناريوهات الافتراضية مستمدة من نقاط الضعف والنتائج ومخاطر تمويل الارهاب المعروفة لدى السلطات.

2. توفر هذه الاداة العملية دليلا استراشادياً اضافيا على استخدام الاحداث التي تشكل مخاطرا. يمكن أخذ مخاطر الاحداث في الاعتبار في مرحلة تحليل وتقييم مخاطر تمويل الارهاب. ويشمل ذلك طبيعة ومصادر واحتمالية ونتائج أي مخاطر متوقعة. يجب التنبيه إلى أن قائمة تهديدات تمويل الارهاب ونقاط الضعف المندرجة بهذا الملحق هي أمثلة فقط ولا يقصد بها أن تكون على سبيل الحصر.

### التعرف على التهديدات ونقاط الضعف

3. تكون الخطوة الأولى في هذه العملية هي التعرف على الخصائص المتعلقة بتهديدات تمويل الارهاب في بلد ما ونقاط الضعف فيه ويكون من الافضل اجراؤها بعقل منفتح على توقع تهديدات محتملة ونقاط ضعف لتشمل أكبر عدد ممكن من المخاطر المحتملة التي تم توقعها بشكل مسبق. بعدها يمكن أن اعادة النظر فيها بناء على الادوات الاولية وأساليب الدفع المستعملة، القطاعات الاساسية التي تم استخدامها والاسباب الاولية التي حالت دون القاء القبض على هؤلاء الذين قاموا بأنشطة تمويل الارهاب أو تجريدهم من ممتلكاتهم. يشمل الفصل الثاني من هذا الدليل على معلومات اضافية حول كشف تهديدات تمويل الارهاب ونقاط الضعف.

### دمج التهديدات ونقاط الضعف كمخاطر

4. تقوم الخطوة الثانية في هذا المسار على دمج التهديدات المعروفة ونقاط الضعف كمخاطر. اذ يمكن دمج التهديدات ونقاط الضعف بطرق مختلفة بحكم أن تهديدات مختلفة يمكن أن تستغل أكثر من نقطة ضعف واحدة في بلد ما. تم ادراج بعض أمثلة دمج التهديدات ونقاط الضعف كمخاطر في الجدول التالي.

| التهديدات | نقاط الضعف | المخاطر |
|---|---|---|
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية لمجموعة إرهابية ما محلية داخل بلد ما | وجود أفراد، جماعات، أو منظمات تدعم أو تدعوا إلى العنف والتطرف | قيام مجموعة ارهابية معينة بجمع تبرعات نقدية داخل بلد معين |
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية لمجموعة ارهابية ما محلية داخل بلد معين | الفروع البنكية المحلية تتحايل على تمنع وتراقب التحويلات المالية للإرهابيين وممولي الارهاب | مجموعة ارهابية تنقل اموالا خارج بلد ما باستخدام تحويلات الكترونية |
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية للمجموعة الارهابية الاجنبية في بلد مجاور | شحة المصادر المخصصة لتنظيم المنظمات غير الربحية مقارنة بنسبة الخطر الداهم | مجموعة ارهابية اجنبية تستخدم منظمات غير ربحية محلية كواجهة لأنشطة تمويل الارهاب |

| | | |
|---|---|---|
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية للمجموعة الارهابية الاجنبية في بلد مجاور | ضعف الاجهزة الرقابية المتعلقة بمعرفة المالكين المستفيدين غير المقيمين (في البلد المعني) | الاجهزة الامنية غير قادرة على التحقيق في بعض قضايا تمويل الارهاب بسبب شحة المعلومات عن هوية المستفيدين ورقابة الشركات التي يستغلها الارهابيون والتنظيمات الارهابية. |

| | | |
|---|---|---|
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية للمجموعة الارهابية الاجنبية في المنطقة. | وجود شركات تحويل الاموال غير مراقبة بشكل جيد لمنع غسيل الاموال وتمويل الارهاب. | قيام مجموعة إرهابية معينة بتحويل الأموال عبر بلد ما بطريقة غير نظامية للتمويه على |
| طبيعة ودرجة الانشطة الارهابية للمجموعة الارهابية الاجنبية في المنطقة. | عدم وجود اجراءات فورية لتجميد أموال وأصول الارهابيين دون تأخير. | منظمة ارهابية تستخدم مؤسسة ما كقناة لتمويل الارهاب مما يحد من خطر تجميد تلك الاموال والأصول. |
| قيام "الذئاب المنفردة" بجمع التبرعات عن طريق أنشطة قانونية أو تبدو ظاهريا وكأنها كذلك. | إما أن يكون تمويل الارهاب مباحا أو غير مجرم بشكل كامل. | لا يستطيع المدعون العامون مقاضاة ممول الإرهاب دون أن تكون له صلة بعمل إرهابي أو بجماعة إرهابية |
| قيام "الذئاب المنفردة" بجمع التبرعات عن طريق أنشطة قانونية أو تبدو ظاهريا وكأنها كذلك. | انعدام التنسيق الكامل وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات التي تحارب تمويل الارهاب | تمكن أحد ممولي الارهاب من تمويل هجوم ارهابي دون أن تتفطن له السلطات. |

## ملحق هـ. عينات مصادر محتملة للمعلومات داعمة للتعرف على مخاطر تمويل الارهاب وتقديرها ضمن المؤسسات غير الربحية

| | عينات المعلومات الكمية المحتملة | عينات المعلومات النوعية المحتملة |
|---|---|---|
| • **معلومات سياقية عن المنظمات غير الربحية** | • بيانات عن حجم وخاصيات قطاع المنظمات غير الربحية بما في ذلك معرفة المنظمات غير الربحية الفرعية كما حددها الدليل.<br>• العدد التقديري للمنظمات غير الربحية غير المشرعية أو غير رسمية<br>• النسبة المئوية من الناتج القومي الخام، وقيمة الاموال المجموعة.<br>• النسبة المئوية من المنظمات الربحية العاملة في الداخل والخارج ومعاملاتها المالية الوافدة والخارجة (أول 10/5 من المتبرعين الاجانب.<br>• معلومات بشأن التدفقات المالية الداخلة والخارجة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح، على سبي المثال: من خلال تقارير التحويلات البرقية<br>• بيانات بشأن مصادر تمويل المنظمات غير الربحية والقنوات المالية المستخدمة لاستقبال، تخزين، نقل التمويل/التبرعات ( على سبيل المثال: التحويلات البنكية، خدمات تحويل الا/وال أو القيمة | • معلومات نوعية عن أنواع الأطر القانونية للمنظمات غير الربحية، خاصياتها، ملامحها، وأنشطتها بما في ذلك المنظمات غير الربحية الفرعية المدرجة ضمن (كنوعها، مقر أنشطتها، من يمولها، الخدمات التي تقدمها، طرق تسديدها)<br>• توافق التشريعات الوطنية المتعلقة بتكوين المنظمات غير الهادفة للربح مع تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الربحية (لتحديد تلك المنظمات التي تندرج ضمن تعريف فريق العمل المالي).<br>• معلومات نوعية حول تمويل المنظمات غير الربحية (على سبيل المثال ، قاعدة المانحين ، أنواع التمويل ، وسائل الدفع ، إلخ) |

| | | |
|---|---|---|
| **قابليتها في تمويل الإرهاب** | • عدد المنظمات غير الربحية التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في مناطق بها مخاطر إرهابية عالية<br>• حجم التمويل المرسل/ المستقبل من سلطات بها مخاطر عالية في الإرهاب وتمويله | • مسح تصوري على شبكة الإنترنت أو مقابلات منظمة مع خبراء من القطاع العام وقطاع المنظمات غير الربحية بشأن مواطن الضعف المحتملة في تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات غير الربحية<br>• مراجعة قضايا الإرهاب وتمويله والتي تم تحديد المنظمات غير الربحية فيها ودورهم (نقاط الضعف على المستوى التنظيمي أو القطاعي). |
| **التهديدات الارهابية وتمويل الارهاب للمنظمات غير الربحية المذكورة والتي بها نقاط ضعف.** | • بيانات عن تهديدات الارهاب الداخلي وتمويل الارهاب (كوجود ارهابيين وجماعات ارهابية نشيطة، عدد التحقيقات في تمويل الارهاب، عدد المواطنين المحليين الذين لديهم روابط بمناطق نزاع بها مخاطر ارهابية عالية).<br>• عدد تقارير التحويلات المشبوهة وقضايا الارهاب وتمويل الارهاب تكون المنظمات غير الربحية طرفا فيها.<br>• وجود أفراد أو جماعات ارهابية محلية أو من المنطقة ممن لهم روابط بمنظمات غير ربحية.<br>• عدد المنظمات غير الربحية التي تعمل بالقرب من تهديد إرهابي و/أو سكان يشكلون مخاطر عالية<br>• الطلبات الاجنبية الصادرة والواردة حول سوء استخدام المنظمات غير الربحية. | • معلومات استخباراتية محلية وأجنبية عن التهديدات الارهابية واحتمال سوء استعمال المنظمات غير الربحية.<br>• استبيانات رأي الكترونية وحوارات معمقة مع خبراء مسؤولين وقطاع المنظمات غير الربحية<br>• الأنماط المحلية والدولية بشأن اساءة استخدام المنظمات غير الربحية في تمويل الإرهاب (وقابليتها للتطبيق على المستوى المحلي<br>• معلومات من مصادر مفتوحة عن روابط بين منظمات غير ربحية وارهابيين أو جماعات ارهابية. |

| | | |
|---|---|---|
| **الرقابة والوقاية ضمن المنظمات وداخل القطاع** | • إن توفرت بيانات حول الرقابة وتفتيش المنظمات غير الربحية (بما في ذلك اليات الرقابة الذاتية). | • تقوية ممارسات الشفافية الداخلية والمحاسبة فيما يتعلق بكيفية أن التمويل: يجمع، تخزين، تحويل، إنفاق، وتقديم البرامج كما هو مصرح بها.<br>• معلومات نوعية بشأن فهم مخاطر تمويل الارهاب ضمن المنظمات غير الربحية<br>• اجراءات سياسية (بما في ذلك التواصل مع القطاع)<br>•<br>• العناية الواجبة وفحص استقامة (المانحين، الشركاء، والمستفيدين).<br>•<br>• استبيانات رأي الكترونية وحوارات معمقة مع خبراء مسؤولين وقطاع المنظمات غير الربحية |
| **التنسيق والتعاون المحليان** | • حجم وتواتر التبادل الداخلي للمعلومات حول المنظمات غير الربحية | • معلومات عن التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية فيما يتعلق بالمنظمات غير الربحية (تسمية نقاط اتصال. إلخ).<br>• طبيعة طلب المعلومات محلياً<br>• خبراء في مجال المنظمات غير الربحية وتمويل الإرهاب في السلطات المختصة وفي داخل القطاع، القدرة على تحديد السلوكيات المشتبه بها<br>• |